جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

التقارب والتباعد في العلاقات الدولية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فيروس كورنا أنموذجا-

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- بخيتي عطية
- رقدة عيسى عبد المجيد

إشراف الأستاذ:
-د. عصبي حليمة السعدية

لجنة المناقشة

-د/أ. بوسعيد عبد الحق	رئيسا
-د/أ. عصبي حليمة السعدية	مقررا
-د/أ. رافع أمبارك	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

ESS/131339030627/16099024583

ملخص:

تتناول هذه الدراسة طبيعة العلاقات الدولية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (فيروس كورونا أنموذجا)، حيث تطرقنا في الفصل الأول من بحثنا إلى مفهوم العلاقات الدولية، تاريخها وصور التعاون أو الصراع الدولي عبر التاريخ، في الفصل الثاني،عرفنا مفهوم الأمن كما تعرضنا إلى التهديدات الأمنية التقليدية والجديدة خاصة تهديدات الأمن الصحي (الأوبئة)، أما في الفصل الثالث فقد حاولنا إعطاء صورة عن مدى تأثير جائحة كورونا على مختلف الفواعل الدولية سياسيا، اقتصاديا، أمنيا، إلخ. وكذا تأثير الجائحة على العلاقات الدولية وكيفية استجابة الفواعل الدولية لمحاربة الجائحة.

Abstract :

This research aims to study the nature of international relations in light of the new security threats (Corona virus as a model), where we talked in the first chapter of our research the definition of the international relations, its history and the images of international cooperation or conflict throughout history. In the second chapter, we defined the concept of security as we were exposed to security threats, traditional and new ones, especially health security threats (epidemics). In the third chapter, we tried to give a picture of the impact of the Corona pandemic on various international actors, politically, economically, security, etc. As well as the impact of the pandemic on international relations and how the international actors respond to the pandemic.

شكـر وعــرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل.

ثم نوجه شكرا إلى الأستاذة المشرفة "عصبي حليمة" التي لم تبخل علينا بما آتاها الله من علم وبالنصح والإرشاد.

كما نشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة لما قدموه لنا طيلة سنوات دراستنا.

أيضا نشكر كل زملائنا من طلبة قسم العلوم السياسية الذين حببوا لنا التخصص.

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد

إهداء:

إلى روح جدتي الغالية "الجمعية" رحمها الله

إلى والدي الكريمين –أطال الله في عمرهما-

إلى زوجتي العزيزة شريكة الحياة

إلى ابنتي العزيزة سجا

إلى إخوتي وسائر عائلتي

إلى أصدقائي الأعزاء

إلى زملاء الدراسة في قسم العلوم السياسية

أهديكم بحثنا هذا

عبد المجيد

إهداء:

إلى سر رباطة الجأس وسبب الاستمرار، الوالدة حفظها الله

إلى القدوة والأسوة الوالد حفظه الله

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة..

إلى أصدقائي، وأخص بالذكر: خليل، رحال، مجيد، مسعود وعادل.

إلى رفقاء الدرب في قسم العلوم السياسية وأساتذتنا الكرام

عطية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	
الإهداء	
التشكرات	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	
الفصل الأول: العلاقات الدولية قبل ويستفاليا وبعدها	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية	3
المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية	3
المطلب الثاني: العلاقات الدولية والمفاهيم المشابهة بها	5
المبحث الثاني: المراحل التاريخية للعلاقات الدولية	6
المطلب الأول: العلاقات الدولية في العصور القديمة والمتوسطة	9
المطلب الثاني: العلاقات الدولية في العصور الحديثة والمعاصرة	9
الفرع الأول: من واستفاليا 1648 إلى مؤتمر فيينا 1814	9
الفرع الثاني: مرحلة 1814 حتى 1919	10
الفرع الثالث: مرحلة 1919 إلى 1939	11
الفرع الرابع: مرحلة 1939 إلى 1991	11
المبحث الثالث: صور التقارب والتباعد الدوليين	12
المطلب الأول: صور التعاون الدولي	13
المطلب الثاني: الصراعات والنزاعات الدولية	16
خاتمة الفصل	18

الفصل الثاني: التهديدات غير التقليدية للأمن (الأمن الصحي نموذجا)	
تمهيد	20
المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الأمن	21
المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن	21
الفرع الأول: تعريف الأمن	21
الفرع الثاني: أبعاد ومستويات الأمن	24
المطلب الثاني: التوظيف الجديد للأمن (الأمن الإنساني)	25
الفرع الأول: مفهوم الأمن الإنساني	26
الفرع الثاني: أبعاد الأمن الإنساني	27
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية غير التقليدية	29
المطلب الأول: مفهوم التهديدات الأمنية	29
الفرع الأول: تعريف التهديد الأمني	29
الفرع الثاني: أنواع وطبيعة التهديدات الأمنية	31
المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية للأمن	33
الفرع الأول: أسباب بروز التهديدات اللاتماثلية	33
الفرع الثاني: أهم التهديدات **اللاتماثلية**	35
المبحث الثالث: الأمن الصحي والأوبئة	39
المطلب الأول: مفهوم الأمن الصحي	39
المطلب الثاني: تهديدات الأمن الصحي	41
الفرع الأول: الأوبئة والأمراض العالمية	42
الفرع الثاني: الإرهاب البيولوجي / الحروب البيولوجية	44
الفرع الثالث: التغيرات المناخية / الاحتباس الحراري	44
الفرع الرابع: جائحة كورونا	45
خاتمة الفصل	49
الفصل الثالث: آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية	
تمهيد	51
المبحث الأول: آثار جائحة كورونا سياسيا	52
المطلب الأول: آثار أزمة كورونا على التفاعلات الدولية	52

المطلب الثاني: آثار أزمة كورونا على الفواعل الدولية	55
المبحث الثاني: آثار جائحة كورونا اقتصاديا	60
المطلب الأول: آثار أزمة كورونا على قطاع المحروقات	60
المطلب الثاني: آثار أزمة كورونا على باقي القطاعات الاقتصادية	63
الفرع الأول: الأسهم العالمية	63
الفرع الثاني: البطالة	64
الفرع الثالث: الركود الاقتصادي	68
الفرع الرابع: صعوبة السفر	70
الفرع الخامس: المبادلات التجارية	71
المبحث الثالث: آثار أزمة كورونا أمنيا	73
المطلب الأول: آثار جائحة كورنا على الأمن الوطني	73
المطلب الثاني: آثار جائحة كورونا على الأمن الإنساني	75
خلاصة الفصل	79
الخاتمة	
المراجع	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أشهر الأوبئة عبر التاريخ الدولي	42
02	الأمراض المعدية التي تواجه العالم اليوم	43
03	مقارنة أزمة كورونا بالأزمات السابقة	48

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور نسب ثاني أكسيد الكربون	45
02	خريطة الوفيات الفردية المؤكدة إثر فيروس كورونا حتى 17 جوان 2021	47
03	أسعار البترول منذ 2016 وحتى جوان 2021	61
04	منحنى تطور أهم مؤشرات الأسهم اليابانية ((Nikkei، الصينية ((Shanghai، الأمريكية ((Dow Jones، الإيطالية ((MIB، البريطانية ((FTSEمنذ بداية انتشار الوباء عالميا إلى غاية جانفي 2021	64
05	معدلات البطالة (مقارنة بين عامي 2019 و 2020) في البرازيل، إيطاليا، كندا، الو.م.أ، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان	66
06	المؤشرات الاقتصادية في الجزائر: معدل النمو	67
07	نسب الركود الاقتصادي في دول العالم	68
08	نمو الاقتصاد الصيني من 2019 حتى 2021	69
09	معدل الرحلات اليومي بين عامي 2019 و 2021	70
10	صادرات وواردات دول مجموعة الـ 20 خلال وقبل أزمة كورونا	72

المقدمة

عرفت العلاقات الدولية تفاعلات متباينة، وذلك لكونها تتسم بالتنافس تارة والتحالف تارة أخرى نظرا لطبيعتها الديناميكية المتسارعة الناتجة عن التحولات المختلفة التي يشهدها النظام الدولي.

بعد نهاية الحرب الباردة، ظهرت قضايا جديدة على الساحة الدولية والتي أصبحت تمثل تهديدا مباشرا لكيان الدولة، بحيث تقوض هذه التهديدات أمن وسيادة الدولة، وتقلل من قدرتها على مراقبة حدودها وضمان عدم اختراقها، وقد تؤدي أحيانا إلى توتر علاقاتها واضطراب استقرارها سواء على المستوى الداخلي أو في تفاعلاتها مع دول أخرى داخل المنظومتين الإقليمية أو الدولية.

ونتيجة للزيادة المتسارعة لحجم التهديدات الأمنية الجديدة على أكثر من صعيد، سواء كان محليا، إقليميا أو دوليا، فقد تأثرت - وبشكل واضح - منظومة القيم ونسق العلاقات المجتمعية في دول العالم، حيث أصبح التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية يتعدى الحدود التقليدية، كما ساهمت هذه التهديدات الأمنية الجديدة - بالتوازي - في زيادة حجم التفاعل والتعاون الدوليين، وذلك بهدف التنسيق بين أعضاء المجتمع الدولي عن طريق التعاون والحوار بين الفواعل الدوليين إقليميا ودوليا.

تعاظم أبعاد الثورة التكنولوجية وظهور العولمة أدى إلى تآكل مفهوم سيادة الدولة، حيث تغير دورها التقليدي التي تلتزم فيه بحماية نفسها من الأخطار الداخلية والخارجية، خاصة مع ظهور تهديدات أمنية جديدة تعدت نطاق سيادة الدولة، وأخذت نطاق العالمية، حيث تميزت بكونها تهديدات عابرة للحدود والقارات، كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

في المقابل نجد أن هذا الواقع قد أفضى – وفي ظل التطور التكنولوجي والمعرفي – إلى تنوع مصادر التهديد والمخاطر التي لا ترتبط بنمط التهديد العسكري التقليدي المباشر، بحيث تعددت وتنوعت مصادر تهديد الأمن غير التقليدية (ومن بينها الانتشار البيئي).

ورغم ما تطرحه الأوبئة كتهديدات غير تقليدية للأمن من مخاطر متصاعدة على الأمن الإنساني، ورغم أن تاريخ البشرية مع الأوبئة كان مروعا في كثير من الحالات (الأنفلونزا الإسبانية عام 1918، وقبلها الطاعون الأسود في القرن الرابع عشر) وتسبب في انهيار دول ومجتمعات، إلى جانب تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن قدرتها اليوم على الانتشار بسرعة كبيرة من مكان إلى آخر، ينذر بإمكانية إحداثها لكوارث صحية.

يواجه العالم حاليا – منذ ديسمبر 2019 – تحديا صعبا متمثلا في الانتشار السريع لفيروس كورونا، الذي وضع العالم أمام اختبار جديد في ظل ارتفاع عدد الإصابات والوفيات عبر العالم، وكنتيجة لسرعة انتشاره، اتخذت الحكومات مجموعة من التدابير الاستثنائية غير المسبوقة، كإغلاق الحدود وتعليق التجمعات.

وعليه في دراستنا هذه سنحاول معرفة كيف أثر فيروس كورونا على العلاقات الدولية من حيث التقارب والتباعد.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع المدروس كونه يتعلق بأحد القضايا الأساسية للعلوم السياسية، وهو عنصر الأمن، خاصة وأن فيروس كورونا لا يتعلق بمجموعة معينة من البشر، أو دولة ما، بل يتعلق بكل فرد من أفراد العالم.

كما تزيد أهمية الموضوع كونها ترتبط بمتغير العلاقات الدولية، في محاولة منا لمعرفة مدى التعاون والتنافر الدوليين نتيجة أزمة كورونا.

أهداف الدراسة:

يهدف بحثنا هذا إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- رصد تأثير أزمة كورونا على الفواعل الدولية من حيث مؤشري التقارب والتباعد عن طريق رصد مظاهر التعاون والتنافر الدوليين.
- محاولة التعرف على مدى نجاح الفواعل الدولية في التعاون لمواجهة جائحة كورونا.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع إلى عدة اعتبارات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الأسباب الذاتية: الرغبة الشخصية في البحث في أثر جائحة كورونا على العلاقات الدولية. كما أن موضوع جائحة كورونا قد نجح في التأثير على العالم ككل وعلى مستوى مختلف الأصعدة في ظرف قياسي مما جعله مادة دسمة لكل الباحثين والدارسين في محاولة لفهم خصوصية هذا الظرف ومن ثم محاولة تقديم الإضافة الملموسة للعالم في هذا الظرف الصعب، كل هذا ولد لدينا الرغبة في الموضوع.

2- الأسباب الموضوعية: تتمثل المبررات الموضوعية في مدى أهمية موضوع جائحة كورونا في عالم اليوم كونه حدث الساعة، خاصة وأن الموضوع قد أعاد طرح مجموعة من المخاوف والتساؤلات إلى الأذهان كمسألة الحروب البيولوجية، أيضا تتميز أزمة كورونا بأنها هدددت كل البشر من كل المجتمعات باختلاف خلفياتهم السياسية والعرقية والإيديولوجية دون استثناء، كما أنها هددت الفرد بشكل مباشر.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية: حددت المرحلة الزمنية للدراسة ابتداءا من بداية ظهور مرض كورونا في الصين في ديسمبر 2019 وإلى غاية منتصف أفريل 2021، مع الرجوع إلى فترات سابقة لتفسير التهديدات الأمنية خاصة مع نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى الرجوع إلى تاريخ العلاقات الدولية.

2- الحدود المكانية: تشمل نطاق العالم الدولي ككل، مع التركيز على الفواعل السياسية كونها تعنى بالدراسة.

إشكالية الدراسة:

أفرزت التحديات الجديدة التي واجهها النظام الدولي تغييرات كبيرة في حجم التفاعلات بين فواعل النظام تكيفا مع التهديدات الأمنية المختلفة، حيث تباين حجم التعاون بين الدول بحسب القضايا المواكبة، وجاءت جائحة كورونا في أواخر سنة 2019 لتمثل تهديدا حقيقا لكل دول العالم دون استثناء، لتساهم في تغير حجم التفاعلات بينها ما بين تقارب وتباعد لمواجهة هذه الجائحة، ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت أزمة كورونا على حجم التفاعلات بين الدول في النظام العالمي؟

الأسئلة الفرعية:

وتندرج تحت الإشكالية سابقة الذكر مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نحاول من خلالها الوصول إلى فهم شامل للموضوع:

- كيف يمكن فهم التغير في حجم التفاعلات بين الدول في العلاقات الدولية؟
- ما هي أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تواجه دول العالم؟
- ما مستقبل النظام العالمي أمام زيادة مخاطر الأوبئة والفيروسات؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: كلما زاد حجم التهديدات الأمنية الجديدة كلما زاد حجم التقارب والتعاون الدوليين.

الفرضية الثانية: يعكس حجم التفاعلات بين الدول الإدراك العميق لحجم التهديدات الأمنية الجديدة للنظام العالمي.

الفرضية الثالثة: نجاح إستراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة يستلزم تظافر الجهود الدولية على كل المستويات (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية).

الفرضية الرابعة: جائحة فيروس كورونا سوف تنعكس مستقبلا على الأمن الدولي من خلال فرض إجراءات احترازية جديدة وخلق فضاء عالمي موحد للعمل ضد الأوبئة والفيروسات.

المقاربة المنهجية للدراسة:

تمت من خلال دراستنا الاعتماد على المنهج الوصفي وهو منهج لدراسة الظواهر أو المشكلات السياسية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.

أدبيات الدراسة:

هناك بعض الأبحاث في هذا الموضوع، نذكر منها:

الدراسة الأولى: فيروس كورونا والتحولات الجيوسياسية في العالم، المولدي بن علية، مجلة المستقبل العربي العدد 501، نوفمبر 2020، بيروت، لبنان.

حاول الباحث أن يثبت حالة التفكك التي يعرفها العالم بسبب انتشار فيروس كورونا وكيف أن هذا التفكك يمثل مناخ ملائم سمح للصين بتوطيد علاقاتها مع جزء من دول الاتحاد الأوروبي كما أنه يمثل أرضية للصين لتحقيق مشروع طريق الحرير أشار الباحث من خلال دراسته إلى أن جائحة كورونا تمثل منعطفا تاريخيا حاسما في مستقبل الخارطة الجيوسياسية الدولية.

تطرق الباحث في دراسته إلى تأثير الجائحة في التحولات الجيوسياسية فقط لكنه لم يتعرض إلى الفيروس كتهديد أمني له تأثير في العلاقات الدولية.

الدراسة الثانية: انعكاسات المهددات الراهنة للأمن الإنساني على الدول المغاربية: دراسة في تداعيات التهديد الوبائي كورونا، سالم نسرين، بن مساهل آلاء الرحمان ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد3، سبتمبر 2020، الجزائر.

سعت هذه الدراسة إلى التركيز على أبرز مهددات الأمن الإنساني الراهنة والمتمثلة في التهديد الوبائي كورونا ومختلف تداعياته على دول المغرب العربي، وذلك من خلال الوقوف عند مختلف التهديدات الوبائية التي عرفتها الدول المغاربية وصولا إلى وباء كورونا، بالإضافة إلى إبراز مختلف الانعكاسات والتحديات التي ستفرضها أزمة كورونا سواء على المستوى الاقتصادي أو الجيوسياسي ووفقا لهذا تبيّن أن التهديدات الوبائية تعتبر من أخطر مهددات الأمن الإنساني، نظرا لمساسها بأبعاده وسرعة انتشارها وتهديد أمن الأفراد والدول، ومن بينها الدول المغاربية، التي كشف فيها فيروس كورونا العديد من التداعيات التي ألزمت وضع إستراتيجيات وسياسات للحد منها.

الحدود المكانية للدراسة كانت محدودة في المغرب العربي ولم تتطرق إلى تأثير الفيروس في العلاقات الدولية.

الدراسة الثالثة: تداعيات أزمة وباء "كورونا" على العلاقات الدولية، توري يخلف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، جويلية 2020، ص348.

أشار الباحث في دراسته إلى أهم الآثار التي خلّفها هذا الوباء على صعيد العلاقات الدولية بغية كشف أهم الأسباب التي أدّت إلى ضعف التعاون الدولي في مواجهة هذه الجائحة، وتقديم بعض الاقتراحات التي تساعد على تعزيز التعاون الدولي في مثل هذه الأزمات. خلص الباحث إلى أنّ المصلحة الشخصية لبعض الدول، كانت من أهم أسباب تذبذب التعاون الدولي في مكافحة الوباء، مما أدّى إلى حدوث شرخ في العلاقات الدولية بسبب الآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عن هذه الكارثة. كما أنّ أزمة وباء "كورونا" كشفت عدم صحة بعض أسس النظريات في العلاقات الدولية، كما كشفت أيضا هشاشة النظام الدولي الحالي؛ مما ينجم عنه حتما تغيّرات في العلاقات الدولية مستقبلاً.

لم يتطرق الباحث في دراسته إلى فيروس كورونا كتهديد أمني بل ركز على طبيعة العلاقات الدولية في ظل تواجد هذه الأزمة كما أن الدراسة جاءت في وقت مبكر بعد انتشار

الفيروس فعرفت الدراسة شحا في وفرة المعطيات المتعلقة بتأثير الفيروس على العلاقات الدولية.

الدراسة الرابعة: الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا : التحديات و السيناريوهات المستقبلية، عقابي خميسة، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 01، ص: 350، نوفمبر 2020.

يشير الباحث إلى أنه و بعد أن تحول فيروس كورونا إلى جائحة عالمية وانعكاس انتشاره سلبا على الأمن الصحي العالمي فرض تحديات كبرى خاصة في ظل زيادة عدد الإصابات و الوفيات، وبالتالي أصبح العالم أمام حرب عالمية جديدة من حيث حجم الخسائر البشرية و المادية وبات العالم أمام تحدي مع تصاعد حدة الأزمة الإنسانية والاقتصادية، وبناءا على ذلك فإن جميع الدول ملزمة بإعادة النظر في السياسات الصحية المتبعة مستقبلا ووضع استراتيجيات للتعامل مع الأوبئة لضمان أمنها القومي و حفاظا على الأمن الصحي العالمي.

كسابقاتها من الدراسات، كانت هذه الدراسة تعالج موضوع جائحة كورونا من منظور واحد وهو جانب الأمن الصحي كما أنها لم تتعرض لطبيعة العلاقات الدولية في ظل هذه الأزمة.

وبعد التطرق إلى الدراسات السابقة يمكن القول أن هناك فجوة نظرية وتطبيقية بين دراستنا هذه والدراسات السابقة، حيث سنحاول التركيز على آثار فيروس كورونا على العلاقات الدولية من ناحية التقارب والتباعد.

التقسيم البحثي:

بغرض معالجة إشكالية الدراسة وفحص الفرضيات المقترحة، قمنا بالاعتماد على تقسيم بحثي قائم على ثلاثة فصول، تفصيلها كالآتي:

جاء **الفصل الأول** بعنوان العلاقات الدولية بين التقارب والتباعد، وقد قسمنا الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث، حاولنا من خلال المبحث الأول أن نقدم مفهوما مبسطا للعلاقات

الدولية والذي سنعتمده في دراستنا هذه، ثم قمنا في المبحث الثاني بسرد تاريخ العلاقات الدولية باختصار ، أما المبحث الثالث فقد ركزنا من خلاله على أشكال التقارب والتباعد الدوليين من خلال تناول صور التعاون والصراع الدوليين.

أما الفصل الثاني، فقد تطرقنا من خلاله إلى الأوبئة والأمن الصحي، وركزنا في المبحث الأول من الفصل الثاني على مفهوم الأمن من خلال تعريفه، ومحاولة طرح أبعاده والتعرف تطوره، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه مفهوم التهديدات الأمنية غير التقليدية، بحيث حاولنا إعطاء تعريف مختصر للتهديدات الأمنية ومن ثم حاولنا التطرق إلى أهم التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تواجه العالم، أما المبحث الثالث فقد تكلم عن الأمن الصحي والأوبئة ورأينا من خلاله أهم الأزمات الصحية والأوبئة التي واجهها العالم.

ومن خلال الفصل الثالث والذي عنوناه بـ آثار جائحة كورونا، حاولنا التعرف على آثار الجائحة على العلاقات الدولية من خلال ثلاثة مباحث، تكلمنا في المبحث الأول عن الآثار السياسية للجائحة، أما المبحث الثاني فرأينها فيه آثار الجائحة اقتصاديا، وفي المبحث الثالث حاولنا التعرف على الآثار الأمنية لجائحة كورونا.

الفصل الأول

العلاقات الدولية قبل ويستفاليا وبعدها

تمهيد:

تطورت العلاقات بين القبائل والشعوب منذ نشوء الجماعات البشرية، وكون الإنسان لا يستطيع العيش بمنأى عن غيره، كما كان هناك تباينا، حيث تميزت في بعض الفترات بالسلم والتعاون والتبادل التجاري، في حين تميزت بعض الفترات بالحروب والتوسع والفتوحات.

شكلت الظروف الجغرافية والحركات البشرية والمصالح الاقتصادية والمالية وإطار العلاقات بين البشر عبر التاريخ إضافة إلى ملامح العقلية الجماعية والتيارات الإيديولوجية والعاطفية والدينية. التاريخ الطويل المليء بمئات الأمثلة على التعاون بين الدول والمجتمعات تارة، والصراع بينها تارة أخرى.

وسنحاول في هذا الفصل من خلال المبحث الأول أن نقدم مفهوما مبسطا للعلاقات الدولية والذي سنعتمده في دراستنا هذه، ثم سنحاول إعطاء لمحة عن تاريخ العلاقات الدولية باختصار شديد في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد عنوناه بأشكال وصور التعاون والصراع الدوليين.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية

إن العلاقات الدولية قديمة قدم التاريخ، حيث توجد العلاقات منذ ظهور التجمعات الإنسانية الأولى، إلا أنه لا توجد مقارنة بينها وبين العلاقات الدولية القائمة اليوم، والتي أخذت طابعا مغايرا لما كان سائدا في تلك الحقب نتيجة لتطور وتمحور مفهوم الدولة، فقد طرأت عدة عوامل أثرت وأسهمت بشكل كبير في شكل العلاقات الدولية كعلم وممارسة[1].

وسنحاول من خلال المبحث هذا إعطاء مفهوم نظري للعلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية

لا يعتبر التعريف بالعلاقات الدولية مسألة سهلة بل هي في غاية الصعوبة والتعقيد[2]، ويعتبر جريمي بينثام أول من استعمل مصطلح "دولي" في أواخر القرن 18[3]، وقد كان يشير مصطلح "دولي" للإشارة إلى العلاقات بين الدول فقط أي أن العلاقات الدولية كانت تعني العلاقات بين الدول فقط[4].

يعرف جيمس برايس العلاقات الدولية على أنها "علاقات الدول والشعوب فيما بينها" إن هذا التعريف بسيط وشامل، بمعنى آخر لا يخضع لمنهجية علمية معينة ويمتاز بالشمولية التي لم تتناسب مع دقة موضوعة العلاقات السياسية الدولية وتعقيدها. بينما ذهب كل من كيرك وشارب إلى إن هذا الموضوع يعني "بحث وتشخيص العوامل الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية على أن تدرس بشكل منظم[5]".

ومن خلال ملاحظة التعريفات المختلفة للمختصين، يمكن القول أن هناك قواسم مشتركة لا بد من توفرها حتى يمكن وصف العلاقة بالدولية، وهي:

- أن تكون هذه العلاقة بين الوحدات السياسية التي تمارس نشاطها على المستوى الدولي.

---

[1] عبد السلام جمعة زاقود، **العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص8.
[2] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية – دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1996، ص27.
[3] هادي الشيب، رضوان يحي، **مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية**، المركز الديمقراطي العربي، 2017، برلين، ص218.
[4] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، المكتبة القانونية، ط5، 2010، بغداد، ص12.
[5] علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص27.

- الصبغة السياسية، ومعنى ذلك أن تكون هناك آثار سياسية ناجمة عن هذه العلاقة، وإلا خلت من صفة "العلاقة الدولية" المحكومة بقواعد القانون الدولي العام.
- تجاوز الرقعة الجغرافية، وهذا يفرض في كل علاقة دولية تجاوزها الحدود الجغرافية الفاصلة بين الوحدات السياسية الدولية، وعليه فكل علاقة تتجاوز الرقعة الجغرافية، وتحدث عنها آثار سياسية، فتعتبر بالضرورة علاقة دولية.
- أن تكون محكومة ومنظمة بقواعد القانون الدولي العام، ويخرج بذلك العلاقات شبه الدولية والتي عادة ماتنظم باتفاقات خاصة[1].

ويمكن إعطاء تعريف شامل للعلاقات الدولية: "مختلف العلاقات ذات الطبيعة الدولية في كل المجالات سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أو عسكرية بين مختلف الوحدات السياسية ذات الطابع القانوني في العالم".

كانت العلاقات الدولية تدرس في البداية ضمن حقول أخرى من المعرفة، فقد بدئ بدراستها ضمن موضوع التاريخ الدبلوماسي، ثم انتقلت دراستها إلى حقل القانون الدولي والمنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى ثم أصبحت تدرس تحت عنوان "السياسة الدولية" في الأربعينيات والخمسينيات، ومع ذلك فمنذ عام 1945 وتحت جهود حثيثة من البحث العلمي، شهدت دراستها تطور مذهلا لا سيما في الولايات المتحدة وساهمت في ذلك أربعة عوامل:

- الثورة في أسلحة الحرب.
- الثورة العلمية- التكنولوجية التي زادت بشدة من الاعتماد المتبادل بين الشعوب.
- نمو القوة الشيوعية.
- بزوغ الثورة المناهضة للاستعمار[2].

ويمكن القول أن علم العلاقات الدولية خرج نتيجة حاجة الواقع، وليس نتيجة تنظير عقلي مجرد، وسبب الحاجة لعلم العلاقات الدولية أن الدول الغربية بعد أن ذاقت مرارة

[1] عبد السلام جمعة زاقود، مرجع سابق، ص12.
[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 29.

الحرب وأهوالها بدأت تبحث عن الطرق المعرفية لتجنيب العالم المزيد من الحروب. يقول أحد الباحثين: "قدمت حكومات أوروبا دعما ماديا للكثير من المشروعات الأكاديمية التي درست وحللت أسباب وجذور الحرب واستكشفت السبل لبناء علاقات قانونية وسياسية واقتصادية بين الدول"[1].

المطلب الثاني: العلاقات الدولية والمفاهيم المشابهة بها

يرتبط مفهوم العلاقات الدولية بمفاهيم أخرى، ومن هذه المفاهيم:

- **علم السياسة**: للتعرف على نوع العلاقة التي تربط بين العلاقات الدولية والعلوم السياسية، عقد اجتماع نظمته اليونسكو في مدينة كامبريدج ببريطانيا عام 1952، وخرجوا بنتيجة مفادها أن هناك علاقة وثيقة بينهما، وذلك كونهما يبحثان في نفس الموضوع (الدولة ومحيطها الخارجي)، كما أن أسس البحث ووسائله نفسها في كلا الموضوعين.
- **السياسة الخارجية**: يعرف هولستي السياسة الخارجية على أنها: "مجموع القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة". ويمكن القول أن السياسة الخارجية للدول مرتبط بنظام الحكم فيها، والذي يعتبر أحد الموضوعات الأساسية في علم السياسة[2].
- **الدبلوماسية**: يمكن تعريف الدبلوماسية على أنها:" ممارسة التأثير على قرارات الحكومات أو المؤسسات الحكومية عن طريق الحوار أو التفاوض[3]".

وعليه يمكن القول أن الدبلوماسية تشكل جزءا من العلاقات الدولية، بحيث أنها تعتبر أداة رئيسية لتنفيذ السياسات الخارجية للدول[4].

- **القانون الدولي**: مثلما تطور القانون الداخلي لتلبية حاجات الأفراد في إطار المجتمع فإن القانون الدولي تطور لتحديد اختصاصات الدول، وساعد ذلك على تجاوز الفوضى في العلاقات الدولية بواسطة قبول الدول لقواعد السلوك التي تحكم أعضاء المجتمع الدولي،

---

[1] نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، دمشق، دار عقل للنشر والترجمة، ط1، 2016، ص20.

[2] هادي الشيب، رضوان يحي، مرجع سابق، ص220.

[3] Britannica, "**diplomacy | Nature, Purpose, History, & Practice**", https://www.britannica.com/topic/diplomacy .تم التصفح بتاريخ: 23-06-2021

[4] عبد السلام جمعة زاقود، مرجع سابق، ص15.

وحتى مع وجود مؤسسات دولية فإن هناك دول تتحداها لكثرة محاولات خرق القانون الدولي، فالدول هي في الواقع حكومة بمصالحها الوطنية، وفي المرتبة الأولى فإنه من المهم الإعتراف بأن القانون الدولي أساسا هو نظام لقانون عرفي على الرغم من وجود معاهدات وقعت في القرنين الماضيين وخلال فترة مابين الحربين وعرض القضايا الكثرة أمام القضاء الدولي واتخذت حيالها العديد من القرارات. إن طبيعة القانون الدولي تقوم على وجود قواعد أنشئت طوعيا بواسطة دول تلتزم بها أكثر من شيء مفروض عليها من قبل سلطة عليا خارجية، والدول طبقا لذلك لا ترغب في تطبيق قواعد قانونية تحد من حريتها وتعمل على إعطاء الأولية لهدف تحقيق مصالحها الحيوية، كما أن الإجراءات المتخذة لحل الخلاقات الدولية بالطرق السلمية قد ساهمت وبشكل ناجح في تطوير العلاقات الدولية. وفي الواقع إن القواعد القانونية لا يمكن أن تخلق وتصبح فعالة إلا على أساس إجماع الدول التي هي مسألة أساسية في تفعيل القانون الدولي، إذ أن فاعلية القانون اذا كانت بين دول أو أفراد تتأثر بواسطة عناصر الطوعية، وعندما يعرض عليهم شيء يقبلونه يسمى قانونا، وهكذا فإن الدول تقبل ضمنا بأنها أصبحت مقيدة وذلك عند ممارستها تطبيق الترتيبات القانونية التي قبلتها، وهكذا لابد من وجود إجماع من أجل خلق قواعد القانون الدولي.

وإن كون الدول الشخص الرئيس للقانون الدولي العام فإنها تعد الوحدات الفاعلة الرئيسة في المجتمع الدولي، ومع بعض الإستثناءات فإن الأفراد أو الهيئات الإجتماعية أو الإقليمية تستطيع الإدعاء بالحقوق في ظل القانون الدولي وهذا لايتم ما لم ينظر إليها بواسطة نظام الدولة بوصفها دولة مستقلة ومتساوية مع غيرها[1].

المبحث الثاني: المراحل التاريخية للعلاقات الدولية

رغم أن الكثير من الباحثين يعتبر أن العلاقات الدولية لم تنشأ إلا منذ مؤتمر واستفاليا 1648 مع ظهور الدول القومية، إلا أن الكثير من الباحثين يرون أن العلاقات الدولية لها تاريخ أطول من ذلك بكثير[2]، إلا أنه لا يمكن إنكار الدور الفاصل لمؤتمر واستفاليا، وعليه سنقسم بحثنا هذا إلى مطلبين، نناقش في المطلب الأول تطور العلاقات الدولية قبل مؤتمر

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 22-23.
[2] علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص 36.

واستفاليا، وفي المطلب الثاني سنحاول تسليط الضوء على العلاقات الدولية بعد نشوء الدول القومية.

المطلب الأول: العلاقات الدولية في العصور القديمة والمتوسطة

يعتبر باري بوزان وريتشارد ليتل أن التفاعلات بين المدن السامرية القديمة قبل 3500 من الميلاد هي أول نظام دولي كامل (fully-fledged international system)[1]، لاحقا في العهد الإغريقي تميزت العلاقات الدولية بين المدن اليونانية بالتعاهد وتبادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة، وقد لجأت إلى التحكيم في حالة نشوب الخلافات بينها، كما كان في معاهدة الصلح بين إسبرطة وأرجوس سنة 470 ق.م. أما في زمن الحرب فإن العلاقات الدولية بين المدن الإغريقية كانت تحكمها مجموعة من الضوابط والقواعد القانونية، منها: عدم بدء الحرب إلا بعد الإعلان عنها، عدم الاعتداء على الجرحى والأسرى. غير أن الوضع لم يبق على حاله، إذ اندلعت الحروب الاستعمارة بين المدن الإغريقية ومستعمراتها، وخاصة منها حرب (البيلوبونيز) بين إسبرطة وأثينا عام 460 ق.م التي آلت إلى غزو المدن الإغريقية من طرف جيوش الإسكندر الأكبر وإخضاعها لسيطرته، الأمر الذي أدى إلى انتهاء الأنظمة السياسية للمدن الإغريقية، لتصبح جزءا من الدولة الرومانية[2].

إلا أنه قبل الدولة الإغريقية وفي عهد الفراعنة كانت مصر لديها مجموعة من العلاقات بالدول المجاورة، حيث اتبعت سياسة خارجية قائمة على مبدأ توازن القوى، واستطاعت أن تبرم معاهدة مع الحبشيين التي تضمنت مبدأ السلام الدائم ومبدأ التحالف الدفاعي بين الدولتين ضد أي عدوان خارجي[3]، وتعتبر هذه المعاهدة أقدم معاهدة دولية في التاريخ[4].

ولقد لجأت الإمبراطورية الرومانية إلى استعمال القوة كأفضل وسيلة لها في علاقاتها الخارجية، بدلا من الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية كالمفاوضات، وإبرام المعاهدات والإتفاقيات، إلا أن ذلك لا يعني إغفالها للجانب الدبلوماسي في التعامل، بل قامت بإبرام

[1] Barry Buzan, Richard Little**. International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations (**2000).

[2] عبد الناصر بن رابح جندلي، **العلاقات الدولية بين إشكالية التحقيب الزمني وأزمة التنظير**، مجلة جامعة الملك سعود، م 28، الحقوق والعلوم السياسية، الرياض، 2016، ص96.

[3] علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص38.

[4] Ancient Discoveries: **Egyptian Warfare**. Event occurs at 12:00 hrs EDST, 2008-05-14. 2021-06-23 .تم التصفح يوم:

معاهدات وبناء تحالفات مع المدن التي انتصرت عليها والتي استفادات من الحكم الذاتي والاستقلال الرسمي[1].

وأبرز مساهمات الدولة الرومانية كانت في مجال القانون الدولي، حيث أطلق الرومان مجموعة من القوانين التي تسير شؤون الإمبراطورية، كـ "القانون المدني" والذي كان يطبق على الرومان فقط، و"قانون الشعوب" الذي كان يطبق على الأجانب. و"القانون الطبيعي" الذي شمل جميع أفراد الجنس البشري، وكانت الدولة الرومانية تنظر إلى المعاهدات كنظرتهم إلى عقود مبرمة في ظل القانون الخاص، بل قد وضعوا صيغا لتلك المعاهدات مثل معاهدة الصلح والهدنة ومعاهدة وقف القتال[2]، وقد تحولت هذه المبادئ إلى مصادر أساسية للقانون الدولي العام الحديث، وباتت تشكل الأساس النظري لرؤية "مثالية" متكاملة للعلاقات الدولية، تقوم على تصور الانسجام الطبيعي بين مصالح مختلف الوحدات السياسية للنسق الدولي[3].

أما بعد سقوط الدولة الرومانية وبداية العصور الوسطى، فإن البناء السياسي في هذه الفترة قد تميز بالنظام الإقطاعي، وقد لعب الدين دورا كبير خلال هذه الفترة في تطور العلاقات الدولية، حيث استطاع الدين المسيحي أن يربط بين الوحدات السياسية المختلفة في وحدة سياسية واحدة، ومن هذه الوحدة تسربت الكنيسة للهيمنة على الممالك الغربية، وأقامت شبه نظام دولي اتخذته كأداة للسيطرة عليها، وأعلن البابا نفسه رئيسا لهذا العالم وجمع في يديه "السلطتين الروحية والزمنية"[4]، واتبعت الكنيسة نظام "السلم الإلهي" لحماية رجال الدين، كما لجأت إلى الهدنة لتحريم الحرب، كل ذلك من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين[5]. إلا أن الكنسية تميزت بموقف التعصب ضد الإسلام في العلاقة بين أوروبا المسيحية والدول العربية والإسلامية، مما نتج عنها سلسلة من الحروب الصليبية ضد العرب والمسلمين لما يقارب ثلاثة قرون[6].

[1] عبد الناصر بن رابح جندلي، مرجع سابق، ص 97.
[2] فاضل زكي محمد، **الدبلوماسية في عالم متغير**، بغداد، دار الحكمة، 1992، ص 39.
[3] عبد الناصر بن رابح جندلي، مرجع سابق، ص 97.
[4] محمد الرويفي، **محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية**، طرابلس، مكتبة المعارف، 1976، ص 39.
[5] تماضر الطيب أحمد، **الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية: دراسة حالة العلاقات السودانية القطرية (2000-1980)**، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2002، ص9.
[6] عبد الناصر بن رابح جندلي، مرجع سابق، ص 98.

أما الحضارة الإسلامية، فقد أبرمت الدول الإسلامية عددا كثيرا من المعاهدات والاتفاقيات ومن أهم هذه الاتفاقيات :عهود الذمة كما عرفوا معاهدات حسن الجوار والصداقة والتحالف اضافة إلى معاهدات التجارة . أما بالنسبة لعلاقة المسلمين بالدول الأخرى فقد ميز الفقهاء بين دار الإسلام التي اصطلحوا على إطلاقها على الدولة أو الدول الإسلامية، ودار الحرب التي يعني بها الدول التي يدين أهلها بتعاليم مخالفة لأحكام الإسلام. إن هذا التمييز لا يعني إطلاقا بان الأمة الإسلامية ذات طبيعة عدوانية أو أنها في حالة حرب دائمة مع الدول غير الإسلامية، بل إن أساس العلاقة بين دار الإسلام ودار الحرب هو " السلم ما لم يطرأ ما يوجب الحرب"، حيث أقرت الشريعة الإسلامية إقامة علاقات بين الشعوب الإسلامية وتبادل جميع أشكال المعاملات والعلاقات الدبلوماسية والدولية معهم . وهناك من يرى بأن هناك دارا ثالثة وهي "العهد، والتي لم يظهر عليها المسلمون، وعقد أهلها الصلح بينهم وبين المسلمين يؤدونه من أرضهم يسمى خراجا* دون أن يؤخذ منهم جزية رقابهم[1]".

المطلب الثاني: العلاقات الدولية في العصور الحديثة والمعاصرة

أدت معاهدة ويستفاليا إلى وضع حد لسيطرة الكنيسة الكاثوليكية، وعليه أصبحت الدول هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية[2]، ويقسم الدارسون العلاقات الدولية بعد واستفاليا إلى فترات، هي:

الفرع الأول: من واستفاليا 1648 إلى مؤتمر فيينا 1814

السلام الذي أقامته معاهدة وستفاليا كان قائم على مبدأ توازن القوى، تعتبر معاهدة "وستفاليا" فاتحة لما سمي فيما بعد "دبلوماسية المؤتمرات" حيث كان هناك الكثير من المقابلات بين الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر فيما بينهم، ويمكن القول أن صلح وستفاليا كان نتيجة لأول اجتماع في التاريخ عقد في هيئة مؤتمر بين الملوك والأمراء [3].

* هي نوع من الضريبة تدفع على الأرض الزراعية النامية. المصدر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، **موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة**، مصر، مطابع الأهرام التجارية ، العدد 1، الجزء 1، 2003، ص 56.

[1] علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص ص 43-44.

[2] Stéphane Beaulac, "**The Westphalian Model in defining International Law: Challenging the Myth**", Australian Journal of Legal History, Vol9, 2004. p235.

[3] علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص51، 54.

عرفت هذه الفترة مجموعة من التوترات وعدم الاستقرار بين الدول الأوروبية، حيث خاضت فرنسا لوحدها ثلاثة حروب كبرى إضافة إلى صراعات أخرى أقل أهمية، وقد حاولت الدول الأوروبية التحالف ضد فرنسا للحد من قوتها.

كما شهد القرن 18 أحداثا هامة كتعاظم قوة روسيا، وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776، ومن بعدها الثورة الفرنسية سنة 1789[1]، وقد جاءت الثورة الفرنسية بفكرة حق الشعوب في اختيار ما يناسبها، هذه الفكرة التي رأت الدول الأوروبية المجاورة فيها تهديدا للأنظمة الملكية والإقطاعية المنتشرة فيها [2]، وفي مؤتمر فيينا سنة 1814 والذي جاء كرد فعل أوروبي على الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، ومن نتائج المؤتمر ما يلي:

- إعادة التنظيم الذي أقرته معاهدة وستفاليا والمحافظة عليه.
- إقامة حاجز من الدول حول فرنسا تكون بمثابة دفاع أمامي لأوروبا ضد قوة فرنسا ومبادئها.
- توحيد الدويلات الألمانية الـ 39 في شكل ألمانيا الموحدة.
- إرساء قواعد وأسس إنسانية دولية جديدة، وتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول[3].

الفرع الثاني: مرحلة 1814 حتى 1919

إن مؤتمر فيينا يعد مرحلة جديدة في تطور العلاقات السياسية الدولية، حيث سجل تطورا نوعيا في قراراته والتي انعكست بمجملها في إقرار توازن دولي جديد يأخذ على عاتقه مهمة الأمر والاستقرار في أوروبا، ولقد كان المهندس الحقيقي لهذا المؤتمر ميترنخ الذي كان يخشى أن يمتد لهيب الثورات القومية إلى بلاده نظرا لأنها كانت تشتمل على عدة أجناس متباينة وقوميات مختلفة ومن ثم كانت أكثر تعرضا للانتفاضات القومية.

[1] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 23.

[2] Gunther Rothenberg, "**The Origins, Causes, and Extension of the Wars of the French Revolution and Napoleon**". Journal of Interdisciplinary History, Vol18, 4, P: 778.

[3] عبد الناصر بن رابح جندلي، مرجع سابق، ص100.

وتدعيما لقرارات المؤتمر اتفقت الدول المتحالفة وهي روسيا، بروسيا، النمسا، بريطانيا، على إقامة نوع جديد لتنظيم العلاقات الدولية وهو إنشاء الحلف المقدس للمحافظة على سلام أوروبا وسلام العالم كله وإقرار التدخل العسكري لتحقيق هذا الهدف إذا لزم ذلك.

وإذا كان مؤتمر ڤيينا وما أعقبه من تكتلات وأحلاف على غرار الحلف المقدس قد نجح في تحقيق أهدافه، فان هذا النجاح لم يكتب له البقاء أكثر من الثورات القومية وخاصة في ألمانيا[1]. وقد تبعت هذا المؤتمر مجموعة من المؤتمرات، أشهرها: مؤتمر إكس لاشبال 1818، مؤتمر باريس 1856، مؤتمر برلين 1884[2]، ومؤتمرات لاهاي للسلام 1899-1907 الذي كان مؤتمرا دوليا حقيقيا اشتركت فيه أربع وأربعون دولة من بينها غالبية دول أمريكا اللاتينية، وهي أول جمعية عمومية لبحث مسائل التعاون الدولي، ومن إيجابياتها النظر في وجوب تطوير وتدوين القانون الدولي، ومحاولة إرساء آلية لفض النزاعات الدولية، وإقرار مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية عن طريق لجان التحقيق وإنشاء محكمة التحكيم الدائمة[3].

مع كل ذلك واجه نظام توازن القوى تحديات صعبة، وبلغت التناقضات بين الدول الأوروبية ذروتها مع مطلع القرن العشرين، وانهار ذلك التوازن سنة 1914.

الفرع الثالث: مرحلة 1919 إلى 1939

شهدت أوروبا حربا طاحنة سميت "الحرب العظمى"، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى ظهر مبدأ الأمن الجماعي مكان سياسة توازن القوى، حيث يقوم على مبدأ التزام جميع الدول بنبذ الحرب، وقد تجسدت هذه الفكرة بموجب معاهدة فرساي 1919، والذي أدت إلى ظهور عصبة الأمم المتحدة، إلا أن عصبة الأمم المتحدة فشلت في تحقيق استقرار الوضع الدولي، نتيجة افتراضاتها الخيالية والتي لا تمت الواقع بصلة[4].

[1] علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص54.
[2] محمود خلف، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، عمان، دار زهران للنشر، 1997، ص 35.
[3] مأمون مصطفى، **مدخل إلى القانون الدولي العام**، عمان، دار مجدلاوي، 2002، ص12.
[4] عبد الناصر بن رابح جندلي، مرجع سابق، ص101.

الفرع الرابع: مرحلة 1939 إلى 1991

لقد أعطت الحرب العالمية الثانية الفرصة لمراجعة الجهود والمحاولات التي بذلها المجتمع الدولي في عهد عصبة الأمم في موضوع ترويض استخدام القوة في العلاقات الدولية، وهي الجهود التي تبلورت على شكل نظام عالمي للأمن الجماعي، أو هذا هو على الأقل ما حاولت عصبة الأمم أن تخلقه في عالم ما بعد الحرب. وانعكست هذه الجهود الجديدة في إنشاء الأمم المتحدة، بما فيها من مؤسسات تقوم على تطبيق نظام الأمن الجماعي.

بتأسيس الأمم المتحدة تكون العلاقات السياسية الدولية قد أخذت منحى جديدا قائما على أساس نبذ القوة وعدم استخدامها أو التلويح بها في العلاقات الدولية. إلا أن كثيرا من المبادرات والقرارات لم تترجم إلى الواقع العملي. وهكذا لم تستطع أن تقوم بأداء دورها المنطلق من المبادئ والأهداف التي قامت عليها بشكل كامل.

أصبحت العلاقات الدولية تدور حول محورين رئيسيين أحدهما العلاقات الأمريكية – السوفيتية أو العلاقات بين الشرق والغرب، والآخر العلاقات بين الشمال والجنوب أو بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو دول العالم الثالث. وإذا كان العلاقات في المحور الأول تدور حول خلافات وقضايا سياسية وإيديولوجية تتبلور بصفة خاصة في مشاكل الأمن القومي والعسكري والحد من الأسلحة الاستراتيجية ومناطق النفوذ، فان العلاقات في المحور الثاني قد أخذت صبغة إقتصادية لأنها ركزت على العلاقات الاقتصادية الدولية ومشاكل التنمية التي تواجه العالم الثالث[1].

المبحث الثالث: صور التقارب والتباعد الدوليين

إن تاريخ العلاقات الدولية الطويل قد شهد العديد من الأزمات والصراعات عبر تاريخه، وقد ساهمت الكثير من الأزمات والتحديات في تعاون الدول بغض النظر عن اختلافاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

[1] علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص58.

المطلب الأول: صور التعاون الدولي

لعل أبرز صور التعاون الدولي ما يعرف بالأمن الجماعي. حيث يعرف اينيس كلود الأمن الجماعي أنه: "أية تدابير من أي نوع تتضمن إحتمال القيام بعمل عسكري مشترك في أي أزمة من قبل دولتين أو أكثر"[1].

إن جوهر نظام الأمن الجماعي يقوم على أساس العمل الجماعي للدول لإحباط العدوان ومنح الدول التي تقع ضحية لذلك الطمأنينة بأن المجتمع الدولي سيهب لنجدتها والعمل على ردع المعتدي واحاطته باليقين الرادع بإن موارد المجتمع الدولي ستعبأ ضد أي سوء إستعمال للقوة الوطنية، ويجب ألا يقتصر على مجرد تشجيع الدول في التأييد الجماعي لدولة كانت ضحية إعتداء وإنما الوقوف موقفا حازما من المعتدي بحيث يشعر بأن إستمراره بالعدوان لن يجدي نفعا ويتم ذلك بمواجهة العدو بقوة متفوقة عليه[2].

ويمكن تحديد الأركان التالية لنظام الأمن الجماعي:

- وجود منظمة دولية تأخذ على عاتقها حماية السلم والأمن الدوليين.
- من الإلتزامات الضرورية لنظام الأمن الجماعي هو إستعداد الدول للحرب من أجل استمرار النظام القائم
- وإذا أريد للأمن الجماعي أن يؤدي وظيفته في إطار من الحياد وعدم المحابات، فيتوجب على الحكومات أن تلتزم بالموضوعية في التعامل مع القضايا التي تمس الأمن والسلام العالمي وألا تتخذ من عواطفها وسيلة للتعبير عن مواقفها.
- يتطلب الأمن الجماعي عالمية العضوية فينبغي أن تنظم جميع الدول لهذا النظام.
- يفترض نظام الأمن الجماعي إمكانية خلق قوة كبرى لمقاومة المعتدي بحيث لن يكون وسعه تحدي النظام الذي تدافع عليه الإرادة الجماعية[3].

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص333.
[2] نفس المرجع، ص 334.
[3] نفس المرجع، ص 336.

وأشهر الأمثلة على الأمن الجماعي:

- **عصبة الأمم:** تأسست بموجب معاهدة فرساي سنة 1919، وتضمنت 3 أجهزة: الأمانة العامة، مجلس العصبة، الجمعية. وقد كانت مهمتها الرئيسية حفظ السلام العالمي[1]. وقد نجحت العصبة في حل بعض النزاعات الإقليمية، كنزاع سيليزيا العليا[2]، ألبانيا[3]، و حادثة بيتريتش بين اليونان وبلغاريا[4] وغيرها.

إلا أن عصبة الأمم المتحدة فشلت في تحقيق السلام العالمي، وقد عرفت الكثير من نقاط الضعف في ميثاقها وفي تطبيقه، كما فشلت في إيجاد حلول للكثير من النزاعات الأخرى رغم المحاولات الدولية، كالنزاع الإيطالي-الإثيوبي، والنزاع الصيني-الياباني، والنزاع الإيطالي-اليوناني، والحرب الأهلية الإسبانية.

- **منظمة الأمم المتحدة:** تأسست بتاريخ 24 أكتوبر 1945 في مدينة سان فرانسيسكو، وأشهر صور التعاون الدولي في الأمم المتحدة ما يسمى بعمليات حفظ السلام[5]، ويمكن تصنيف هذه العمليات المستمرة حتى يومنا هذا إلى أربعة أقسام:

1- جماعات مختلفة للإشراف على خطوط الهدنة.
2- قوات عسكرية تكون بين الجيوش المتحاربة وتقوم بدوريات على الحدود.
3- قوات عسكرية منتدبة من أجل كبح جماع النزاع العسكري بكل الوسائل الضرورية، وللمساعدة في حفظ الأمن الداخلي.
4- وجود عسكري لمنع نزاع طائفي والأمثلة على النموذج الأول العمليات التي حصلت في البلقان (1946-1947)، اندونيسيا (1947-1949)، فلسطين (1947-1964)، كشمير (1948-1964) لبنان (1948)، غرب إيران (1962-1963)، اليمن (1963-1964)[6].

[1] Christian, Tomuschat (1995). **The United Nations at Age Fifty: A Legal Perspective**. Martinus Nijhoff Publishers. p. 77.
[2] Scott, George (1973). **The Rise and Fall of the League of Nations. Hutchinson & Co LTD**, pp82-83.
[3] Northedge, F.S (1986**). The League of Nations: Its Life and Times**, 1920–1946. Holmes & Meier, p 103.
[4] Elaine Thomopoulos, **The History of Greece, The Greenwood Histories of the Modern Nations**, ABC-CLIO, 2011, p. 110.
[5] منظمة الأمم المتحدة، التعريف بالمنظمة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تم التصفح بتاريخ: 21-06-2021.
[6] هادي الشيب، رضوان يحي، مرجع سابق، ص255.

إن سجل الأمم المتحدة زاخر في تعامله مع عدد كبير من النزاعات السياسية، ورغم أن المنظمة لم تحقق نجاحات باهرة إلا أنها ساعدت بشكل مباشر أو غير مباشر في حل نزاعات كثيرة والتي كان من الممكن أن تهدد السلام الدولي، ومن هذه النزاعات:

1- إيران: (الأزمة الإيرانية 1946 نتيجة عدم انسحاب الاتحاد السوفياتي من كل الأراضي الإيرانية المحتلة) وكان أول نزاع يوجه للأمم المتحدة، وتم تسويته كليا عبر المفاوضات المباشرة بطلب من مجلس الأمن.
2- اندونيسيا: (حرب الاسقلال ضد الاستعمار الهولندي 1945-1949) وكانت أول حالة تستخدم فيها اللجنة الخاصة، وبعد عناد من الدولة المعتدية، إلا أنها تعاونت وخنعت للتسوية المرضية وحققت أندونيسيا الاستقلال الكلي لكل أراضيها سنة 1962 بعد معاهدة نيويورك.
3- اليونان: (الصراع اليوناني التركي على قبرص) وقد سجل هذا النزاع استخدام الفيتو عدة مرات ومشاركة الجمعية في حل النزاع عدة مرات.
4- كشمير: (بين الهند وباكستان) وقد أنتج النزاع الهندي الباكستاني الإستعمال المهم الأول للوساطة الشخصية، حيث لم يتمكن مجلس الأمن من القيام بأي شيء عدا استمرار الهدنة، قررت الأمم المتحدة عام 1949 إجراء استفتاء حر ومحايد لتقرير مصير كشمير باكستان إلا أن فإن الاستفتاء لم يحدث أبدا.
5- فلسطين: وهي حالة مختلفة حيث لم ينشأ النزاع نتيجة شكوى.
6- كوريا: (كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية) حيث أن الإضطهاد الشيوعي في كوريا جعل الأمم المتحدة تستخدم العقوبات العسكرية لأول مرة.
7- السويس: (العدوان الثلاثي - إسرائيل، بريطانيا وفرنسا - على مصر) وقد لوحظ خلال الأزمة إنتاج أنواع جديدة من التحزب بين أعضاء مجلس الأمن.
8- هنغاريا (الثورة المجرية 1956): لم يكن بوسع الأمم المتحدة أن تجبر الإتحاد السوفياتي على وقف عملياته العسكرية والإنسحاب من هنغاريا.

9- الكونغو: (أزمة الكونغو 1960 بعد الاستقلال من بلجيكا) وهي الحالة الأولى التي استخدمت فيها الأمم المتحدة قواتها بشكل ضخم في حفظ السلام ومساعدة بناء الأمة.

10- الحرب العربية الإسرائيلية (1967): وقد انخرطت الأمم المتحدة في هذا النزاع بعدة طرق، ورغم أهمية وحجم الصراع إلا أنه لم يتح للمنظمة الدولية إلا فعل القليل نتيجة للضغط الذي مارسته إسرائيل[1].

المطلب الثاني: الصراعات والنزاعات الدولية

تعود ظاهرة الصراع إلى نشأة الإنسان الأولى، إلا أن نهاية الحرب الباردة قد أثرت كثيرا في مضمون ومصادر الصراعات الدولية، خاصة مع تراجع العوامل العسكرية لمصلحة عوامل اقتصادية وتكنولوجية وثقافية.

ومن بين التعريفات لمفهوم الصراع، نجد أن مجد خضر قد عرفه على أنه: " حالة تحدث عند وجود الأفراد في موقف معين يختلفون فيه بالرأي، أو وجهات النظر أو الحكم على شيء ما[2]"، وفي تعريف آخر يعرف كل من **كينغسلي وأوديه** الصراع على أنه: "هو الحالة الناتجة عن الفقر الشديد أو الاضطرابات السياسية بين جماعات أو شعوب، والذي يتطور بسبب أزمات أو مشاكل سياسية، اقتصادية أو دينية، وقد يصل إلى درجة الحرب بسب محاولة هذه الجماعات أو الأفراد أو الشعوب تحقيق أغراضهم. وتؤدي هذه الصراعات في الدول النامية إلى تحقيق درجة من عدم الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولا يمكن التغلب على هذه الأزمات إلى من خلال تطبيق سياسات مناسبة لإرضاء كافة أطراف الصراع، ومن ثم معالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية من أجل تحقيق التوازن والاستقرار[3]".

ولعل أهم أسباب الصراعات الدولي في عالم اليوم مايلي:

[1] هادي الشيب، رضوان يحي، مرجع سابق، ص256.
[2] بلال قريب، **"الصراع في العلاقات الدولية – جدل مفاهيمي"**، مجلة النقاد للدراسات السياسية، المجلد3، العدد1، أفريل 2019، ص146.
[3] Kingsley Obetta, Udeh A, **"Global Conflict, Causes, Implications and Way-Out"**, International Journal of Management and Applied Science, Volume-2, Issue-12, Special Issue-1, Dec 2016, P150.

- **التنافس الاقتصادي والتنافس على الموارد الطبيعية:** برز التنافس الإقتصادي بوصفه إحدى الصور المعاصرة للصراع الدولي، وذلك على اعتبار تنامي تيارات العولمة الإقتصادية وتوسع ظاهرة التكتلات التجارية والاقتصادية التي أصبحت أداة رئيسية لإدارة الصراع الإقتصادي العالمي، زيادة على أن الانقسام الاقتصادي بين عالم الشمال الغني وعالم الجنوب الفقير جعل المجال الإقتصادي رهانا حقيقيا في عالمنا المعاصر[1].

إضافة إلى الصراعات بين الدول الكبرى لفتح أسواق خارجية أو المحافظة على أسواقها الخارجية كالصراع بين أمريكا وروسيا والصين، كذلك دخول الدول في أحلاف اقتصادية كمنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأسيان، وتكاملها الاقتصادي في مواجهة الدول الأخرى[2].

إضافة إلى حروب الموارد، كحرب المياه في الشرق الأوسط بين اسرائيل والدول العربية، أو كحرب الخليج الثانية للتحكم والسيطرة على مصادر النفط في العالم

- **التنافس التكنولوجي:** كما أصبحت القدرة علي خلق تكنولوجيات جديدة وانتاجها واستعمالها هي التي تحدد أوضاع السيطرة والتبعية على الصعيد العالمي، حيث هيأت التكنولوجيا الأرضية الخصبة للتحولات الإقتصادية والعسكرية والثقافية على مستوى العلاقات الدولية لما بعد الحربالباردة، وبالتالي أصبحت التكنولوجيا أيديولوجيا جديدة للعلاقات الدولية المعاصر[3].
- **الصراعات العرقية والإثنية والصراعات الإيديولوجية والثقافية:** إن نهاية الثنائية القطبية الناتجة عن الحرب الباردة أعادت إحياء عدد كبير من الصراعات القومية، وتم فسح المجال لمختلف الجماعات للدفاع عن هوياتها أو المطالبة بها[4]، والعالم يشهد الكثير من الصراعات العرقية خاصة في القارة الإفريقية.

---

[1] فوزي نور الدين، **"تحليل الصراعات الدولية المعاصرة: بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الإستراتيجية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36-37، نوفمبر 2014، ص177.

[2] رانيا سعيد بلبع، تامر نادي عبد العظيم، **"ظاهرة الصراع الدولي: دراسة في المفهوم والأشكال والأسباب وأساليب الإدارة"**، جامعة الإسكندرية، 2018، ص19.

[3] فوز نور الدين، مرجع سابق، ص177.

[4] المرجع السابق، ص178.

خلاصة الفصل:

إن ظاهرتي التعاون والصراع الدوليين قديمتان قدم تاريخ البشرية، وقد أدت الحاجة بالجماعات البشرية منذ القدم إلى إنشاء علاقات مع الجماعات الأخرى، وقد تباينت هذه العلاقة بين التقارب من خلال التعاون السياسي أو الاقتصادي أو حتى الثقافي في بعض الفترات، وبين التباعد من خلال الحروب والصراعات والتوسع والفتوحات في فترات أخرى.

وقد حاولنا إعطاء تاريخ موجز ومبسط للعلاقات الدولية وتطورها من خلال هذا الفصل بكثير من الاختصار والتركيز على النقاط المهمة في المحطات التاريخية للعلاقات الدولية.

ولعل أهم صور التعاون والتقارب الدوليين عبر التاريخ، ما يعرف بالأمن الجماعي، حيث عرفت البشرية في القرن العشرين أهم منظمتين للتعاون الدولي، وهما عصبة الأمم المتحدة التي تأسست سنة 1919 ومن ثم منظمة الأمم المتحدة لتتدارك أخطاء العصبة سنة 1945، وقد رأينا بعض أمثلة التعاون الدولي من خلال المنظمتين.

في المقابل فإن العالم يواجه العديد من الصراعات والأزمات، وتتخلف مسببات هذه الصراعات، بعض الصراعات له خلفيات إثنية أو طائفية أو إيديولوجية أو ثقافية، كما أن بعض الصراعات سببها التنافس الاقتصادي والتكنولوجي، وبعضها سببه التنافس على الموارد، وغيرها من المسببات.

الفصل الثاني

التهديدات غير التقليدية للأمن [الأمن الصحي نموذجا]

تمهيد:

اكتسى مفهوم الأمن الصحي في عالم الدراسات الأمنية أهمية معتبرة من طرف الباحثين، وذلك نظرا لحداثة المفهوم من جهة والغموض والتداخل مع مفاهيم أخرى من جهة أخرى، إلا أن مفهوم الأمن الصحي لم يعرف إلا في خانة الأمن الإنساني، وهذا بعد اجتهاد الباحثين في ربط الأمن بـ "الفرد"، خاصة بعد تطور تهديدات جديدة أصبحت تتعلق بالفرد. كل هذه الأطروحات أكدت على غموض وغياب إجماع المختصين حول مفهوم الأمن ككل، وأبعاده ومستوياته.

وفي حين أن العالم قد واجه العديد من الأزمات الصحية عبر التاريخ، إلا أن أزمة كورونا أواخر سنة 2019 تميزت عن سابقاتها كثيرا، حيث شكلت تقييما حقيقيا لمستوى الأمن الصحي في العالم، كماطرحت مجموعة من التساؤلات حول الأمن الصحي العالمي.

وعليه جاء هذا الفصل لتسليط الضوء على مفهوم الأمن في مبحثه الأول، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم التهديدات الأمنية، أما المبحث الثالث فقد تكلم عن الأمن الصحي كتهديد جديد.

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الأمن

مع تلاشي الحدود السياسية والجغرافية في عالم اليوم واضمحلال القيود الثقافية والاقتصادية لصالح فضاءات جديدة، تنوعت المخاطر والتهديديات التي تواجه الدول والمجتمعات والأفراد، هذه التهديدات التي لم تعد مرتبطة بالجانب العسكري فقط كالحروب، كما أنها لم تعد تتعلق بالدولة من حيث المستوى، حيث أصبحت ترتبط بتهديدات قد تمس أمن المجتمع أو حتى الفرد بذاته.

وقد تغيرت طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة نتيجة للعديد من الظروف الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور ما يعرف بالعولمة، هذه التغيرات التي أضافت صعوبات على تحديد مفهوم الأمن كونه أصبح ذو مستويات متنوعة.

وعليه جاء هذا المبحث لرصد التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن في مطلبه الأول، أما في المطلب الثاني فقد تناول مفهوم الأمن الإنساني.

المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن

يعتبر مفهوم الأمن أحد المفاهيم المتداولة في العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية بشكل خاص، كما أن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي[1].

الفرع الأول: تعريف الأمن:

أمن: الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا أمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن: ضد الخوف[2]. وقد جاءت كلمة الأمن في القرآن الكريم في أكثر من موضع في مقابل الخوف، كقوله تعالى: "**وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا**[3]"، وقوله تعالى: "**فليعبدوا رب هذا البيت الذي**

[1] سليمان عبد الله حربي، **"مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وأبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، ص9.

[2] ابن منظور، **"لسان العرب"**، القاهرة، دار المعارف، ط2، 2007، الجزء 13، ص 21.

[3] سورة النور، الآية 5.

أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف[1]"، وقوله تعالى: "**وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به[2]".**

وجاء في قاموس Etymology أن كلمة secure قد دخلت إلى اللغة الإنجليزية في القرن 16، وأشار إلى أن أصل الكلمة يعود إلى الكلمة اللاتينية securus، وهي كلمة مركبة من sine والتي تعني "دون without" و cura التي تعني "الخوف troubling" أي "دون خوف"[3].

إلا أنه في التعريف الإصطلاحي للأمن، فإنه من الصعب إيجاد تعريف جامع للأمن، وهذا بسبب طبيعة الظاهرة الأمنية، التي تتميز بكونها ظاهرة غير ملموسة، ومتداخلة ومتشابكة مع ظواهر أخرى في مجالات أخرى، كما أنها تشكل إطارا معرفيا متكاملا[4]. وقد أشار الكثير من الباحثين إلى هذه الصعوبة، فنجد أن أحد رائدي الدراسات الأمنية **باري بوزان** يشير إلى ذلك في كتابه سنة 1991، قائلا: "إن مفهوم الأمن مفهوم معقد، ويجب من أجل تعريفه الإحاطة بـ 3 أمور على الأقل تتمثل في السياق السياسي، والأبعاد، إضافة إلى الغموض والاختلاف الذي يرتبط بتطبيقه في عالم العلاقات الدولية[5]". فالأمن فهو اهرة مجتمعية شاملة لها أبعادها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية[6]، وحسب **تيري بالزك** فإن مفهوم الأمن معقد ليس لكونه مفهوم متواجد في أغلب مجالات الحياة الاجتماعية، بل لأنه مفهوم حساس لكن يحمل مفهوم له علاقة بالإيديولوجيات[7].

لذا نجد أن تعاريف الأمن قد اختلفت حسب اختلاف آراء وتوجهات المفكرين، فنجد أن دائرة المعارف البريطانية تعرف الأمن على أنه: "حماية الدولة من الخطر أي القهر على يد قوة أجنبية". كما يعرفه دومينيك دافيد مثلا على أنه: "خلو وضع ما من التهديد أو أي خطر مع توفر اللازمة للتصدي لهذه المخاطر في حالة وجودها[8]". وفي تعريف آخر يرى أرنولد والفرز أن

---

[1] سورة قريش، الآية 3-4.
[2] سورة النساء، الآية 83.
[3] قاموس Etymology على الويب،**"Origin and meaning of secure"**، الرابط: https://www.etymonline.com/word/secure، اطلع عليه بتاريخ: 02-05-2021.
[4] عامر مصباح، **"العولمة الأمنية و التحليل الكوني للعلاقات الدولية"**، دار الكتاب الحديث، 2014، الجزائر، ص .
[5] Barry Buzan **,Is International security possible ;presented at :New thinking about strategy and International security (conference)** ;etited bay ken both (london :harpercottins Academic ,1991,p31.
[6] معتز محي الدين الحميد، **الإرهاب وتجدد الفكر الأمني**، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014، ص10.
[7] مد قوجلي، **الدراسات الأمنية النقدية ـ مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص15.
[8] Charlesrles-Philippe David, Jean Jacques Roche, **Théories de la Sécurité : définition, approches et concept de la sécurité internationale,** Paris, Edition Montchrestien,2002, P.85.

الأمن يتغير حسب وجهة النظر، فإذا كانو موضوعيا فالأمن هو: "عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة" أما ذاتيا فهو: "عدم وجود تخوف من تعرض القيم للخطر"[1].

ويمكن القول أن الأمن كان يعرف عند المفكرين السياسيين التقليديين انطلاقا من أمن الدولة، كون هذه الأخيرة هي الجهة الفاعلة والوحيدة، وحتى العقد الأخير من القرن الماضي أين ظهرت دراسات جديدة تنتقد التفسيرات السابقة للأمن، وإعطاء تعريف أوسع وأشمل للأمن[2]. وعليه يمكن تقسيم تطور مفهوم الأمن إلى مرحلتين أساسيتين:

1- مفهوم الأمن التقليدي (عند النظريات الوضعية):

- مصلح الأمن كثيرا ما أستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[3].
- عند الواقعيين، ارتبط مفهوم الأمن بالدولة القومية، حيث ارتبط الأمن بنطاق القوة العسكرية كنطاق تحليل رئيسي، فنجد أحد أشهر مفكري الواقعية الجديدة كينيث والتز يعرف الدراسات الأمنية على أنها "دراسة استخدام القوة العسكرية، والتهديد بها، والتحكم فيها[4]".
- على عكس الواقعية، رأت اللبرالية أن الفرد هو وحدة التحليل الأهم والمطلوب توفير الحقوق له، وأن دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع اللبرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة. ورأت انه وكما يمكن أن يكون انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة، سيكون انسجام في المصالح بين الدول. وجاءت الليبرالية البنوية

[1] Arnold Wolfers, **Discord and Collaboration**. Essays on International Politics, Baltimore (Md.), Johns Hopkins University Press, 1962, P. 150.

[2] تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية - التخصص والتنوع-** ، تر: ديما الخضرا، بيروت، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016، ص 487.

[3] خالد معمري، **"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية الدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007،2008، ص 20.

[4] Walt, S. **The Renaissance of Security Studies**. International Studies Quarterly, 35(2), 1991, P-212

بفكرة "السلام الديمقراطي" موضحة إن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، كما جاء "جوزيف ناي" بمقاربة "القوة الناعمة" وعرفها على أنها: ":القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب والإقناع بدلا من اللجوء إلى الوسائل الإكراهية التقليدية، فهي باهضة وغير مضمونة، وبدلا منها تستعمل تكنولوجيا المعلومة والمعرفة :هي أهم إستراتجيات لضمان الأمن"[1].

2- المقاربات الحديثة للأمن:

- هاجمت النظرية النقدية الرؤية الواقعية للأمن والتي ركزت على البعد العسكري وأهملت الجوانب الأخرى كالركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي....، في حين جعل رواد الاتجاه النقدي "أمن الفرد" المؤشر الرئيسي للأمن الحقيقي[2].
- ساهمت كتابات "باري بوزان" أحد رواد مدرسة كوبنهاغن في كتابه People, States and Fear سنة 1983 في توسيع مجالات الأمن إلى قطاعات غير عسكرية، تتمثل في القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع المجتمعي، والقطاع البيئي. كما طور "أولي ويفر" نظرية **الأمننة** وعرفها على أنها: "الأمننة في العلاقات الدولية والسياسة الوطنية هي عملية يقوم بها ممثلو الدولة بتحويل الموضوعات من قضايا سياسية عادية إلى مسائل "أمنية": أي استخدام وسائل غير عادية باسم الأمن[3]".

الفرع الثاني: أبعاد ومستويات الأمن:

ميز باري بوزان في كتابه People, States and Fear سنة 1983 بين 5 أبعاد للأمن، هي[4]:

- **الأمن العسكري**: يتعلق الأمن العسكري بالجوانب العسكرية (كتهديدات الاعتداء والحروب وغيرها).
- **الأمن السياسي**: يقصد به الاستقرار السياسي للدولة وحماية الحريةالسياسية للأفراد وحماية الفرد من الاضطهاد السياسي.

---

[1] صليحة كبابي، **"الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، ديسمبر 2012، ص ص 237.

[2] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010، ص22.

[3] Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis**, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998 , p. 25.

[4] Marianne STONE, **Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis**, SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES 1, Series 09, P P 3-6.

- **الأمن الاقتصادي**: يتعلق بالجوانب الاقتصادية والتي تحقق مستوى معتبر من الرفاهية والاستقرار الاقتصادي للفرد.
- **الأمن الاجتماعي**: يتعلق الأمن الاجتماعي بقدرة الأفراد على الحفاظ على ثوابت الهوية، من لغة ودين وتوجهات ثقافية وإيديولوجية.
- **الأمن البيئي**: يتعلق بحماية المحيط البيئي.

كما يمكن القول إجمالا أن هناك ثلاث مستويات تحليل للأمن، هي:

- **الفرد**: يقصد به تأمين الفرد من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو عائلته، والعمل على تحقيق الرفاهية له.
- **الدولة**: تأمينها من أي مخاطر خارجية أو داخلية، وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني، أو الأمن القومي حسب التسميات، بمعنى تأمين السيادة الوطنية.
- **المجتمع**: تأمينها من أية مخاطر تشوب هويتها أو ثقافتها أو معتقداتها أو حتى الحقائق التي تؤمن بها.
- بالإضافة إلى مستوى تحليل رابع أضافه الباحثون وهو "الأمن العالمي" الذي يخص الأفراد في جميع أنحاء العالم حسب باري بوزان[1].

المطلب الثاني: التوظيف الجديد للأمن (الأمن الإنساني)

جاءت الدراسات الأمنية في أواخر القرن الماضي لتركز على "الفرد" كوحدة للتحليل بدلا من "الدولة"، ورغم أن مرحلة الحرب الباردة قد شهدت بعض المحاولات البحثية لدراسة المشاكل الإنسانية إلا أنها كانت محدودة، حتى جاءت مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث انتقد بعض الباحثين المنظورات التقليدية (التي تركز على الدولة كوحدة للتحليل) في تعاطيها مع طبيعة القضايا الأمنية خاصة المنظور الواقعي، كما أشارت هذه الدراسات إلى أن أمن الدولة – والذي يعني وجود سياسية أمنية عامة تهدف إلى تحقيق أمن الدولة بجانب الفرد

[1] نعيمة خطير، **"الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... إشكالية التعريف والتوظيف"**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 02، 2018، ص 246.

- لا يعني بالضرورة أمن الفرد، خاصة إذا كانت الدولة نفسها تشكل تهديدا بالنسبة للفرد، فظهر بالتالي مصطلح الأمن الإنساني.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الإنساني:

تعرف الموسوعة البريطانية المفهوم الإنساني على أنه: "نموذج للأمن الدولي يعطي الأولوية لأمن الفرد تفاعلاته الاجتماعية والاقتصادية" [1]، في حين عرفه موقع يونيسكو على أنه: "حماية جوهر الفرد عن طريق تعزيز الحريات الشخصية"[2].

يقول رولاند باريز: "الأمن الإنساني واسع ومطاطي ويحمل عددا من التقديرات بدءا من الاهتمامات الغذائية إلى بقاء الجماعات...فالأمن الإنساني كالعلامة المميزة لكل أنواع البحوث حول التهديدات غير العسكرية التي تمس أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات"[3].

إلا أن التعريف الأشهر للأمن الإنساني هو تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره لسنة 1994، حيث جاء فيه:" يمكن القول أن للأمن الإنساني جانبين رئيسيين، أولا: السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، ثانيا: يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في المنازل أو في الوظائف أو المجتمعات، ويمكن أن توجد مثل هذه التهديدات على جميع مستويات الدخل القومي والتنمية"[4].

جاء بعد ذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 2008 في البلدان العربية ليؤكد على ضرورة الانتقال من الأمن الوطني إلى الأمن الإنساني (الأمن الذي يرتكز على الأفراد في التقرير) وذلك عن طريق تحقيق التنمية المستدامة، حيث جاء فيه: " أمن الإنسان لم يعد مهددا فقط بالحروب والاعتداءات، بل هناك المجاعة والفقر وتلوث البيئة والأوبئة والأمراض وتغيرات المناخ والجريمة المنظمة، كما أن هناك الاغتيالات السياسية والسجون والمعتقلات والتعذيب والقمع والملاحقات والفساد"، وقد عرف هذا التقرير الأمن الإنساني على أنه: "تحرر

[1] Britannica, Human security, https://www.britannica.com/topic/human-security, تم التصفح في: 22-06-2021.
[2] Unesco, **Human security**, http://vocabularies.unesco.org/thesaurus/concept17074, تم التصفح في: 22-06-2021.
[3] Paris Roland: **Human Security - Paradigm Shift or Hot Air? In: International Security**, Vol. 26, No. 2, 2001. P 100.
[4] United Nations Development Program, **Human Development Report 1994,** Oxford University Press, New York, 1994, p:23.

الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً والواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته"[1].

إلا أنه يمكننا القول أن التعريف السابق هو تعريف واسع جدا، حيث شمل كل جوانب التنمية البشرية، إلا أنه توجد تعريفات أخرى أكثر ضيقا كتعريف الحكومة الكندية ومجموعة من الأكاديميين تقتصر أبعاده على مظاهر العنف، والتركيز على الآثار الإنسانية للنزاعات المسلحة، والأخطار التي تهدد المدنيين من الحكومات القمعية، وحالات الدولة الفاشلة التي تؤدي إلى ارتفاع معدل الضحايا والمدنيين المتشردين وخاصة النساء والأطفال، ووفقا لهذه المقاربة يقصد بالأمن الإنساني: "التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة وحياة الأفراد"[2].

وقد سلطت الباحثة خديجة عرفة محمد على مدى مرونة مصطلح الأمن الإنساني، حيث رأت أنه في حين أن الاتحاد الأوروبي لا يطرح رؤية محددة لمفهوم الأمن الإنساني بقدر ما يطرح إستراتيجية للتدخل الدولي الإنساني، ورأت أن رؤية الاتحاد الأوروبي في تعاملها مع مفهوم الأمن تعكس تطلع دول الاتحاد الأوروبي لممارسة دور عالمي أمني أكبر في مواجهة الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية. في حين رأت أن الرؤية الكندية لمفهوم الأمن الإنساني تركز على البعد السياسي، بينما ركزت اليابان بشكل أساسي على البعد التنموي للمفهوم[3].

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الإنساني:

ورد مفهوم الأمن الإنساني لأول مرة في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994 والذي أنجزه فريق بحث بقيادة وزير المالية الباكستاني الأسبق محبوب الحق، وقد حدد هذا التقرير مجموعة من الأبعاد للأمن الإنساني حسب الحاجات الإنسانية، هذه الأبعاد هي:

[1] تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية سنة 2008، **تحديات أمن الإنسان في الدول العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2008، ص 2.

[2] سعيد حفظاوي، **"ماهية الأمن الإنساني"**، المؤتمر الدولي: الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي، 9-10 جانفي 2021، ص: 106.

[3] خديجة عرفة محمد، **"مفهوم الأمن الإنساني"**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 13، السنة الثانية، جانفي 2006، ص 30.

- **الأمن الاقتصادي**: ويقصد بالأمن الاقتصادي تأمين دخل ثابت وكاف للفرد، أي توفير العمل بمحاربة البطالة، وتوفير ظروف العمل الملائمة، والأجر الكافي الذي يساعد على إعالة الأسرة وتحقيق متطلبات الفرد المختلفة، ويرى التقرير أن مشاكل البطالة تشكل عاملا هاما وراء التوترات السياسية والعنف.
- **الأمن البيئي**: يرى التقرير أن الأمن البيئي يهدف إلى حماية الناس من مشاكل طبيعية قصيرة وطويلة الأجل، ويرى أن أهم التهديدات البيئية تدهور الطبيعة، إضافة إلى عدم وصول الفرد إلى موارد مياه نظيفة، إضافة إلى تلوث الهواء وظاهرة الانحباس الحراري الناجمة عن انبعاث الغازات السامة من المصانع ووسائل النقل وغيرها.
- **الأمن الغذائي**: حسب التقرير الأمن الغذائي يعني إمكانية وصول الفرد إلى المواد الغذائية الأساسية في أي وقت، ويرى التقرير – نقلا عن الأمم المتحدة – أنه لا توجد مشكلة في مدى توفر المواد الغذائية بقدر ما كون المشكلة في توزيع المواد الغذائية ونقص القدرة الشرائية لبعض الأفراد، ويرى التقرير أيضا أن هناك ارتباط بين الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، بحيث أن زيادة القدرة الشرائية للأفراد تعني في أغلب الحالات ضمان الحصول على المواد الغذائية الأساسية.
- **الأمن الصحي**: يقصد به حماية الأفراد من الأمراض وأشكال الحياة غير الصحية، إضافة إلى توفر البيئة التي توفر له حق التداوي والاستشفاء والوقاية من الأمراض، ويرى التقرير أن تهديد صحة الإنسان يظهر أكثر عند الفقراء، خاصة عند المقيمين في بيئة غير صحية، حيث تزيد مشاكل سوء التغذية وشرب المياه الملوثة.
- **الأمن الاجتماعي**: ويقصد به حماية قيم وأفكار وإيديولوجيات الفرد من العنف والطائفية والتعصب والعرقية وغيرها، غالبا ما تتعرض الأقليات في دول العالم إلى الاضطهادات، حيث شهدت تقريبا نصف دول العالم بعض الصراعات العرقية.
- **الأمن الشخصي**: ويعني حماية الفرد من تهديدات العنف سواء كان العنف ناجما عن الدولة أو الأفراد الباقين، ومن أهم تهديدات الأمن الشخصي الجرائم والاغتيالات.

- **الأمن السياسي**: يقصد به تمكين المواطنين من حقوقهم السياسية والمدنية خاصة وأن الأفراد أكثر عرضة للقمع السياسي في حالة الاضطرابات السياسية، إضافة إلى محاولة الحكومات الرقابة على الأفكار ووسائل الإعلام وتقييد حرية الرأي والتعبير[1].

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية غير التقليدية

شهد العالم في سنوات ما بعد الحرب الباردة تراجعا للسيادة المطلقة لصالح السيادة المشروطة التي تعني أن تقصير من طرف الدولة وعدم قدرتها على تأمين وحماية مواطنيها، يلغي تلقائيا حقها في إبعاد الآخرين عن التدخل في شؤونها[2].

لفترة طويلة ظل حجم التهديدات ومدى المخاطر أثناء الحرب الباردة مركزا على الصفقات التي تضم دولا-أمما تقليدية والتحالفات التي تقودها (نموذج وستفاليا)، بعد 1990 أصبح تحليل المشكلات الأمنية وحلولها يتصدر الاهتمامات ويلقي الضوء على فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها؛ كحركات التمرد المجتمعات الاثنية والإقليمية، الشركات متعددة الجنسيات والأطراف وغيرها. كما تناولت البعد الدولي كالأعمال الإرهابية الإجرامية، واتسعت لتشمل الأبعاد الإنسانية التنموية.

وجاء هذا المبحث لنحاول من خلاله التعرف على مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة في مطلبه الأول، ومن ثم – في المطلب الثاني – سنحاول ضبط التهديدات غير التقليدية التي تهدد عالم اليوم.

المطلب الأول: مفهوم التهديدات الأمنية

الفرع الأول: تعريف التهديد الأمني والتَّهَدُّدُ والتهْديدُ والتَّهْدادُ: من الوعيد والتخوف[3]. وجاء في قاموس كامبريدج: "الوعد بحدوث أمر مزعج أو عنيف، خاصة في حالة عصيان أمر"[4]. أي أن التهديد يعني وجود نية إلحاق الأذى والضرر.

---

[1] تقرير التنمية البشرية 1994، مرجع سابق، ص 24-32، بتصرف الطالبين.

[2] صليحة كبابي، **التهديدات الجديدة للأمن في العلاقات الدولية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 3، جانفي 2017، الجزائر، ص 178.

[3] ابن منظور، **"لسان العرب"**، مرجع سابق، الجزء

[4] Cambridge Dictionary, Threat, https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/threat, تم التصفح بتاريخ: 22-06-2021.

اصطلاحا، كانت هناك محاولة من طرف بعض الباحثين لضبط مفهوم التهديد الأمني، حيث يرى تيري ديبل أن التهديد: "عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد، وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت"[1].

أما باري بوزان فقد عرف التهديد على أنه: "تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أوغزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادة ما تتعرض للتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج"[2].

ويعتبر الباحث التشيكي يان إيشلر أن التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل الفرد/جماعة/دولة...)، ويشترط فيه توفر العناصر التالية:

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف.
- توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرةً أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي، فمثلاً: الفوضى الأمنية والتهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار الجزائرية خاصة ليبيا تجعل الجزائر في حالة من الخوف والترصد والتأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها.
- درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة)، فكما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من الطرف المهدد[3].

وانطلاقاً من هذه العينات المختارة من التعريفات سالفة الذكر يمكن استخلاص عدة نقاط تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم التهديد على النحو التالي:

- أن التهديد يُعبر عن نية لإلحاق الضرر والأذى قصد الإخلال بالأمن.

[1] جارش عادل، **"مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"**، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، 2017. ص 243.
[2] المرجع نفسه، ص 243.
[3] جارش عادل، المرجع السابق، ص 244.

- يتأثر التهديد بالمستجدات والتغيرات التي تحدث على أرض الواقع، وهو ما يضفي الطابع الحركي والنسبي لمفهوم التهديد.
- تتعدد مستويات التهديد (فرد، جماعة، دولة، إقليم وغيرها)، ومصادره (من داخل وخارج الدولة) ومسبباته وأنواعه، وهو ما يجعله مفهوم مركب ومُعقد.
- يتداخل ويتفاعل التهديد في البيئة الراهنة مع عدة تهديدات أخرى[1].

إن دراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي، العالمي)، مرورا بتحديد مصادر التهديد (داخلية، خارجية) ووصولا بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات و طبيعتها و أنواعها، وبين الاستراتيجيات و السياسات المقترحة لمواجهه هذه التهديدات والتعامل معها، والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقط يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو ردع، مثل الدفاع الجماعي ، الأمن الجماعي، الأمن المشترك...الخ، كما يمكن المزج بين مجموعه من الصيغ لمواجهه التهديدات المتغيرة تبعا للفترة التي ظهرت فيها وتبعا للبيئة التي تتأثر بها[2].

الفرع الثاني: أنواع وطبيعة التهديدات الأمنية

ارتبط مفهوم التهديدات الأمنية لوقت طويل بالجانب العسكري في جوهره، أما في طبيعته فقد ارتبط التهديد بخارج حدود وحدة التحليل (الدولة) أي من التهديد الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى، ويتجلى هذان الافتراضان في التعريف الذي قدمه ليبمان بقوله: " تعد الأمة آمنة (أي في وضع آمن) إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب"[3].

[1] المرجع السابق، ص 244.
[2] كمال روابحي، **التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر الأكاديمي، المسيلة، 2017-2018، ص 19.
[3] خالد معمري، مرجع سابق، ص 20-21.

إذن فالتهديد في صورته التقليدية كان مرادفا لوجود عدو خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة.

أما إذا تعلق الأمر بالتهديدات التي تتعلق بالفرد كوحدة للتحليل، فبحسب دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية هناك خمسة أنواع من التهديدات، هي:

- **المخاطر الفردية**: مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.
- **المخاطر المجتمعية**: مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها.
- **تهديدات عابرة للحدود**: مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.
- **الأزمات الزاحفة**: اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول، مثل: انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.
- **الكوارث المحتملة**: تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، مثل: الأعاصير، والكوارث النووية، والمشاكل البيئية الكبرى[1].

وقد قسم سليمان عبد الله الحربي التهديدات الأمنية إلى أنواع، هي:

- **التهديدات الفعلية**: هي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.
- **التهديدات المحتملة**: هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.
- **التهديدات الكامنة**: هي وجود أسباب الخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

[1] سليمان عبد الله الحربي، **"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 13 جويلية 2008، لبنان، ص12-13.

- **التهديدات المتصورة**: هي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية، بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة[1].

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية للأمن

الفرع الأول: أسباب بروز التهديدات اللاتماثلية:

من بين أهم العوامل التي تسببت في تحول طبيعة الظواهر الأمنية العولمة، التي أثرت على تقليص سيادة الدولة وذوبان حدودها، وتقليص حجم حرية ممارستها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويرى فيكتور شا أن أكبر تأثير للعولمة كان على مفهوم "التهديد" كون العولمة غيرت المفهوم التقليدي للتهديد من صراع دول إلى صراع بين فواعل دولية[2].

أشار التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1999 إلى أن العولمة فرضت مجموعة من التهديدات تمثلت في: التقلبات المالية وغياب الأمن الاقتصادي في الدول الفقيرة، انعدام الأمن الوظيفي، غياب الأمن الصحي، غياب الأمن الثقافي، غياب الأمن الشخصي، غياب الأمن البيئي، إضافة إلى تهديدات الأمن السياسي في بعض الدول الفقيرة[3].

كما عرض توماس فريدمان في كتابه "العولمة وآثارها على الأمن" مجموعة من الآثار التي خلفتها العولمة على النظام الدولي، تتمثل في:

- ساعدت العولمة على التطور الاقتصادي والتغير التكنولوجي وتحقيق الرفاه، ودفعت إلى تحقيق السلام بين الأمم، ويدعم ذلك نشر معالم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تجنح بموجبها الدول للسلام.

[1] سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص 29.

[2] Victor D.Cha, **Globalization and the study of international security**, London, Journal of Peace Research, N 37, 2000, p:394.

[3] United Nations Development Program, **Human Development Report 1999,** New York, Oxford University Press, 1999, pp:3-5.

- ساعدت العولمة شبكات التجارة العالمية على تجاوز سيادة الدولة من خلال توجه المستثمرون العالميون الخواص إلى البحث عن قواعد لعبة تمكنهم من التنبؤ بالأخطار والقدرة على فرض هذه القواعد على الدول والتأثير على علاقاتها فيما بينها.
- أصبحت شبكات الأموال في الدول وبسبب العولمة أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية المتكررة بينما أصبحت الأزمات العسكرية الإقليمية محدودة. فالأحداث في دولة ما يمكن أن تؤثر في دولة أخرى تأثيرا مباشرا من خلال تحويلات مالية قد تثير مشاكل اقتصادية كبيرة.
- تسببت الاتصالات العالمية المتنامية والمتطورة في ظهور تهديدات أمنية جديدة غير محددة وغير معروفة، وهي أخطر على الدولة من التهديد العسكري المباشر. كما ساهمت الاتصالات في زيادة فاعلية الرأي العام الذي قد يؤثر ليس فقط على حكومة دولته بل وعلى حكومات دول أخرى، ويمكن ملاحظة ذلك في دور شبكات ومحطات الإرسال التي جعلت المعلومات والأخبار سهلة وسريعة الانتشار والتلقي[1].

إضافة إلى ما خلفته العولمة من أثر على المعطيات الأمنية، ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بدورها في تغيير طبيعة التهديدات، حيث أظهرت بشكل واضح ميزة التهديدات الجديدة التي لم تعد تعترف بالحدود الجغرافية وتتعاداها إلى آلاف الكيلومترات، إضافة إلى زيادة دور الفواعل غير الرسمية في المشهد الدولي، إضافة إلى مجموعة أسباب أخرى ساهمت في التحول نذكر منها[2]:

- أن مشاكل الأمن ليست نفسها بالنسبة للدول (متطورة أو نامية)، وعليه فإن تحليل المشاكل لا يكون بنفس الطريقة.
- التهديد بالنسبة للدول يتطور وفقا للتحول في العنف (إستراتيجية غير مباشرة أو نزاعات أو إرهاب)... ووفقا للمحيط الدولي. ولهذا كان الحديث عن الأمن الطاقوي في السبعينيات وتغير الحديث بعد أحداث 11سبتمبر 2001.

[1] صليحة كبابي، **التهديدات الجديدة للأمن في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مرجع سابق، ص 178-179.
[2] صليحة كبابي، **الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**، مرجع سابق، ص 239.

الفرع الثاني: أهم التهديدات اللاتماثلية

حددت التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة مجموعة من التهديدات التي تواجه العالم حاليا، وتتمثل هذه التهديدات في[1]:

أولا: الإرهاب الدولي: يعتبر الإرهاب أحد أخطر التهديدات الأمنية سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة أو الإقليم أو حتى النظام الدولي، ورغم أن ظاهرة الإرهاب قديمة جدا إلا أن تطور وسائله وإمكانياته وحجم خسائره أكسبه اهتماما أكبر منذ سبعينيات القرن الماضي، وزادت هذه الأهمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

1- **تعريف الإرهاب:** لا يوجد إجماع بين الباحثين حول تعريف موضوعي، واضح ومحدد للإرهاب[2]، فالإرهاب محل خلاف وجدال فقهي، فالولايات المتحدة على سبيل المثال لم تحدد أي تعريف للإرهاب ويرى الكثير من الباحثون أن مصطلح الإرهاب يدخل ضمن ما يسمى بـ Loaded language أو اللغة الإنفعالية* حيث تلجأ الكثير من الحكومات لاستخدام هذا المصطلح للتنديد بالمعارضة[3] [4] [5].

وهناك عدة تعريفات للإرهاب، نذكر منها

- "الإرهاب هو استعمال العنف لتحقيق أغراض سياسية[6]".
- "استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلق خسائر مادية، بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي والداخلي"[7].

---

[1] جراية الصادق، **تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد8، جانفي 2014، ص 23-25.

[2] Halibozek, Edward P.; Jones, Andy; Kovacich, Gerald L. **The corporate security professional's handbook on terrorism** (illustrated ed.). Elsevier (Butterworth-Heinemann). 2008, pp. 4–5. Retrieved June 22, 2021.

* "هي محاولة التأثير على القارئ أو المستمع بمخاطبة مشاعره بدلا من عقله بعبارات قوية تولد لديهم ردة فعل قوية اتجاه القضية المطروحة" Weston, Anthony . **A Rulebook for Arguments**. Hackett Publishing,2000, p. 6.

[3] Sinclair, Samuel Justin; Antonius, Daniel. **The Psychology of Terrorism Fears.** US, Oxford University Press, 2012, p. 14.

[4] White, Jonathan R.**Terrorism and Homeland Security**. 1-1-2016, Cengage Learning. p. 3.

[5] Heryanto, Ariel. **State Terrorism and Political Identity in Indonesia: Fatally Belonging**. Routledge. 07-04-2006, p. 161.

[6] Fortna, Virginia Page. "**Do Terrorists Win? Rebels' Use of Terrorism and Civil War Outcomes**". International Organization. 69 20-05-2015, (3): 519–556.

[7] كمال روابحي، مرجع سابق، ص 34.

- "العنف المستخدم ضد الأشخاص بقصد إخافتهم وإجبار السلطات والهيئات والأشخاص ذو الشأن على تأييد أو تنفيذ المطالب أو تحقيق الأغراض التي من أجلها كانت الأعمال الإرهابية"[1].

جاء في تقرير Global Terrorism Database الخاص بسنة 2019 أن عدد الوفيات قد بلغ 13826 وفاة بسبب الإرهاب سنة 2019، وقد كلف الإرهاب الاقتصاد العالمي حسب التقرير نفسه خسائرا بلغت 26.4 بليون دولار[2].

2- **أسباب الإرهاب:** جمعت صليحة كبابي مجموعة من الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب[3]، نذكر منها:

- أسباب متعلقة بالأفراد، كالمشاكل النفسية والمشاكل الاقتصادية مثل الفقر إضافة إلى الخلفيات الاجتماعية.
- أسباب متعلقة بالجماعات، كعدم التجانس في قيم الشعوب، أو وجود تفاوت وعدم مساواة اقتصادية بين الجماعات والمناطق نتيجة التوزيع غير العادل للثروات، أو أسباب سياسية، أو أسباب إثنية أو أسباب إيديولوجية.
- دوليا، من أهم الأسباب زيادة انتشار الصراعات العسكرية واستخدام العنف والقوة في مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى انتشار الصراعات الدينية، وانعدام الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها..

ثانيا: الجريمة المنظمة: تعد الجريمة المنظمة من المظاهر الحديثة التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية حيث زادت قوتها واتسع نشاطها خاصة مع بداية التسعينات، وساهم في ذلك العديد من العوامل قبل انتهاء الحرب الباردة كالزيادة في حرية انتقال الناس والسلع والخدمات وكذا تحرير التجارة التي استغلها المجرمون في غسيل الأموال ونقلها وتهريب المخدرات والسلاح.

1- **تعريف الجريمة المنظمة:** جاء في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التعريف الآتي: يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل

[1] المرجع نفسه، ص 34.

[2] IEP, **Global Terrorism Index report 2020**, P4, Retrieved: 22-06-2021.

[3] صليحة كبابي، **التهديدات الجديدة للأمن في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 188-189.

تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[1].

في حين يعرف موقع Interpol الرسمي الجريمة المنظمة على أنها: " تنخرط شبكات الجريمة المنظمة عموماً في أنواع كثيرة من الأنشطة الإجرامية في بلدان عدة، ومنها مثلاً الاتجار بالبشر والمخدرات والسلع والأسلحة غير المشروعة، والسطو المسلح، والتزوير، وغسل الأموال. وغالباً ما يجمع بين الأفراد في الجماعات الإجرامية المنظمة رباط مشترك، كالجغرافيا أو العرق أو حتى أواصر الدم. تحقق هذه الشبكات عائدات تقدّر بالمليارات، وتشبه مؤسساتها الإجرامية إلى حد كبير الشركات التجارية الدولية المشروعة. فهي تعتمد أساليب عمل خاصة بها، ولها استراتيجياتها طويلة المدى وهرمياتها، لا بل حتى أنها تعقد تحالفات استراتيجية. والهدف من هذه العناصر كلها واحد: تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل مخاطرة ممكنة"[2].

ويمكن إعطاء تعريف إجرائي شامل: "نشاط إجرامي منظم يعتمد على التخطيط أساسا للعمل الإجرامي، ويقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالمية، لتحقيق مكاسب مالية سريعة من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة[3]".

ومن التعريفات السابقة يمكن القول أن الجريمة المنظمة لها عدة مزايا، تتمثل في التنظيم، استخدام الوسائل المشروعة وغير المشروعة، تحقيق الأرباح والفوائد المادية، عابرة للحدود، التخطيط الجماعي، إضافة إلى الولاء والاستمرارية.

وأبرز المجالات التي تنشط فيها الجريمة المنظمة:

- تبييض وتهريب الأموال وتزوير العملات.
- المتجارة بالأسلحة.

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة 2، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر2000، اطلع عليه بتاريخ: 22-06-2021.

[2] موقع الإنتربول الرسمي، **الجريمة المنظمة**، https://www.interpol.int/ar/4/8، اطلع عليه بتاريخ: 22-06-2021.

[3] كمال روابحي، مرجع سابق، ص37.

- المتجارة بالمخدرات.
- المتاجرة بالنساء والأطفال والأيادي العاملة.
- المتاجرة بالأعضاء البشرية.

ثالثا: الهجرة غير الشرعية: تعرف على أنها: " تنقل الأشخاص إلى بلد مع انتهاك قوانين الهجرة في هذا البلد، أو البقاء دون الحق القانوني في العيش في هذا البلد"[1]، كما تعرف أيضا: "انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى مكان آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا"[2].

ولعل أهم أسباب الهجرة غير الشرعية[3]:

- الفقر والمشاكل الاجتماعية أو الاكتظاظ السكاني.
- لم شمل العائلة.
- اللجوء والحرمان من الجنسية.
- طلب التعليم.

وقد عكست الأزمة السورية وقضية اللاجئين الكثير حجم التهديد الأمني الذي قد تشكله الهجرة من بلد إلى بلد آخر، وقد أشار عبد الجليل زيد المرهون في مقال صحفي إلى أثر الأزمة على البيئة الأمنية الإقليمية والعالمية، حيث أشار إلى أن نزوح أربعة ملايين سوري يشبه الانفجار الاجتماعي الداخلي إذا ما تمت مقارنته بعدد السكان، مما قد يهدد الأمن الثقافي للدول المستقبلة، كما أشار أيضا إلى مخاطر التسليح والجرائم ضد الإنسانية في صفوف اللاجئين[4].

- **انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية:** تشير إحصائيات معهد ستوكهولم لبحوث السلام أنه لغاية اليوم هناك نحو 6000 سلاح نووي منتشر، وجاهز

[1] Taylor, Mark, "**The Drivers of Immigration in Contemporary Society: Unequal Distribution of Resources and Opportunities**". Human Ecology. 35, 2007, (6): 775–776.

[2] كمال روابحي، مرجع سابق، ص 39.

[3] Suro, Roberto, "**Survey of Mexican Migrants, Part One: Attitudes about Immigration and Major Demographic Characteristics**" Pew Hispanic Center. 02-03-2005, 11 December 2009. Retrieved 22-06-2021.

[4] عبد الجليل زيد المرهون، **القضية السورية من منظور أمني**، موقع الجزيرة.نت، الرابط:
https://www.aljazeera.net/opinions/2014/2/23/القضية-السورية-من-منظور-أمني، تم التصفح بتاريخ: 22-06-2021.

للاستخدام عالميا، كما أشار إلى أن عدد قطع الأسلحة النووية المنتشرة ضمن المجموعات العملياتية ارتفعت من 3720 عام 2020، إلى 3825 في 2021، موضحا أن حوالي 2000 رأس نووي، يأتي جميعها تقريبا من نصيب روسيا والولايات المتحدة، كانت في حالة التأهب القتالي المرتفع، تمتلك منها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 90% [1].

المبحث الثالث: الأمن الصحي كتهديد جديد

أصبحت دراسة سياسات الصحة العالمية على مدى العقود الماضية موضوعا علميا شائعا، خاصة مع اهتمام الكثير من باحثي الصحة العمومية بذلك، ومع ظهور الفيروس الصيني كوفيد-19 سنة 2019، والآثار الكبيرة التي تركها على كل دول العالم ، بل وكل أفراد العالم، ظهرت الكثير من الأبحاث المتعلقة بالأمن الصحي بعضها تقييمي والآخر تفسيري.

وعليه جاء هذا المبحث لمحاولة إعطاء مفهوم عن الأمن الصحي وذلك من خلال المطلب الأول، وسنحاول خلال المطلب الثاني دراسة الأوبئة التي واجهها العالم الدولي عبر التاريخ.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الصحي

مازال مفهوم الأمن الصحي يفتقر إلى معطيات نظرية أو أدبية واضحة وعامة، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها حداثة المفهوم في الإطار العالمي والقومي، كما أن مفهوم الأمن يرتبط بمتغيرات عدة اقتصادية وتكونولوجية وسياسية واجتماعية، وعند اقترانه بالصحة يبصح كذلك متعدد الاتجاهات نظرا لأن الصحة الفردية والعامة والعالمية مرتبطة بقضايا عدة أيضا أهمها الأوبئة والبيئة والتكنولوجيا والحروب والاقتصاد.... وكل ما يقترن بأنماط الحياة المتختلفة أو المتطورة.

وعليه فالأمن الصحي يصبح مفهوم متغير حسب الزمان والمكان، لكن مع بروز العولمة وظهور نواتجها الخاصة بالتطور الرقي والتكنولوجي، أصبح الأمن الصحي مرتبط بتطور الأمراض الفيروسية وانتقالها عبر الدول والقارات خاصة مع نهاية الألفية الثانية وبداية

[1] Stockholm International Peace Research Institute, **SIPRI Yearbook 2021**, Armaments, Disarmament and International Security, Oxford University Press, 2021, P 254.

الألفية الثالثة انطلاقا من فيروس نقص المناعة المكتسب AIDS، حتى فيروس كوفيد 19 الذي ظهر في نهاية 2019[1].

تعرف منظمة الصحة العالمية الأمن الصحي على أنه: "مفهوم يشمل كل الأنشطة والتدابير التي تخفف من أضرار التهديدات الأمنية لضمان صحة السكان". وترى منظمة الصحة العالمية أن الأمراض والأوبئة أصبحت مصدر قلق زائد للحكومات، مما يجعلها تعبئ مواردها الأساسية لتنفيذ إجراءات صحية سريعة وفعالة[2]. والملاحظ أن المنظمة الصحة العالمية تحمل الدول مسؤولية حماية صحة سكانها[3].

كما يعرف ويليام ألديس على الأمن الصحي على أنه: " مفهوم أو إطار يتضمن كل قضايا الصحة العامة والتي تشمل حماية السكان المحليين من التهديدات الصحية الخارجية مثل الأوبئة[4]". ولا تعتبر في العادة كل الأمراض تهديدات أمنية، وإنما تتعلق بشكل أكبر بالأمراض المعدية، والأمراض واوسعة الانتشار، إضافة إلى الإرهاب البيولوجي[5].

وقد ظهر مفهوم الأمن الصحي سنة 1994، في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية[6]، وقد تم تعريف هذا المفوم من قبل ديديه تابوتو سنة 1994 على أنه: "الأمن ضد المخاطر المرتبطة بعمل النظام الصحي، وهو ينظر إليه الآن على أنه حماية الإنسان من المخاطر التي يسببها أداء المجتمع، سواء كانت غذائية أو بيئية أو صحية بالمعنى الدقيق للكلمة[7]".

جاء في تقرير "لجنة الأمن الإنساني" سنة 2001، أن الصحة لا تعني فقط غياب المرض، وإنما هي الحالة التي يكون فيها الفرد بكامل قواه العقلية، الجسدية، النفسية والبدنية، وقد وضع هذا التقرير أربعة معايير تحدد إذا ما توفرت يعتبر المرض تهديدا للأمن الصحي، هي:

- حجم الكارثة (المرض) الحالي، ومدى انتشاره مستقبلا.

---

[1] صولة فيروز، **تداعيات الأمن الصحي في المجتمعات المتقدمة والنامية (المخاطر والتحديات)**، الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص 194.

[2] "Health Security". **World Health Organization**. Retrieved 21-06-2021.

[3] Rushton, Simon and Youde, Jeremy, **Routledge Handbook of Global Health Security**. London: Routledge, 2014.

[4] William Aldis, "**Health security as a public health concept: a critical analysis**", Health Policy and Planning, 23 November 2008, (6): 369–375.

[5] Katz R, Singer DA. **Health and security in foreign policy. Bull World Health Organ**. 2007;85:233-4

[6] United Nations Development Program. Human development report 1994، مرجع سابق، ص 24.

[7] صولة فيروز، مرجع سابق، ص 194.

- إلى أي مدى يعتبر التدخل (العلاج) قضية مستعجلة.
- حجم وعمق آثار الكارثة (المرض) على المجتمع.
- مدى التأثير على العوامل الخارجية، والذي قد تؤدي إلى كوارث أخرى[1].

وقد عرفت منظمة الصحة العالمية الأمن الصحي الدولي في يوم الصحة العالمي سنة 2007 في تقريرها على أنه: "ضرورة الحد نم سرعة تأثر الناس في جميع أنحاء العالم بالمخاطر الجديدة أو الشديدة أو سريعة الانتشار التي تحدق بالصحة، ولا سيما تلك التي تهدد بعبور الحدود الدولية"[2].

وقد جاء في التقرير ثمانية "مشاكل" تتعلق بالأمن الصحي الدولي، وهي: الأوبئة الناشئة، غياب الاستقرار الاقتصادي، الأزمات الدولية والإنسانية، الإرهاب البيولوجي (الكيمائي والمشع)، التغير البيئي، فيروس نقص المناعة المكتسبة AIDS، بناء الأنظمة الصحية، وتطوير الأنظمة الصحية[3].

أما الأمن الصحي الشخصي فقد عرفته التقرير الخاص بالصحة لسنة 2008 على أنه: "التركيز على الرعاية الصحية الأولية والاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية والطوارئ المعقدة، ويشمل الأمن الصحي الشخصي كلا من الرعاية التي يحتاج إليها الأفراد والثقة في تيسير الحصول على الأدوية واللقاحات والعلاج، لا من أجل تلبية الاحتياجات الماسة فحسب، وإنما أيضا للتصدي للأوبئة المستفحلة والأمراض المزمنة"[4].

المطلب الثاني: تهديدات الأمن الصحي

شهد العالم العديد من التهديدات الصحية عبر تاريخه الطويل، وأهم هذه التهديدات:

الفرع الأول: الأوبئة والأمراض العالمية: أثرت الأوبئة عبر التاريخ في العالم بشكل كبير، ويقصد بـ "وباء" أو "جائحة" (pandemic باللغة الإنجليزية) كل مرض ينتشر عبر العام كله[5]، ويوضح الجدول الآتي أشهر الأوبئة عبر التاريخ مصنفة حسب عدد الوفيات:

[1] Commission on Human Security. **Human security now. New York**: Commission on Human Security; 2003.
[2] صولة فيروز، مرجع سابق، ص 195.
[3] Rushton, Simon and Youde, Jeremy. **Routledge Handbook of Global Health Security**, 2014, P10.
[4] صولة فيروز، مرجع سابق، ص 195.
[5] Rushton, Simon and Youde, Jeremy, P 83.

الاسم	المرض	عدد الوفيات	فترة الانتشاء	مكان الانتشاء
الموت الأسود / الطاعون الأسود	الطاعون الدملي	75-200 مليون وفاة	1346–1353	أوروبا – آسيا – شمال إفريقيا
الإنفلونزا الإسبانية	إنفلونزا A/H1N1	حوالي 50 مليون	1918–1920	العالم كله
طاعون جستنيان	الطاعون الدملي	حوالي 40 مليون	541–549	أوروبا
الإيدز	مرض نقص المناعة المكتسبة	حوالي 35 مليون*	1981- إلى يومنا هذا	العالم كله
الوباء الثالث	الطاعون الدملي	12-15 مليون	1855–1960	العالم كله
وباء كوكوليزتلي	الكوكوليزتلي	7-10 مليون	1545–1548	المكسيك
الطاعون الأنطوني	الجدري أو الحصبة	5-10 مليون	165–190	الإمبراطورية الرومانية
الجدري في المكسيك	الجدري	5-8 مليون	1519–1520	المكسيك
أزمة تيفوس الروسية	تيفوس	2-3 مليون	1918-1922	روسيا
فيروس كورونا	كوفيد 19	حوالي 8.2 مليون**	2019-حتى يومنا هذا	العالم كله

الجدول رقم (01): أشهر الأوبئة عبر التاريخ الدولي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

-Wade, Lizzie (2020-05-14). "From Black Death to fatal flu, past pandemics show why people on the margins suffer most". Science. Retrieved 2021-06-22.

- Rushton, Simon and Youde, Jeremy (2014). Routledge Handbook of Global Health Security, P83.
- "Antonine Plague". World History Encyclopedia. Retrieved 2021-06-22.

* حسب تقديرات سنة 2018.

** إحصائيات يوم: 24-06-2021، نقلا عن: موقع منظمة الصحة العالمية.

وقد نشر يانزهونغ هوانغ بحثا درس من خلاله العلاقة بين الأوبئة والأمن سنة 2014، وتوصل إلى نتيجة مفادها: "أنه رغم ندرة الأوبئة إلا أن لها تأثير تدميري كبير، ويمكن أن يكون أكبر مع العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل، ورغم بعض النتائج الإيجابية الناتجة عن جعل الأمن الصحي أولوية إلا أنه يوجد تضييق كبير على الجهود والقدرات الحكومية لمنع أي وباء عالمي يظهر مستقبلا[1]".

ولا تؤثر الأوبئة والأمراض على الأمن الصحي فقط، فاقتصاديا تشير التقديرات الأخيرة المتوقعة لكل من فكتوريا فان، دين جاميسون ولورانس سامرز إلى أن التكلفة السنوية المتوقعة للإنفلونزا الوبائية حوالي 500 مليار دولار أمريكي (6 بالمئة من الدخل العالمي)[2].

وحاليا يواجه العالم مجموعة من الأمراض المعدية، ونذكر منها:

الوباء	سنة الظهور	المكان	عدد الإصابات المحتملة
مرض المناعة المكتسبة	1981	العالم	35 مليون
فيروس سارس	2003	العالم	774
يروس كورونا المرتبط بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية	2012	العالم	941
فيروس إيبولا	2013-2016	غرب إفريقيا	حوالي 11400
الكوليرا	2017-إلى اليوم	اليمن	3981 (ديسمبر 2020)
فيروس NDM-CRE (أمعائيات مقاومة للكاربابينيم)	2018- إلى اليوم	إيطاليا	31 (سبتمبر 2019)
حمى لاسا	2019-إلى اليوم	نيجيريا	247 (ماي 2021)
فيروس كورونا	2019-حتى يومنا هذا	العالم	حوالي 8.2 مليون**

الجدول رقم (02): الأمراض المعدية التي تواجه العالم اليوم

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على: - موقع منظمة الصحة العالمية (صفحات متعددة)

[1] Rushton, Simon and Youde, Jerem, P 89.

[2] ديفيد بلوم، ودانيال كاداريت، جي بي سيفيللا، **الأوبئة والاقتصاد**، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2018، ص 47.

** إحصائيات يوم: 24-06-2021، نقلا عن: موقع منظمة الصحة العالمية.

الفرع الثاني: الإرهاب البيولوجي / الحروب البيولوجية

تعرف الحروب البيولوجية على أنها: " استخدام الفيروسات والجراثيم والمواد السامة التي تؤدي إلى القتل أو الإصابة بالأمراض[1]".

والحرب البيولوجية محظورة دوليا بموجب معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، والتي تم التوقيع عليها في 10 أفريل 1972. ودخلت حيز التنفيذ في 26 مارس 1975، وقد صادقت حينها 22 دولة على المعاهدة، أما اليوم فهناك 179 دولة مصادقة على المعاهدة[2].

في حين يقصد بالإرهاب البيولوجي استخدام الأسلحة البيولوجية من طرف العصابات الإرهابية، ويرى ساث كاروس أن الإرهابي البيولوجي كان نادر جدا في القرن العشرين، حيث نجحت فقط 8 مجموعات إرهابية من الحصول على مواد بيولوجية، في حين أنه نجحت مجموعة واحدة فقط في استعمال الأسلحة البيولوجية في هجماتها[3].

الفرع الثالث: التغيرات المناخية / الاحتباس الحراري

في 6 نوفمبر 1965 أرسل رئيس اللجنة الاستشارية العملية للرئيس جونسون حول تلوث الهواء، الغلاف الجوي، والمياه. وقد سلط هذا التقرير الضوء على ما أصبح يعرف لاحقا بالتغيرات الجوية، وقد جاء في التقرير: " تزيد نسب غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى الأرض بسبب حرق الفحم والنفط والغاز الطبيعي بمعدل 6 مليارات طن سنويا، بحلول عام 2000 سيكون هناك حوالي 25% من ثاني أكسيد الكربون في غلافنا الجوي أكثر مما هي عليه في وقتنا الحاضر، تساهم مخلفات السيارات بنصيب كبير في توليد الضباب الدخاني[4]".

---

[1] المرجع السابق، ص118.

[2] موقع الأمم المتحدة، Biological Weapons Convention، https://www.un.org/disarmament/biological-weapons، تم التصفح يوم: 23-06-2021.

[3] Carus, W.S.Bioterrorism and Biocrimes: The Illicit Use of Biological Agents in the 20th Century, Washington, DC: National Defense University, 2001.

[4] Johnson, L. Lyndon B. Johnson, **Statement by the President in Response to Science Advisory Committee Report on Pollution of Air, Soil, and Waters**, 06-11- 1965. The American Presidency Project. 23 تم التصفح June 2021

ويقصد بالاحتباس الحراري زيادة درجة الحرارة السطحية المتوسطة في العالم، وذلك بسبب زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون، وغاز الميثان وبعض الغازات الأخرى في الجو، والتي تسمى الغازات الدافئة كونها تساهم في تدفئة جو الأرض السطحي[1].

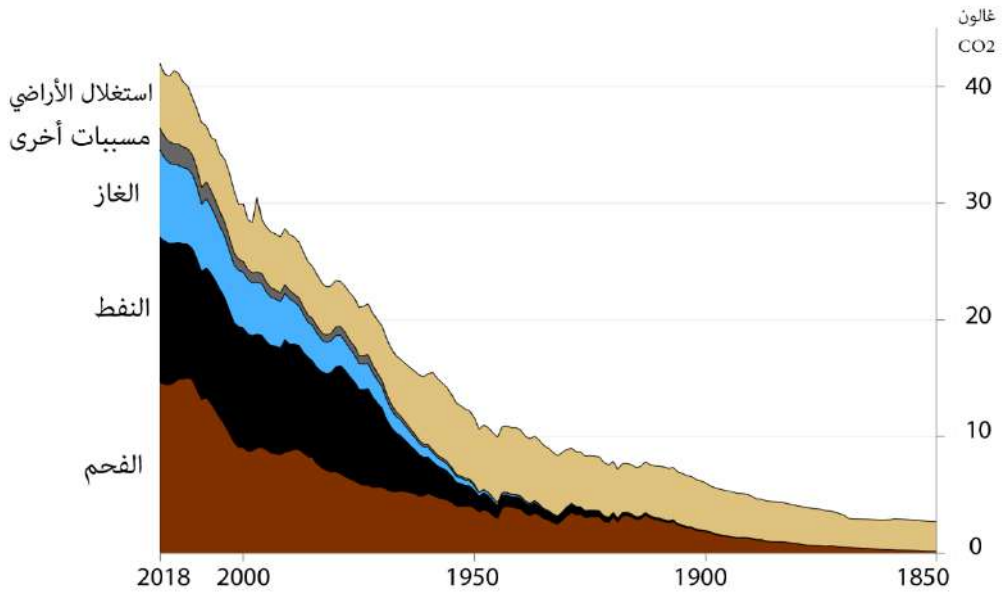

الشكل رقم (01): تطور نسب ثاني أكسيد الكربون

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على: - تقرير Global Carbon Project لسنة 2019، تم التصفح بتاريخ: 23-06-2021.

الفرع الرابع: جائحة كورونا

يُطلق مصطلح جائحة على وباء ينتشر على نطاق شديد الاتساع يتجاوز الحدود الدُوليَّة، مؤثرًا -كالمعتاد- على عدد كبير من الأفراد[2]، مصطلح جائحة Pandemic مشتق من مزيج من الكلمة اليونانية Pan - التي تعني "الكل" - وكلمة demos - التي تعني "الناس"[3].

جائحة فيروس كورونا أو جائحة كوفيد-19 والمعروفة أيضًا باسم جائحة كورونا، هي جائحة عالمية لمرض فيروس كورونا 2019 (CoViD-19)، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط

[1] Britannica, **Global warming**, https://www.britannica.com/science/global-warming, تم التصفح بتاريخ: 23-06-2021.
[2] A dictionary of epidemiology *(5 الطبعةth ed.). Oxford: Oxford University Press. 2008.*
[3] Routledge Handbook of Global Health Security.

بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (Sars-Cov-2)[1]. تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019 [2]. أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 يناير2020 أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول التفشي (Outbreak) إلى جائحة (Pandemic) يوم 11 مارس 2020[3]. ويعتبر فيروس كورونا اختبارا حقيقيا لمدى قدرة العالم الدولي على مواجهة الأزمات الكبرى، خاصة وأن أزمة كورونا قد لمست كل دول العالم وهددت بشكل مباشر كل شخص دون استثناء[4].

أُبلغ عن أكثر من 178 مليون إصابةً بفيروس كورونا في أكثر من 188 دولة ومنطقة حتى تاريخ 21 جوان 2021، تتضمن أكثر من 3.860.000 حالة وفاة، لتعتبر الجائحة من أكثر الأوبئة فتكا عبر التاريخ، وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول تضررا من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة[5].

ينتقل الفيروس بالدرجة الأولى عند المخالطة اللصيقة بين الأفراد، وغالبًا عبر الرذاذ و القطيرات التنفسية الناتجة عن السعال أو العطاس أو التحدث. تسقط القطيرات عادةً على الأرض أو على الأسطح دون أن تنتقل عبر الهواء لمسافات طويلة. في سياق أقل شيوعًا، قد يُصاب الأفراد نتيجة لمس العينين أو الفم او الأنف بعد لمس سطح ملوث بالفيروس.

بدأ تفشي المرض أول مرة في مدينة ووهان، مقاطعة هوبي، الصين في أواخر عام 2019. تم ربط العديد من الحالات المبكرة لـ COVID-19 بأشخاص زاروا سوق هوانان للمأكولات البحرية بالجملة في ووهان، ولكن من المحتمل أن يكون انتقال العدوى من إنسان لآخر قد حدث بالفعل قبل ذلك. في 11 فيفري 2020،أطلقت منظمة الصحة العالمية (WHO) على المرض اسم "COVID-19" وهو اختصار لمرض فيروس كورونا 2019 (Corona Virus Disease

[1] Zoumpourlis, Vassilios; Goulielmaki, Maria; Rizos, Emmanouil; Baliou, Stella; Spandidos, Demetrios A. "**The COVID-19 pandemic as a scientific and social challenge in the 21st century**". Molecular Medicine Reports. 22 (4), (22 October 2020, 3035–3048.

[2] منظمة الصحة العالمية WHO، **Novel Coronavirus – China** ، تم التصفح يوم 09 أفريل 2021.

[3] منظمة الصحة العالمية WHO ، WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19—11 March2020" " ، تم التصفح يوم 30 أفريل 2021.

[4] أكرم عبد الرزاق المشهداني، **الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث - جائحة كورونا نموذجا**، الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 36، العدد 2، نسخة خاصة بأزمة كورونا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 235.

[5] جامعة جونز هوبكينز بالو.م.أ، **COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering ArcGIS.**، تم التصفح 21 جوان 2021.

(2019. يُعرف الفيروس الذي تسبب في تفشي المرض باسم فيروس كورونا 2 (SARS-CoV-2) ، وهو فيروس تم اكتشافه حديثًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفيروسات الخفافيش التاجية و الفيروسات التاجية في آكل النمل SARS-Cov.[1] [2]

الإجماع العلمي الحالي هو أن الفيروس على الأرجح من أصل حيواني المصدر، من الخفافيش أو غيرها من الثدييات وثيقة الصلة. على الرغم من ذلك ، فقد ولّد هذا الموضوع قدرًا كبيرًا من التكهنات وترك المجال للتحدث بنظرية المؤامرة والتي تم تضخيمها من خلال الانتشار السريع للمعلومات عبر شبكة الانترنت بصفة عامة وشبكات التواصل الاجتماعي بصفة خاصة وقد تصاعدت الانقسامات الجيوسياسية العالمية، ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين، بسبب هذه المشكلة. [3]

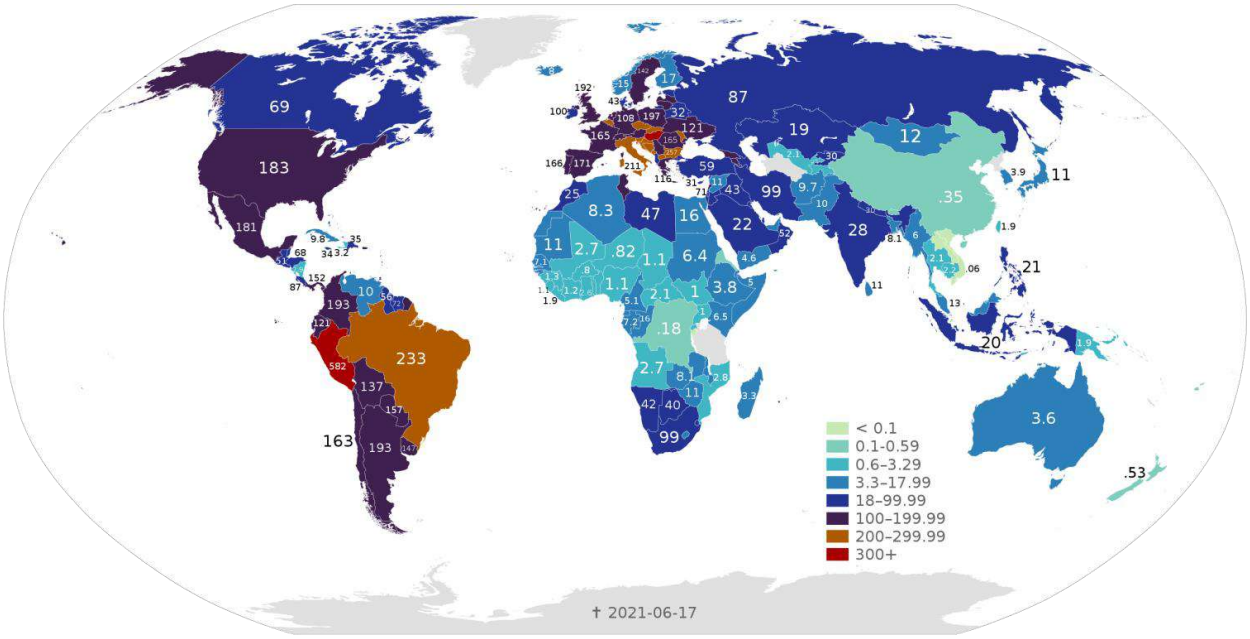

الشكل رقم(02): خريطة الوفيات الفردية المؤكدة إثر فيروس كورونا حتى 17 جوان 2021

المصدر: - موقع https://ourworldindata.org/grapher/covid-stringency-index، تم التصفح بتاريخ: 17-06-2021.

[1] ميشيلان دوكليف، **WHO Points To Wildlife Farms In Southern China As Likely Source Of Pandemic NPR** ، نشر يوم 15 مارس 2021 ، تم التصفح يوم 11 أفريل 2021.

[2] مجلة انجلترا الطبية الجديدة، الدكتور ستانلي بيرلمان، 20 فيفري 2020، العدد 382، الدكتور ستانلي بيرلمان.

[3] ني ، فينسنت بورغر ، جوليان ، 27 مايو 2021، **China Biden move to investigate Covid origins opens new rift in US-relations** ، صحيفة الغارديان، تم التصفح يوم 30 ماي 2021.

ويمكن طرح جملة من الاختلافات بين فيروس كورونا والأزمات الصحية السابقة في:

	فيروس كورونا	الأزمات السابقة
سرعة الانتشار	سرعة انتشار عالية جدا، خاصة وأن الفيروس ينتقل عن طريق الهواء في حدود مسافة متر، أو عن طريق الأسطح.	شهدت بعض الأزمات سرعة انتشار عالية، مثل الانفلونزا الصينية وأزمة SARS سنة 2003، وأزمة إيبولا، في حين لم يكن لبعض الأزمات الأخرى مثل هذه السرعة الكبيرة للانتشار، فالطاعون مثلا خلال القرن 14 أخذ عدة سنوات لينتقل من الصين إلى إيران.
العولمة	انتقال مرعب للفيروس بسبب حركة السفر والتنقل، حيث تحول من أزمة صينية محلية إلى أزمة عالمية خلال أيام فقط	انحسار الكثير من الأزمات في مناطق جغرافية محددة بسبب القيود التي كانت سابقا على حركة السفر والتنقل
التطور الطبي	خلال أسبوعين فقط نجح العلماء في معرفة أصل المرض ونجحو في رسم الجينيوم الخاص به، وأكدوا أن الفيروس مصدره حيواني، بعد سنتين نجحت الكثير من الدول في وصول إلى لقاحات للمرض	معظم الأزمات الكبرى حدثت في فترات لم تشهد تطورا طبيا كبيرا، فالانفلونزا الاسبانية مثلا أخذت خمسة عشر سنة ليجد العلماء الفيروس المسؤول عنها، وتمكنوا من تصويره بالمجهر بعدها بسنوات
التعاون الدولي	تكاتف دولي بإرسال العلماء والأطباء والمختصين في بؤرات المرض كما حدث في إيران، أيضا بعض المساعدات المالية، إضافة إلى تبادل الخبرات بين شركات الأدوية.	تعاون دولي محدود جدا، شهدت بعض الفترات تحركات دولية كمؤتمر الدول الأوروبية للتباحث في التصدي للكوليرا والطاعون سنة 1851 إلا أنها كانت محدودة

الجدول رقم (03): مقارنة أزمة كورونا بالأزمات السابقة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

- مركز سمت للدراسات، كورونا وعولمة الفيروسات.. عن الأمراض المعدية وتداعياتها، 18 مارس 2020.
- Lois Zoppi, How does the COVID-19 Pandemic Compare to Other Pandemics?, news-medical.net, retrieved: 24-06-2021.
- Shu Ting Liang, Lin Ting Liang, Joseph M Rosen, COVID-19: a comparison to the 1918 influenza and how we can defeat it, https://pmj.bmj.com/content/97/1147/273, retrieved: 24-06-2021.

خلاصة الفصل:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة والغامضة في العلاقات الدولية، ورغم المحاولات الكثيرة للعديد من الباحثين إلا أنه لا يوجد إجماع على تعريف شامل للأمن إلى يومنا هذا، كما أن التطورات والتحولات التي لسمت البيئة الأمنية العالمية أثرت على مفهوم الأمن، وقد واكب هذه التطورات العديد من الأطروحات والنظريات الجديدة التي حاولت تناول مفهوم الأمن بأشكاله الجديدة، فظهر مع يعرف بالأمن الإنساني والذي أصبح يشمل أبعاد متعددة تتميز بالديناميكية والترابط واعتبر من خلاله أن الفرد هو جوهر عملية الأمن.

وللأمن الإنساني عدة أبعاد، ومن أهم هذه الأبعاد الأمني الصحي والذي يتعلق بصحة الأفراد وحمايتهم من الأمراض والأوبئة.

في المقابل وبعد محاولتنا لتقديم مفهوم للتهديدات الأمنية، رأينا كيف تطورت التهديدات الأمنية هي الأخرى في فترة ما بعد الحرب الباردة تزامنا مع التحولات العالمية خاصة التكنولوجية وظهور العولمة. حيث أدت إلى ظهور تهديدات جديدة ذات طابع عالمي تتخطى الحدود الجغرافية للدول.

وجاءت أزمة كورونا أواخر سنة 2019 لتشكل تهديدا جديدا للأمن الصحي العالمي، وقد حاولنا في هذا الفصل مقارنة أزمة كورونا بالأوبئة السابقة في التاريخ.

الفصل الثالث

آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية

تمهيد:

أثرت أزمة كورونا على كل مختلف القطاعات، وسبب أضرارا اجتماعية واقتصادية عالمية بالغة، كما أنه قد تسبب في حصول أضخم ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير ثلاثينيات القرن الماضي، بالإضافة إلى تأجيل أو إلغاء الأحداث الرياضية كبطولات كرة القدم المحلية والدولية، والدينية كمناسك العمرة والحج للمسلمين، والسياسية كالانتخابات المحلية لعام 2020 في بريطانيا، والثقافية كمهرجانات الأفلام، والنقص الكبير في الإمدادات والمعدات فاقم حدوث هلع الشراء. أُغلقت المدارس والجامعات والكليات على الصعيدين الوطني أو المحلي في 190 دولة، ما أثر على نحو 73.5% من الطلاب في العالم. انتشرت المعلومات الخاطئة حول الفيروس على الإنترنت، لقد أثار الوباء قضايا المساواة في الصحة، التوازن بين ضرورات الصحة العامة والحقوق الفردية وكذا التمييز العنصري والجغرافي ، كما ظهرت حالات من رهاب الأجانب والتمييز العنصري ضد الصينيين وأولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم صينيون، أو ينتمون إلى مناطق ذات معدلات إصابة عالية.[1]

وسنحاول من خلال هذا الفصل محاولة التعرف على آثار الجائحة على العلاقات الدولية من خلال ثلاثة مباحث، نتكلم في المبحث الأول عن الآثار السياسية للجائحة، أما المبحث الثاني فنتناول من خلاله آثار الجائحة اقتصاديا، وفي المبحث الثالث سنحاول معرفة الآثار الأمنية لجائحة كورونا.

[1] غيتا غوبيناث، **الإغلاق العام الكبير: أسوأ هبوط اقتصادي منذ الكساد الكبير**، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي IMF، نشر بتاريخ: 14 أفريل 2020، تم التصفح يوم 10 أفريل 2021.

المبحث الأول: آثار جائحة كورونا سياسيا:

تعدت تداعيات جائحة كورونا الجوانب الأمنية والاقتصادية إلى جوانب أخرى، حيث شكلت تحديا للأنظمة السياسية العالمية، ففي وقت نجد أنها نجحت في التأثير بشكل مباشر في بعض الدول، كتأثيرها على نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2020، نجد أنها أيضا أثرت بشكل غير مباشر على التفاعلات الدولية والمؤسسات الدولية والإقليمية.

ولمحاولة معرفة آثار جائحة كورونا في الجانب السياسي سنقسم بحثنا هذا إلى مطلبين، سنتكلم في المطلب الأول عن آثار كورونا على التفاعلات الدولية، أما في المطلب الثاني فسنحاول من خلاله معرفة آثار الجائحة على الفواعل الدولية من دول ومنظمات.

المطلب الأول: آثار كورونا على التفاعلات الدولية

كشفت هذه الجائحة العالمية الضعف الذي يعانيه النظام الدولي في مواجهة المخاطر والأزمات، بحيث عجزت أغلبية الدول في مواجهة هذه الأزمة العابرة للحدود، وذلك نتيجة التأثير الذي خلفته جائحة كورونا على التوازنات الدولية والإقليمية[1].

مثلت جائحة كورونا أزمة عالمية، لكن بينما ترتفع الأصوات بأن البشرية في هذه الأزمة معًا، وأن الوباء يتعامل مع المجتمعات الإنسانية بدون تفضيل أحدها على الآخر، يبدو الواقع مختلفًا إلى حد كبير. هناك دول أعلنت بالفعل ميزانيات هائلة للإنفاق على مؤسساتها الصحية، على رعاية قواها العاملة التي فقدت عملها بفعل الوباء، ولإنقاذ الشركات والمصانع والخدمات التي تأثرت بفعل الإغلاق الكلي أو الجزئي. وحتى في الدول الغربية التي طالها الوباء بقسوة غير متوقعة، يبدو أن المرض أكثر فتكا بأبناء الطبقة العاملة والفقراء وأبناء الأقليات، أكثر منه بالنخب وأبناء الطبقات العليا. وهناك، في الوقت نفسه، دول لا تملك أية مؤسسات صحية فعالة، بأية صورة من الصور، ولا تستطيع تبني سياسات إنفاق واسع النطاق، ولا حتى بمستويات أقل بكثير من الدول الغنية.

[1] نورة الحفيان، سلطانة ادمين، **أزمة كورونا والنظام الدولي – الإنعكاسات والسيناريوات**، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 21 سبتمبر 2020، ص1-2.

شهدت ارتفاع مستوى الأنانية والانكفاء القومي في أكثر تجلياته انغلاقا. أغلب دول العالم المنتجة للأدوات والمواد الصحية والطبية، بما في ذلك الولايات المتحدة، أحد أكبر المنتجين، أوقفت الصادرات بدون تصريح حكومي. وفي حالات، قامت دولة ما بالسيطرة على شاحنات كانت في طريقها إلى دولة أخرى. وباستثناء بعض المساعدات التي منحتها الصين وتركيا وقطر ودول قليلة لعدد من الدول الأخرى، ليس ثمة دليل على قيام الدول الثرية بتقديم معونات ضرورية للدول الفقيرة. وحتى ضمن الاتحاد الأوروبي، المنظمة الإقليمية الأكثر فعالية ورفاها في العالم، تشتكي الدول الأكثر تأثرا بالوباء، مثل إيطاليا وإسبانيا، من غياب وشائج التضامن بين دول الاتحاد، بينما تتصاعد الانتقادات من دول الشمال الأوروبي لشركائها في الجنوب، لضعف بنية الأخيرة المالية وتزايد المؤشرات على عجزها عن مواجهة الآثار الاقتصادية للوباء[1].

وقد جاء في تقرير مركز الجزيرة للدراسات تقييما للتعاون السياسي في مواجهة الأزمة أنه بالرغم من الاتصالات التي وقعت بين قادة الدول الكبرى، بما في ذلك الاجتماع عن بعد لقادة دول مجموعة العشرين، إلا أن الواضح أن مكافحة الوباء تجري على أساس قومي، وأن ليس ثمة أي مستوى من التنسيق الدولي، لا فيما يتعلق بالتعرف على العلاج الأفضل للمرض أو التوافق حول جملة الإجراءات الاقتصادية التي لابد أن تتخذ على مستوى دولي لاحتواء العواقب المتوقعة للوباء. ومن المتوقع، بعد انحسار الوباء، أن تلجأ الدول إلى التوكيد على خيارات الاكتفاء الذاتي في الحاجات الضرورية للأمم، وأن تنحسر بالتالي مقولات الاعتماد المتبادل[2].

طرحت أزمة كورونا أيضا تساؤلات عديدة وفرضيات حول مآل التوازنات الدولية في ظل أزمة فيروس كورونا، فهناك، من أقر أن مراكز النفوذ والقوة ستتحول من الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول آسيوية على رأسها الصين، نتيجة ما أسموه نجاحها في تدبير أزمة كورونا في مقابل سوء التدبير وضعف الاستجابة الذي رافق الإدارة نفوذ الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية، وهذا ما أكده ستيفان والت، والذي أيد فرضية انتقال مركز

[1] مركز الجزيرة للدراسات، ما بعد وباء كوفيد 19:أي عالم يمكن توقعه؟، 13 أفريل 2020، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4644، تم التصفح يوم 15 أفريل 2021، ص 7.
[2] نفس المرجع، ص8.

القوة من الغرب إلى دول آسيوية، وذلك بسبب قدرة هذه الدول على النجاح بالسيطرة على الفيروس من خلال نهج استراتيجية فعالة في التعامل مع الأزمة، الأمر الذي سيقوي مكانتها ومركزها داخل النظام الدولي، في مقابل ضعف التعامل مع هذه الجائحة الفجائية من جانب الغرب الذي شهد أعلى معدلات الإصابة على مستوى العالم. إذن، فإن القوة الآسيوية وعلى رأسها الصين مصممة على اكتساب مركزية جديدة في نظام عالمي منظم تقليديا لمحاكاة دول حلف الأطلسي[1].

ومع الإقرار بحالة صعود قوى دولية كالصين وألمانيا والهند، وعودة روسيا، ومحاولة تركيا ممارسة دور أكبر، فإن الحديث عن انحسار دور الولايات المتحدة وفشل النموذج الرأسمالي الذي يتوقع أن يحدث فيه تطوير، قد يكون سابقاً لأوانه؛ خصوصاً أن الدول الكبرى الي تسعى لمنافسة الولايات المتحدة، وفي طليعتها الصين، ما زالت تفتقد النموذج السياسي وقيمه الحضارية القابل للانتشار والتطبيق، فهذه الدول من دون النمو الاقتصادي لا تشكل نموذجاً منشودا[2].

ويرى مصطفى بخوش أن أزمة كورونا أدت إلى روز حركة عودة نحو التراث وعودة اليمين المتطرف في مسار معاكس لتيار العولمة، حيث وجدت الدول نفسها مسؤولة ومطلوبة للتدخل، لكنها عاجزة وغير قادرة على الفعل، بسبب عمليات التشبيك التي ربطت اقتصاديات الدول بعضها ببعض وتدويل عملية الإنتاج، لذلك تصاعدت النزعة الوطنية، ولجأت الكثير من الدول إلى تفعيل قوانين الإنتاج الحربي، وحالة الطوارئ لاستجابة لتحديات هذه الجائحة، وتمّت إعادة بعث قيم التضامن وروح الجماعة على حساب قيم المذهب الفردي الليرالي الذي استغرق كثيرا في إعلاء الفرد وحقوقه على حساب الجماعة الوطنية ومصالحها[3].

[1] نورة الحفيان، سلطانة ادمين، مرجع سابق، ص 2.

[2] مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، **وباء كورونا (كوفيد19) الانتشار والتداعيات، /https://fikercenter.com/position-papers وباء-كورونا-كوفيد-19-الانتشار-والتداعيات**، تاريخ النشر: 04 أفريل 2020، تم التصفح يوم 15 أفريل 2021، ص15.

[3] مصطفى بخوش، **أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، قطر، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، أفريل 2020، ص84.

أثرت جائحة COVID-19 على العلاقات الدولية وتسببت في توترات دبلوماسية، كما أنها قد أدت إلى صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المطالب بوقف إطلاق النار العالمي. ناقش بعض العلماء بأن الجائحة تستلزم إعادة التفكير جذريا في المناهج الحالية للعلاقات الدولية، مع التركيز بشكل أكبر على قضايا مثل دبلوماسية الصحة[1]، سياسات الأزمات[2] وسياسة الحدود[3]، كما قال آخرون بأن الوباء من غير المرجح أن يؤدي إلى تغييرات كبيرة في النظام الدولي[4].

تأثرت العلاقات الدبلوماسية بسبب التوترات حول تجارة ونقل الأدوية والاختبارات التشخيصية ومعدات المستشفيات المخصصة لمحاربة مرض فيروس كورونا[5]، وقد اتهم قادة بعض الدول دولًا أخرى بعدم العمل على احتواء المرض بشكل فعال مما أدى إلى انتشار الفيروس بشكل غير خارج عن السيطرة.[6]

عجزت الدول النامية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا عن العثور على التجهيزات اللازمة لاختبار مرض فيروس كورونا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الولايات المتحدة والدول في أوروبا تنفق الموارد أكثر من اللازم. بشكل عام، يُذكر أن الدبلوماسية وممارستها واجهت بعض التعديلات.

المطلب الثاني: آثار جائحة كورونا على الفواعل الدولية

تأثرت كل دول العالم تقريبا بأزمة كورونا سواء كانت من الدول القوية أو الدول النامية، إلا أن الآثار كانت متباينة بينها.

كشفت أزمة فيروس كورونا مدى الضعف والقصور الذي تعاني منه المؤسسات الدولية، إذ شكلت هذه الأزمة اختبارا مهما لأبرز مؤسسة دولية وهي منظمة الأمم المتحدة من أجل

[1] Fazal, Tanisha, **Health Diplomacy in Pandemical Times**. International Organization. 2020, 74: E78–E97.
[2] Lipscy, Phillip, **COVID-19 and the Politics of Crisis**. International Organization. 2020, 74: E98–E127.
[3] Kenwick, Michael; Simmons, Beth, **Pandemic Response as Border Politics**. International Organization. 2020, 74: E36–E58.
[4] Drezner, Daniel, **The Song Remains the Same: International Relations After COVID-19**. International Organization. 2020, 74: E18–E35.
[5] موقع CNN، **Coronavirus sparks a 'war for masks' in desperate global scramble for protection the original**، 13 أفريل 2020، تم التصفح يوم 15 أفريل 2021
[6] Watts, Gordon; Lies, **diplomacy and the Covid-19 crisis, Asia Times**, 06 أفريل 2020, تم التصفح يوم 15 أفريل 2021

قياس مدى فاعلية دورها في إدارة الأزمات الدولية ومدى استيعابها لحجم المخاطر والتحديات المستجدة التي تواجه المنظومة الكونية، وفعليا فقد أظهرت هذه الكارثة الصحية قصور دور الأمم المتحدة وفروع المتخصصة لا سيما الصحية في مواجهة هذا التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين[1].

وقد تعرضت منظمة الصحة العالمية والتي تأسست سنة 1948 ومن أهم وظائفها حماية الصحة العالمية، لانتقادات شديدة حول سوء تدبيرها لهذه الجائحة، بل وقد سحبت الولايات المتحدة الأمريكية تمويلها للمنظمة.

لم تكن الإدارة الأمريكية هي الوحيدة التي وجهت انتقادات لاذعة للمنظمة بخصوص تعاملها مع هذه الأزمة الصحية العالمية، فقد شنت العديد من البلدان وعلى رأسها الهند واليابان، حملة ضدها بسبب فشلها بتدبير الأزمة، هذا ما أدى إلى تفاقم الوضع وسقوط أعداد هائلة كضحايا لهذا الفيروس[2].

ورغم كل النقد الذريع للمنظمات العالمية والإقليمية إلا أن وليد عبد الحي يرى أهمية المنظمات الدولية المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية قد تزيد، إذ أن العالم أصبح أكثر إدراكا مخاطر الأوبئة وخصوصا انتشارها عبر الحدود، وهو ما قد يمتد لتعزيز منظمات البيئة وغيرها من المنظمات خصوصا ذات الطابع الخدماتي سواء أكانت منظمات دولية حكومية أو غير حكومية، وهو ما يعزز العولمة من جديد[3].

عموما، ساهمت جائحة كورونا في زيادة الشعبية للكثير من الزعماء وذلك ضمن ما يسمى بـ "تأثير الالتفاف حول العلم Rally 'round the flag effect*"، حيث شهدت إيطاليا مثلا زيادة في نسب الموافقة بلغت 27 نقطة مئوية، وألمانيا +11، فرنسا +11، أيضا في المملكة المتحدة، إلا أنه في الولايات المتحدة الأمريكية شد الرئيس ترامب انخفاضا بلغ 6 نقاط، إلا أن رؤساء

[1] نورة الحفيان، سلطانة ادمين، مرجع سابق، ص5.
[2] المرجع السابق، ص6.
[3] وليد عبد الحي، **مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ماي 2020، ص 11.
* هو مفهوم يشرح الدعم الشعبي المتزايد للحكومات أو القادة السياسين خلال فترة الأزمات الدولية، ويمكن أن يقلل من النقد الموجه للحكومة. نقلا عن: جوشوا غولدستين، جون بيف هاوس، **العلاقات الدولية**، نيويورك، بيرسون لونغمان، الطبعة 8، 2008، ص144.

الولايات الأمريكية قد تحصلو على زيادات بلغت 55 نقطة بالنسبة لحاكم نيويورك، و31 نقطة لحاكم كارولينا الشمالية، و30 نقطة لحاكم ميشيغان[1]. كما تشير استطلاعات الرأي قبل الوباء وبعده بشهر واحد إلى أن الحكومات الحالية في جميع أنحاء العالم كسبت 4.7% في المتوسط[2].

كما أطل التوظيف السياسي من قبل كثير من زعماء الدول في الأسابيع الأولى. فمن محاولة إنكار للجائحة وأن عدد الوفيات في الأنفلونزا العادية أكثر منه فيها كما ذكر الرئيس الأميركي دونالد ترامب[3]، إلى الحديث عن حماية مؤسسات القطاع الصحي والسماح بوقاية القطيع كما تحدث بذلك رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الذي لم يسلم من هذا الفيروس[4].

وواصل ترامب محاولة تسييس الأزمة، فلاحظنا أنه من خلال تصريحاته يستخدم مصطلح "الفيروس الصيني" لوصف أزمة كورونا، في محاولة منه لتحميل الصين مسؤولية الأزمة، كما اتهم كريستيان ليندنر، زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي الألماني، الرئيس ترامب بمحاولة استغلال اللقاح المطلوب لاعتبارات حملته الانتخابية، قائلا: "من الواضح أن ترامب سيستخدم أي وسيلة متاحة في الحملة الانتخابية، وهذا ردا على الأخبار التي أفادت بأن الرئيس الأميركي عرض مبلغ مليار دولار لشركة كيورفاك لصنع الأدوية الحيوية ومقرها مدينة توبنغن الألمانية، لتأمين اللقاح "للولايات المتحدة فقط"[5].

كان لجائحة كورونا وقع شديد كذلك على مسار حملة مرشحي الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، ففي ورقة بحثية قدمها المعهد الألماني IZA Institute of Labor

[1] Bol, Damien Giani, Marco, Blais, André, Loewen, Peter John, "COVID-19 lockdowns have increased support for incumbents, trust in government, and satisfaction with democracy, (7 May 2020), https://voxeu.org/article/rallying-effect-lockdowns, pub 07-05-2020, retreived 16-06-2021.

[2] Armarium Interreta, Pandemic Politics: Incumbent Governments Voting Intention, https://armariuminterreta.site/2021/05/10/pandemic-politics-iv/, pub: 10-05-2021, Retrieved: 18-06-2021.

[3] Reuters News, Brad Brooks, **Like the flu? Trump's coronavirus messaging confuses public**, pandemic researchers say, https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-mixed-messages-idUSKBN2102GY, 13 مارس 2020, تم التصفح 25 جوان 2021

[4] The guardian newspaper, **The government's herd immunity plan is callous and dangerous**, Alec Murdoch, https://www.theguardian.com/world/2020/mar/15/the-governments-herd-immunity-plan-is-callous-and-dangerous, 15 مارس 2020, تم التصفح يوم 25 جوان 2021

[5] محمد الشرقاي، **التحوّلات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية (الجزء1)**، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2020، تم التصفح بتاريخ 23 جوان 2012، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4611، ص14.

Economics، رأى من خلالها الباحثون أن أزمة كورونا تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لخسارة ترامب للإنتخابات، حيث رأت هذه الورقة البحثية أنه لو كان هناك حالات أقل بنسبة 5% فقط في ولايات أريزونا وجورجيا وبنسلفانيا وويسكونسن، لنجح ترامب في الفوز في الانتخابات[1]، حيث أن معدلات قبوله انخفضت تدريجيا خلال الحملة بسبب تعامله مع الجائحة والتي يعتبر الشعب الأمريكي أنها كمشكلة مسؤولية ترامب[2]. كما أن التزام هذا الأخير بالحجر الصحي بسبب إصابته بالفيروس جعله لا يتمكن من حضور التجمعات واللقاءات التي كانت جزءًا رئيسيًا من حملته بينما واصل منافسه من الحزب الديمقراطي جو بايدن حملته الانتخابية لكنه توقف مؤقتًا عن عرض الإعلانات الهجومية ضد ترامب. استأنف ترامب التجمعات الشخصية في 12 أكتوبر 2020، بعد أسبوع من خروجه من المستشفى.[3] واصل ترامب السفر إلى ولايات مختلفة وعقد التجمعات الجماهيرية، وأحيانًا مرتين أو ثلاثة في اليوم. وقد تعرضت تجمعاته لانتقادات بسبب افتقارها إلى التباعد الاجتماعي وعدم ارتداء الأقنعة الواقية، تشير بعض استطلاعات الرأي إلى أن الناخبين يرونه أقل تفضيلاً لأنه يُحتمل أن يعرض الحاضرين للخطر[4].

أما بالنسبة لأوروبا فمنذ اندلاع جائحة كورونا في القارة الأوروبية في فيفري 2020، تدهورت العلاقات بين الدول الأوروبية إلى حد كبير. أثر الوباء على المجتمع الأوروبي، ليس فقط على المستوى المادي ولكن أيضًا، والأهم من ذلك، على المستوى الاجتماعي. وجهت بعض الحكومات والمحللين اتهامات بأن إدارة الأزمات في الاتحاد الأوروبي كانت غير كافية وفعالة وافتقرت إلى التضامن. كانت إيطاليا وإسبانيا أول دولتين تأثرتا تأثرا شديدا بالجائحة فواجهتا

[1] Leonardo Baccini, Abel Brodeur, Stephen Weymouth, **The COVID-19 Pandemic and the 2020 U.S. Presidential Election**, Germany, IZA Institute of Labor Economics, Nov 2020, P 15.

[2] FiveThirtyEight, Jasmine Mithani, Aaron Bycoffe, **Christopher Groskopf and Dhrumil Mehta**, **How Americans View Biden's Response To The Coronavirus Crisis**, https://projects.fivethirtyeight.com/coronavirus-polls/, 22 أفريل 2021, تم التصفح 25 جوان 2021

[3] Los Angeles Times, Hook, Janet; Bierman, Noah, **Trump declares himself immune to COVID: 'I'll kiss everyone in that audience'**. 28, أكتوبر 2020

[4] U.S. News & World Report , Milligan Susan , **Trump's Rallies Are Turning Voters Against Him**, https://www.usnews.com/news/elections/articles/2020-10-28/trumps-rallies-are-turning-voters-against-him, 29 أكتوبر 2020, تم التصفح يوم 22 جوان 2021

مصيريهما منفردتين بعد أن تركهما الاتحاد الأوروبي وكانت قد وجهت الحكومة الإيطالية انتقادات لاذعة لحكومات الاتحاد الأوروبي تتهمها بالتخلي عن إيطاليا تواجه مصيرها أمام الجائحة لوحدها كما أن الرئيس الفرنسي حذّر من أن تكون أوروبا -في ظل تفاعلات جائحة كورونا- منقسمة وأكثر أنانية.[1]

أما في الجزائر فقد أدى تفشي الفيروس إلى تطورات سياسية، كتوقف المظاهرات، وقد وجدت السلطة السياسية نفسها أمام محفز لإعادة بناء الثقة بينها وبين الشعب الغاضب من المنظومة السياسية[2]، كما أن الجزائر اتخذت مجموعة من الإحترازات الأولية إبان وخلال بوادر الأزمة وهي الإغلاق الفوري لجميع المطارات ومحطات النقل البحرية والبرية وكذلك تعليق بعض الأنشطة التجارية وحتى الدراسة، كذا مس التعليق بعض الاستثمارات الصغيرة التابعة للقطاع الخاص مثل الوكالات السياحية وما إلى ذلك، وكما ذكرنا سالفا فالجزائر قبل الأزمة كانت في حالة انسداد سياسي مما أدى بالشعب إلى الخروج إلى الشارع فكان الحراك من أجل المناداة بالتحول الديمقراطي الذي أسفر عن انتخابات رئاسية ولكن الشعب بقي في حالة توتر وداوم علي الخروج للاحتجاج أسبوعيا،مما أدى بالسلطة إلى تعليق هذه المظاهرات بسبب الجائحة، الآن السلطة السياسية بين رهانات كثيرة ومختلفة منها محاربة هذا الفيروس والعدو غير المرئي،كذلك تهدئة الشعب وإعادة هيكلة لبعض السياسات التي كانت ضمن النظام القديم،وهذا من أجل ربح رهان وثقة الشعب مرة أخرى[3].

عموما، سادت حالة من الخوف والهلع الشديد جراء انتشار الإشاعات المغلوطة حول الفيروس خاصة خلال بداية انتشاره فكان الأمر في صالح العديد من الأنظمة السياسية خاصة في الدول التي تشهد توترا سياسيا حيث أنه كان من الواجب على الأفراد الالتزام بإجراءات الحجر المختلفة حفاظا على أنفسهم و على غيرهم، هذا الذي جعل الدول تشهد

[1] Politique Européenne, **"European Solidarity" in the Covid-crisis : Italy and the discursive dimension of the European public space**, http://politique-europeenne.eu/european-solidarity-in-the-covid-crisis-italy-and-the-discursive-dimension-of-the-european-public-space/, 2020 أكتوبر 30, 2021 جوان 23 تم التصفح.

[2] OECD, **COVID 19 CRISIS RESPONSE IN MENA COUNTRIES**, P:04

[3] سليم جداي، هالة يحياوي ، **دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية والسياسية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بالجزائر**، مجلة اتجاهات سياسية، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، مارس 2021، ص 151.

استقرارا نسبيا تحول فيما بعد إلى سخط شعبي بسبب شدة وطأة الإجراءات التي جاءت في إطار مكافحة الجائحة وكذا تأثر فئات كثيرة بتعليق أنشطتها التي تضمن لها عائدا تعيش به.

المبحث الثاني: آثار جائحة كورونا الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول، أدى انتشار هذا الفيروس بالاقتصادات الوطنية والشركات الاقتصادية الكبرى إلى مراجعة سياساتها بسبب تأثيره السلبي الجسيم عليها وقد أثرت الجائحة على الاقتصادات سواء على المستوى العالمي أو المحلي بشكل رهيب، ويأتي هذا المبحث لمحاولة رؤية مدى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والمحلي. وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تكلمنا في المطلب الأول عن واقع الاقتصاد العالمي سنة 2019، أما في المطلب الثاني فقد تناولنا تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالي.

المطلب الأول: آثار أزمة كورونا على قطاع المحروقات

تميزت الفترة الممتدة من 2015 وحتى 2019 بضعف السوق وفائض مستمر للعرض على الطلب نتيجة لعدة عوامل، أهمها: تباطؤ الاقتصاد العالمي وزيادة التنافس بين الدول المصدرة لزيادة حصتها في الصادرات العالمية، إضافة إلى الزيادة السريعة في إنتاج وصادرات الولايات المتحدة من الزيت والغاز الصخري، ما أدى إلى تراجع الأسعار إلى حدود 62-64 دولارا خلال الأسابيع التي سبقت اجتماع الدول المصدرة وغير المصدرة في 6 مارس 2020 بهدف الاتفاق على تخفيض مجموع صادراتها بمعدل 1.5مليون برميل في اليوم، موزعة بين مليون برميل في الدول الأعضاء في منظمة أوبك، ونصف مليون في الدول المصدرة الأخرى وعلى رأسها روسيا[1].

[1] نقولا سركيس، **انهيار أسعار البترول: تأثيرات كورونا وصادرات الطاقة الأميركية**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4628، 2 أفريل 2020، تم التصفح يوم 25-06-2021، ص3.

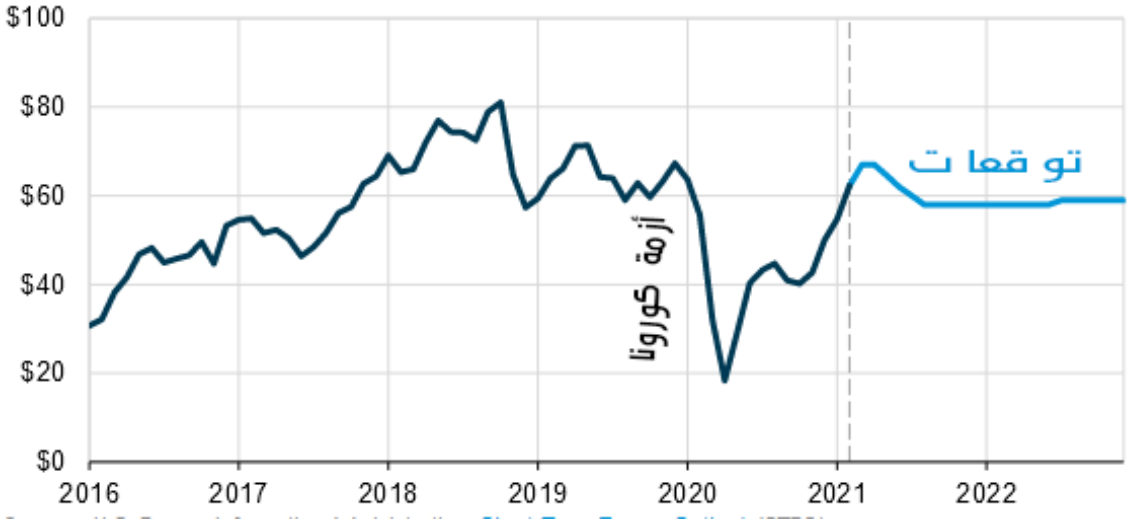

الشكل رقم (03): أسعار البترول منذ 2016 وحتى جوان 2021

المصدر: مديرية المعلومات الطاقوية الأمريكية EIA، https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=47176، أطلع عليه بتاريخ 18-06-2021.

تأثر سوق النفط وبشكل حاد إثر تفشي وباء كورونا، حيث علق الخبراء أن سوق النفط لم يشهد مثل هذا التأثير منذ حوالي 17 عام، وكان ذلك نتيجة فرض القيود على حركة الطيران بشكل شبه كلي بين دول العالم، زيادة على الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي الفيروس في معظم الدول، دون أن ننسى حرب الأسعار المشتعلة بين السعودية وروسيا[1].

في الأسبوع الأول من شهر مارس وبعد إعلان منظمة الصحة العالمية أن فايروس كورونا أصبح وباء عالميا جهدت السعودية لإجراء محادثات مع روسيا لتطرح فيها فكرة خفض الإنتاج النفطي لمستويات ما قبل اتفاق اوبك +، والذي ضم حينها مجموعة اوبك وروسيا وعدد اخر من المنتجين للنفط وتم فيها رفع نسبة الانتاج بنسب معينة بين البلدان المنتجة للنفط، الا ان روسيا لم توافق على فكرة خفض الانتاج خصوصا ان السعودية حاولت ان تفرض هذه الاجندة والتعجيل فيها، لم يستجب الروس لهذه المطالب في ذلك الأسبوع، ومن دون سابق انذار اعلنت السعودية من طرف واحد رفع انتاجها الى 13 مليون برميل وخفض الاسعار دون مستوى اسعار السوق، اذ كان السعر يومها 57$ للبرميل الواحد وفي يومي السبت والاحد

[1] بن زكورة العونية، **تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي – قراءة في المؤشرات الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد4، العدد3، سبتمبر 2020، ص183.

نزلت التداولات الى دون 41 دولار للبرميل ثم ليتراجع الى مستوى 33 دولار للبرميل الواحد في تعاملات يوم الاحد الثامن من شهر أوت 2020[1].

أما عن تعليقات منظمة الأوبك، فقد أشارت إلى انخفاض رهيب يفي سلة خاماتها الذي وصل إلى 16.87 دولار للبرميل مع بداية أفريل 2020 مسجلا أدنى مستوى منذ استحداث السلة في 16 جوان 2005، حيث تضم سلة الخامات، المزيج الصحراوي الجزائري، جيراسول الأنغولي، دجينو الكونغولي، زافيرو الغيني، رابي الخفيف الغابوني والخام الإيراني الثقيل[2].

كان لجائحة كورونا أثر بالغ على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاد الجزائر كغيره من اقتصادات العالم، لكن كون اقتصاد الجزائر مترهل بالأساس بسبب اقتصاده الريعي، حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى ركود شديد، ما أثر على مجموع القطاعات الاقتصادية.

تشكل إيرادات النفط والغاز 94 % من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 %من ميزانية الدولة، نتيجة أزمة كورونا، تقلص مستوى صادرات البترول والغاز ومن المتوقع أن يكون بنسبة 7.5%.

تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98 % كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50% من الجباية البترولية، وتدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل وبتهاوي أسعار البترول إلى أقل من خمسين دولارا، كما هو مبين في الشكل أسفله، تكون الميزانية الجزائرية المبنية عادة على سعر البرميل يفوق 50 دولارا غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل. تكبدت الآن الجزائر خسائر بحوالي مليار دولار شهريا جراء انخفاض أسعار البترول، في وقت كانت التقديرات تشير إلى إمكانية تحصيل أكثر من 30 مليار دولار نهاية السنة.[3]

[1] محمد حيدر، **تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي: هل نتوجه نحو إقامة نظام اقتصاد عالمي جديد؟**، إسطنبول، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، 26 أفريل 2020، ص23.

[2] بن زكورة العونية، مرجع سابق، ص183.

[3] سامي عمري، مهيدي ذوادي، **تداعيات فيروس كورونا على أسعار النفط وانعكاسها على بعض اقتصاديات الدول النفطية**، برلين، المؤتمر الدولي الموسوم ب "جائحة كورونا كوفيد 19 بين حتمية الواقع والتطلعات" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يومي 15-16 جويلية 2020 ،عبر تطبيقZoom ،ص318.

وفقا لهذه المعطيات فإن الوضع المالي للجزائر حرج جدا، إذ كان من المتوقع أن يكون عجز بحوالي 13 مليار دولار في الميزانية، لكن وبحسب تصريحات بعض الخبراء الماليين، فإن الجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ 2800 مليار دينار جزائري سيتم تقليصها إلى النصف ما يعني عجزا ب1400 مليار دينار جزائري يضاف إلى العجز المتوقع ب 1500 مليار دينار جزائري، أي أن العجز تقريبا سيتضاعف إلى 2900 مليار دينار جزائري، وهو ما يقارب 26 مليار دولار، لمواجهة هذا الوضع لجأت الحكومة إلى خيارين إما التمويل غير التقليدي أو إلى طبع النقود[1] ورغم تأزم الوضع الاقتصادي بالجزائر إلا أنها لا تزال تحتفظ بهامش أمان بفضل احتياطاتها من العملة الصعبة والمقدرة بنحو 55 مليار دولار.

المطلب الثاني: آثار أزمة كورونا على القطاعات الاقتصادية الأخرى

فيما يلي مجموعة مختارة من المخططات والخرائط لمساعدتنا على فهم تأثير الفيروس على باقي القطاعات الاقتصادية:

الفرع الأول: الأسهم العالمية:

تحولات كبيرة في أسواق الأسهم، أين تكون بيع وشراء أسهم الشركات والذي يؤثر على قيمة المعاشات التقاعدية وحسابات التوفير الفردية (ISAS). شهد كل من مؤشر FTSE و Dow Jones Industrial Average و Nikkei سقوطاً حاداً أين كان عدد حالات Covid-19 في تزايد مستمر خلال الأشهر الأولى من بداية انتشار الفيروس. تعافت أسواق الأسهم الرئيسية في آسيا والولايات المتحدة بعد الإعلان عن اللقاح الأول في نوفمبر، لكن مؤشر FTSE لا يزال في المنطقة السالبة، حيث انخفض هذا الأخير بنسبة 14.3٪ في عام 2020 ، وهو أسوأ أداء له منذ عام 2008.

[1] سالم محمد، **أثر كورونا على اقتصاد الجزائر**، https://arabi21.com/story/1254322، نشر يوم: 20 مارس 2020، تم التصفح يوم: 25 جوان 2021

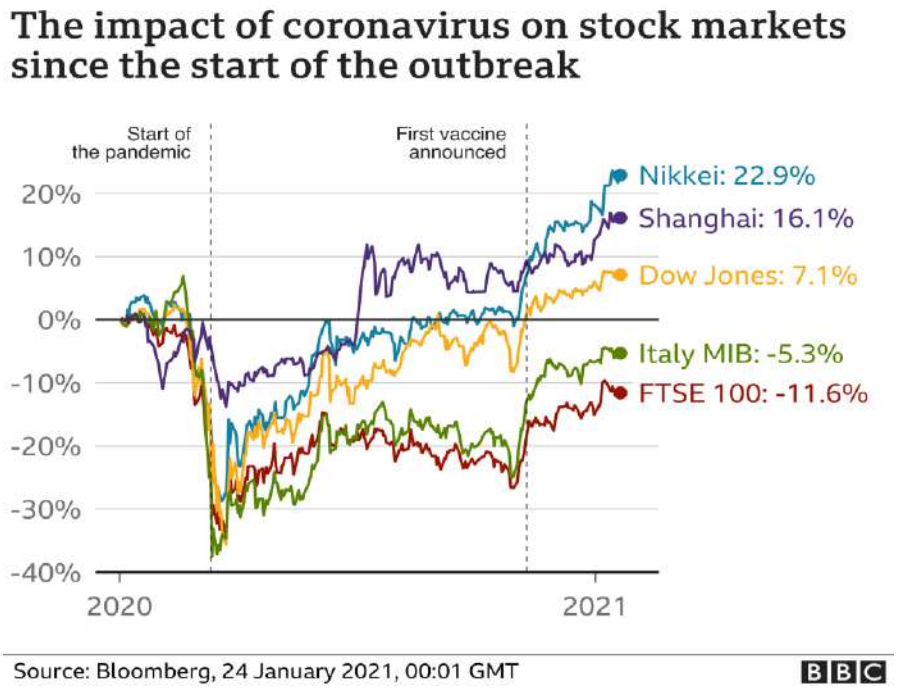

الشكل رقم (04): منحنى تطور أهم مؤشرات الأسهم اليابانية (Nikkei)، الصينية (Shanghai)، الأمريكية (Dow Jones)، الإيطالية (MIB)، البريطانية (FTSE) منذ بداية انتشار الوباء عالميا إلى غاية جانفي 2021

Source: BBC, Coronavirus: How the pandemic has changed the world economy. https://www.bbc.com/news/business-51706225, pub 24-01-2021, retrieved 23-06-2021.

في محاولة للتخفيف من حدة الأزمة، قامت البنوك المركزية في العديد من البلدان بخفض أسعار الفائدة. وهذا من شأنه ، من الناحية النظرية ، أن يجعل الاقتراض أرخص وأن يشجع الإنفاق لتعزيز الاقتصاد. استعادت بعض الأسواق قوتها في جانفي 2021، لكن هذا ما يحدث عادةً خلال بداية السنة فيما يعرف ب "January effect". يشعر المحللون بالقلق من احتمال فرض المزيد من إجراءات الحجر والتأخير في برامج التلقيح مما يؤدي إلى مزيد من التقلبات في السوق هذا العام.

الفرع الثاني: البطالة:

بسبب الجائحة مئات الملايين من الوظائف يمكن أن تُفقَد على مستوى العالم. أكثر من 40 مليون أمريكي فقدوا وظائفهم وقدموا طلبات تأمين ضد البطالة. أثار التأثير الاقتصادي

للجائحة والبطالة الجماعية الناجمة عنها مخاوفا من حدوث أزمة إخلاء جماعي من الوظائف[1]، وفقًا لتقرير صادر عن موقع Yelp ، فإن حوالي 60٪ من الشركات الأمريكية التي أغلقت أبوابها منذ بداية الوباء ستظل مغلقة بشكل دائم[2].

وفقًا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة، فإن الركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة يمكن أن يترك من 14 إلى 22 مليون شخص في حالة فقر مدقع في أمريكا اللاتينية[3]. وفقًا للبنك الدولي، يمكن أن يقع ما يصل إلى 100 مليون شخص إضافي على مستوى العالم في براثن الفقر المدقع بسبب تدابير الحجر الصحي [4]. أبلغت منظمة العمل الدولية (ILO) أن الدخل المتولد في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 من العمل في جميع أنحاء العالم انخفض بنسبة 10.7 في المائة، أو 3.5 تريليون دولار.[5]

في الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت نسبة العاطلين عن العمل 8.9% سنويًا، وفقًا لصندوق النقد الدولي (IMF)، مما يشير إلى نهاية عقد من الوفرة في الوظائف، الملايين من العمال تم وضعهم في خطط الاحتفاظ بالوظائف التي تدعمها الحكومات حيث وصلت قطاعات مهمة، مثل السياحة، إلى طريق مسدود تقريبًا.

لا تزال أعداد فرص العمل الجديدة منخفضة للغاية في العديد من البلدان، في أستراليا، على سبيل المثال، عادت الوظائف الشاغرة إلى نفس المستوى لعام 2019 ، لكنها متأخرة في فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة والعديد من البلدان الأخرى.

[1] "**43 million Americans at risk of eviction as relief programs and moratorium expire: "It's a nightmare**". CBS News. 31 July 2020.2021 تم التصفح يوم: 15 أفريل

[2] "**Yelp data shows 60% of business closures due to the coronavirus pandemic are now permanent**". CNBC. 16 September 2020.2021 تم التصفح يوم: 16 أفريل

[3] Fariza I. "**La pandemia amenaza con dejar entre 14 y 22 millones de personas más en pobreza extrema en Latinoamérica**". El País (in Spanish). 03-04-2020, 2021 تم التصفح يوم 15 أفريل.

[4] البنك العالمي.2020 "**Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty**". World Bank. 8 June تم التصفح يوم 16 أفريل 2021

[5] Nebehay, Stephanie. "**Pandemic slashes worldwide income from work by a tenth: ILO**". Reuters. Retrieved 23 September 2020.2021 تم التصفح يوم 15 أفريل

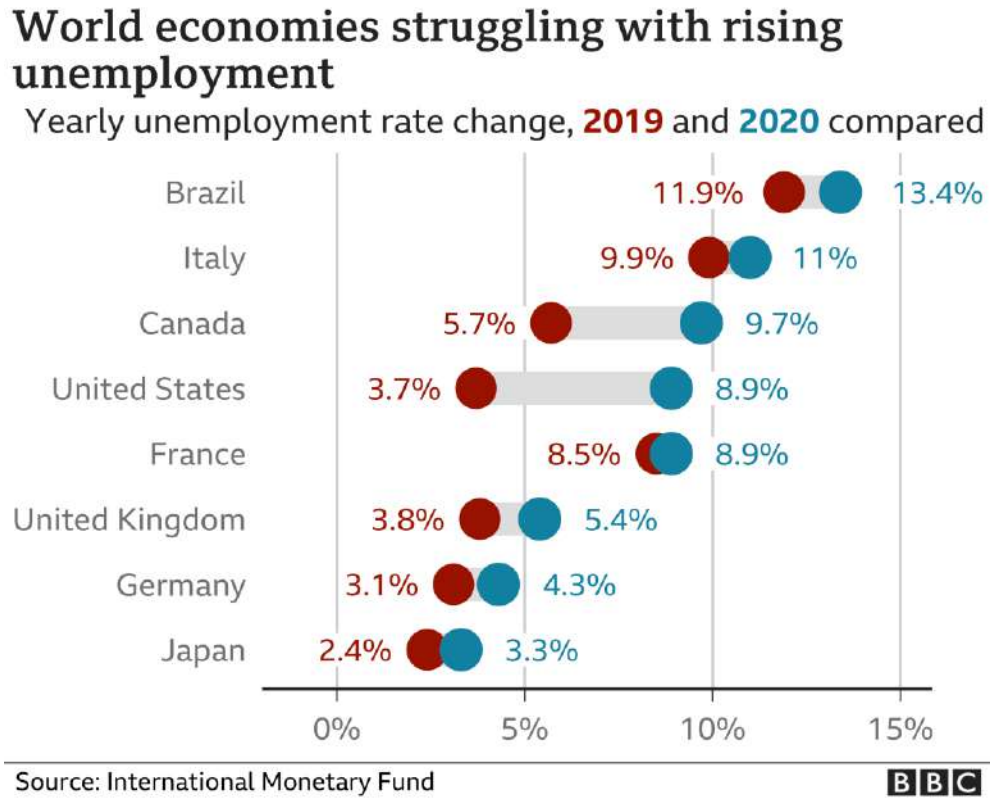

الشكل رقم (05): معدلات البطالة (مقارنة بين عامي 2019 و 2020) في البرازيل، إيطاليا، كندا، الو.م.أ، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان

Source: BBC, Coronavirus: How the pandemic has changed the world economy. https://www.bbc.com/news/business-51706225, pub 24-01-2021, retrieved 23-06-2021.

أما في الجزائر، بسبب تسريح العمال بنسبة 50% إلى 75%، أدى ذلك إلى انخفاض الطاقة الانتاجية وتباطؤ شديد في وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، هذا زيادة إلى عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع بسبب خلل في سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج وتعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4% كما

تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4% وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية.[1]

وبتأثر الصناعة الصينية تتأثر الصناعة الجزائرية بشكل آلي، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع للإجراءات الوقائية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة الشحن وطول فترة الأزمة.

في تقرير قدمه صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر فقد ل توقعاته للنمو الإقتصادي بالخفض إلى 5,5% مقابل -5.2 % المتوقعة في شهر جوان الفارط، كما توقع أن معدل 17 البطالة في الجزائر سيصل إلى 14.1% هذا العام، و14.3% العام المقبل، وتحذر مؤسسة بريتون وودز من تدهور الحسابات الخارجية للجزائر مع احتمال حدوث عجز بنسبة 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز ب - 16.6% في عام 2021.[2]

LES INDICATEURS ÉCONOMIQUES DE L'ALGÉRIE : CROISSANCE

Indicateurs de croissance

Indicateurs de croissance	2018	2019 (e)	2020 (e)	2021 (e)	2022 (e)
PIB (milliards US$)	173,76	169,27	147,32	155,31	160,85
PIB (croissance annuelle en %, prix constant)	1,4	0,8	-5,5	3,2	2,6
PIB par habitant (US$)	4	3	3	3	3
Endettement de l'Etat (en % du PIB)	38,174	46,278	57,218	66,573	74,675
Taux d'inflation (%)	4,3	2,0	3,5	3,8	4,5
Balance des transactions courantes (milliards US$)	-16,71	-17,11	-15,92	-25,80	-22,60
Balance des transactions courantes (en % du PIB)	-9,6	-10,1	-10,8	-16,6	-14,1

Source : FMI - World Economic Outlook Database - Dernières données disponibles

الشكل رقم (06): المؤشرات الاقتصادية في الجزائر: معدل النمو

Source: International Monetary Fund . See on : www.imf.org

[1] Review of China's Foreign Trade in the First Quarter of 2020, on Chines Government, of General Administration of Customs People's Republic of China: official website، http://english.customs.gov.cn/Statics/83de367c-d30f-4734-aba9-2046ab9b8a19.html.

[2] Mehenni Ouramdane, **La croissance économique de L'Algérie devrait s'établir à -5,5% en 2020**, 5 Octobre 2020, site: http://www.algerieeco.com/,2021 تم التصفح يوم : 25 جوان

الفرع الثالث: الركود الاقتصادي:

نمو الاقتصاديات يعني عمومًا المزيد من الثروة والمزيد من الوظائف الجديدة مما يؤثر إيجابا على مكانة الدول. يتم قياس هذا النمو من خلال النظر إلى النسبة المئوية للتغير في إجمالي الناتج المحلي (GDP)، أو قيمة السلع والخدمات، عادة على مدى ثلاثة أشهر أو سنة ويقدر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي انكمش بنسبة 4.4% في عام 2020، تصف المنظمة هذا التراجع بأنه الأسوأ منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي.

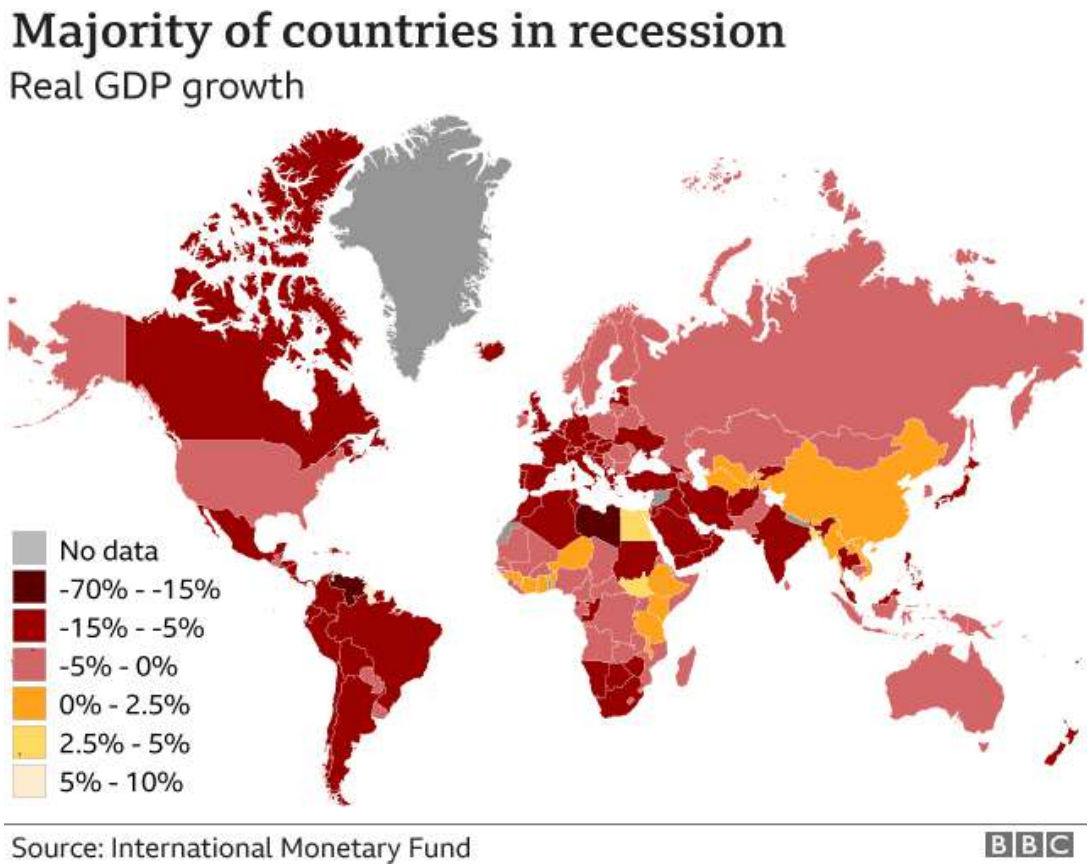

الشكل رقم (07): نسب الركود الاقتصادي في دول العالم

Source: BBC, Coronavirus: How the pandemic has changed the world economy. https://www.bbc.com/news/business-51706225, pub 24-01-2021, retrieved 23-06-2021.

الاقتصاد الوحيد الذي عرف نموا خلال سنة 2020 هو الاقتصاد الصيني بنسبة 2.3 % وهذا حسب المكتب الوطني الصيني للإحصاءات[1].

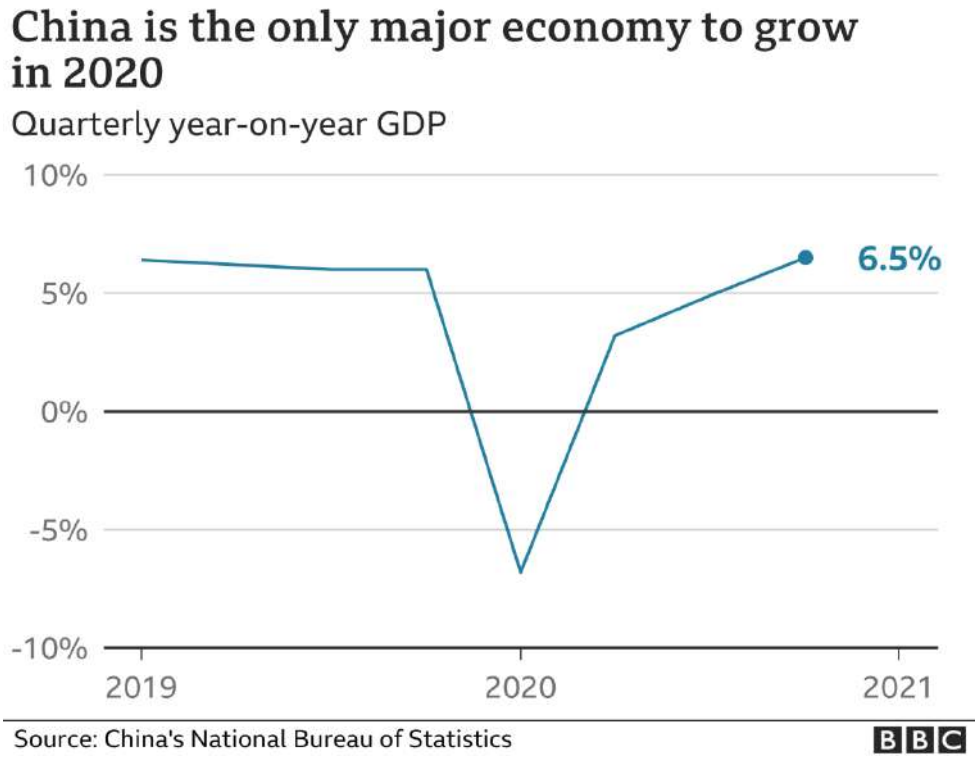

الشكل رقم (08): نمو الاقتصاد الصيني من 2019 حتى 2021

Source: BBC, Covid-19: China's economy picks up, bucking global trend, https://www.bbc.com/news/business-55699971, pub 18-01-2021, retrieved 24-06-2021.

ومع ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا عالميًا بنسبة 5.2% عام 2021، سيكون العامل الرئيسي وراء ذلك هو دول مثل الهند والصين، والتي من المتوقع أن تنمو بنسبة 8.8% و 8.2% على التوالي.

من المتوقع أن يكون التعافي في الاقتصاديات الكبيرة المعتمدة على الخدمات والتي تضررت بشدة من تفشي المرض، مثل المملكة المتحدة أو إيطاليا، بطيئًا.

[1] موقع BBC، تم النشر في 18 جانفي 2021، تم التصفح يوم: 13 جوان 2021، https://www.bbc.com/news/business-55699971

الفرع الرابع: صعوبة السفر:

تضرر مجال السفر بشدة، حيث قطعت شركات الطيران رحلاتها وألغى العملاء رحلات العمل والعطلات و في نهاية سنة 2020 اكتُشفت أشكال جديدة من الفيروس، أجبرت العديد من البلدان على فرض قيود سفر أكثر صرامة، هذا الذي أثر سلبا و بشكل واضح على الدول التي يعتبر قطاع السياحة جزءا هاما من اقتصادها الوطني.

تُظهر البيانات المأخوذة من خدمة تتبع الرحلات Flight Radar 24 أن عدد الرحلات الجوية على مستوى العالم قد تلقى نجاحًا كبيرًا في عام 2020 ولا يزال الطريق طويلاً قبل التعافي وعودة الأمور إلى طبيعتها.

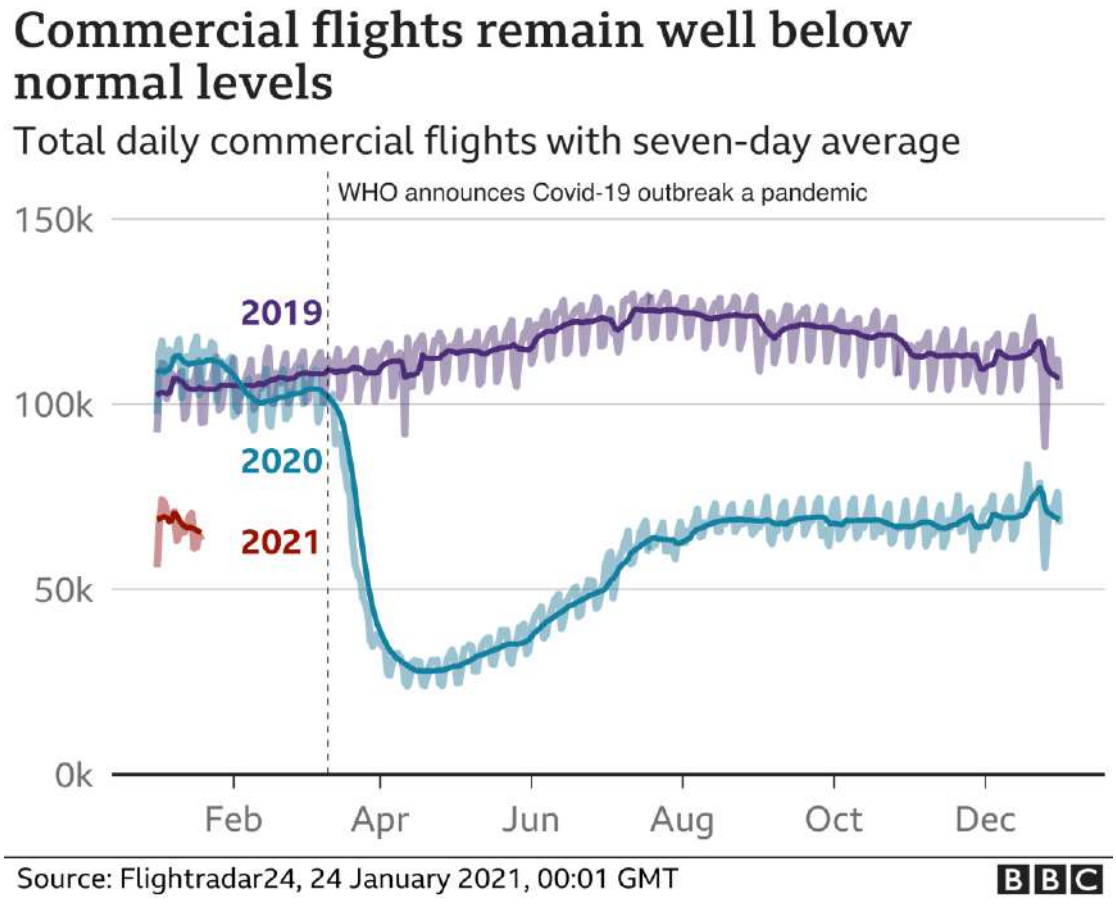

الشكل رقم (09): معدل الرحلات اليومي بين عامي 2019 و 2021

Source: BBC, Ryanair scraps most UK and Irish lockdown flights. https://www.bbc.com/news/business-51706225, pub 07-01-2021, retrieved 24-06-2021.

الفرع الخامس: المبادلات التجارية:

استمرارًا للتعافي الذي بدأ في الربع الثالث من عام 2020، وصلت التجارة الدولية للبضائع لمجموعة العشرين إلى مستويات قياسية في الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع السابق، حيث زادت الصادرات والواردات بنسبة 8.0٪ و 8.1٪ على التوالي.

باستثناء المملكة المتحدة ، سجلت جميع اقتصادات مجموعة العشرين نموًا إيجابيًا في الربع الأول من عام 2021 ، حيث لعب انخفاض الدولار الأمريكي والزيادات المرتبطة به في أسعار السلع الأساسية دورا في هذا التعافي، حيث ارتفعت أسعار السلع الزراعية، بما في ذلك الحبوب والزيوت النباتية، بأكثر من 10٪ في الربع الأول من عام 2021، في حين اقتربت أسعار المعادن من المستويات التي لوحظت في آخر مرة في عام 2011. الأرجنتين (زيادة الصادرات بنسبة 33.3٪) ، أستراليا (زيادة الصادرات بنسبة 17.5٪) ، البرازيل (ارتفعت الصادرات بنسبة 14.7٪) ، واستفادت جنوب إفريقيا (ارتفعت الصادرات بنسبة 17.3٪) ، من بين أكبر مصدري مجموعة العشرين لهذه المنتجات ، من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

ترجمت الزيادة بـ 35٪ تقريبًا في أسعار النفط الخام في الربع الأول من عام 2021 إلى ارتفاع قيم الصادرات الكندية (بزيادة 10.8٪) وروسيا (زيادة بـ 13.1٪) وإندونيسيا (زيادة بنسبة 12.4٪). نظرًا لأن منتجات الطاقة تمثل استيرادًا رئيسيًا لمعظم اقتصادات مجموعة العشرين، فقد أدت الزيادات في الأسعار أيضًا إلى ارتفاع قيم الواردات في نفس الفترة.

أدت الطفرة المرتبطة بالوباء في مشتريات الإلكترونيات إلى زيادة الطلب على أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة. أدى ذلك إلى فشل العرض في مواكبة الطلب، مما أدى إلى نقص في الأسعار وارتفاع الأسعار. في حين أن ارتفاع التجارة في أشباه الموصلات ساهم جزئياً في نمو إجمالي تجارة البضائع في الولايات المتحدة (ارتفعت الصادرات والواردات بنسبة 5.7٪ و 5.3٪ على التوالي)، تأثر النقص في الرقائق ، ولا سيما سلاسل التوريد الخاصة بالسيارات. أثر التباطؤ في شحنات المركبات وقطع الغيار على إجمالي صادرات البضائع من فرنسا (زيادة

2.7٪) والمكسيك (زيادة بنسبة 0.4٪) ، وكلاهما أقل بشكل ملحوظ من متوسط مجموعة العشرين.

شهدت الصين، ارتفاع الصادرات (بزيادة 18.9٪) والواردات (زيادة بنسبة 19.0٪) في الربع الأول من عام 2021. وكان نمو الواردات الصينية بقيادة المعادن وخامات المعادن والحبوب والدوائر المتكاملة ، بينما كان نمو الصادرات بقيادة المنتجات الإلكترونية بما في ذلك الدوائر المتكاملة والمركبات والمنسوجات (بما في ذلك أقنعة الوجه). نمت الصادرات والواردات في الاتحاد الأوروبي بنسبة 3.8٪ و 5.0٪ على التوالي.

كانت المملكة المتحدة هي الاقتصاد الوحيد لمجموعة العشرين الذي سجل نموًا سلبيًا في تجارة البضائع ، سواء بالنسبة للصادرات (ناقص 5.7٪) أو للواردات (ناقص 10.5٪) في الربع الأول من عام 2021. جاء التباطؤ عقب الزيادات الكبيرة في الربع السابق ، عندما كان يجري التخزين في ضوء الخروج من السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي[1].

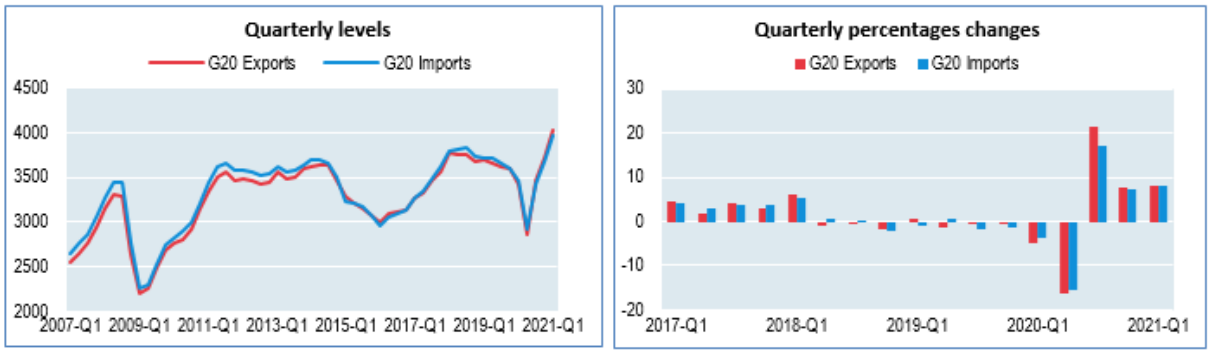

الشكل رقم (10): صادرات وواردات دول مجموعة الـ 20 خلال وقبل أزمة كورونا

المصدر: تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED، الموقع الرسمي، https://www.oecd.org/newsroom/international-trade-statistics-trends-in-first-quarter-2021.htm، تاريخ النشر: 25 ماي 2021، تاريخ التصفح: 16-06-2021.

في الجزائر، خفض البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي من 3.25% إلى 3% وخفض الحد الأدنى لنسبة احتياطي البنوك من 8% إلى 6% إلى جانب تخفيف نسب الملاءة والسيولة. تم منح البنوك إمكانية تأجيل سداد القروض وإعادة جدولة الديون ومنح قروض إضافية

[1] تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED، الموقع الرسمي، https://www.oecd.org/newsroom/international-trade-statistics-trends-in-first-quarter-2021.htm، تاريخ النشر: 25 ماي 2021، تاريخ التصفح: 16-06-2021.

للعملاء حتى في حال تم تأجيل تسديد قروض سابقة أو إعادة جدولتها كما تم تمديد الآجال النهائية لمدفوعات ضرائب الشركات، الاستهلاك والأفراد (باستثناء الشركات الكبيرة) وتم تعليق الضريبة الجديدة المفروضة على الأرباح المحتجزة. شملت خطة الإنعاش التي تم الكشف عنها في أوت 2020 ، 20 مليار دولار من المخصصات، للجزائريين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة، وتحويلات بقيمة 11.5 مليار دولار للأسر الفقيرة و 16.5 مليار دولار كمنح ومكافآت للعاملين في الرعاية الصحية.[1]

المبحث الثالث: آثار جائحة كورونا على الأمن:

ألقت جائحة كورونا بآثارها وتداعياتها الثقيلة على حالة الأمن الوطني والدولي والإنساني، بعد تفشي الفيروس وتصاعد أعداد الإصابات والوفيات في معظم أنحاء العالم، وما صاحب انتشار هذا الوباء الفتاك من خوف ورعب، وتهديد للأمن والصحة.

وجاء هذا المبحث لمعرفة آثار جائحة كورونا على الأمن، وقد قسمنا مبحثنا إلى مطلبين، نتكلمنا في الأول عن آثار جائحة كورونا على الأمن القومي، أما في المطلب الثاني فقد تكلمنا من خلاله عن آثار الجائحة على الأمن الإنساني.

المطلب الأول: الآثار على الأمن القومي

هزت جائحة COVID-19 الاقتصاد العالمي ككل كما أن أضرارها كانت شديدة بشكل خاص في الولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية [2]. خلص تقرير اجتماع وكالات المخابرات الأمريكية في أفريل 2021 إلى أن "جهود احتواء الفيروس وإدارته عززت الاتجاهات القومية على مستوى العالم، حيث تحولت بعض الدول إلى الداخل لحماية مواطنيها وفي بعض الأحيان إلقاء اللوم على الفئات المهمشة". علاوة على ذلك، أدى فيروس كورونا إلى تأجيج الحزبية والاستقطاب في جميع أنحاء العالم حيث تنفجر الخلافات المريرة حول من يجب أن

[1] OECD, **COVID 19 CRISIS RESPONSE IN MENA COUNTRIES**, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/#section-d1e2142, تم التصفح يوم: 25 جوان 2021.
[2] صندوق النقد الدولي، **استجابة الصندوق الدولي لكوفيد-19**، 8 أفريل 2021، تم التصفح يوم: 13 أفريل 2021.

يكون كبش فداء ومن يجب أن يُساعد أولاً، تشمل المخاطر المزيد من تعطيل التجارة الدولية وإجراءات حظر الدخول والتنقل بين الدول.[1]

في الفاتح من جويلية 2020، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار /S /RES (2020) 2532، الذي يطالب بـ "وقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة على جدول أعماله"، معربًا عن دعمه للجهود التي يبذلها الأمين العام، ممثلوه الخاصون والمبعوثين الأمميين في هذا الشأن"، كما دعى "جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الانخراط على الفور في وقفة إنسانية دائمة" لمدة 90 يومًا متتاليًا على الأقل، وإلى تعاون دولي أكبر للتصدي للوباء[2].

من غير المؤكد ما إذا كانت النزاعات المسلحة قد تصاعدت أو خفت حدتها أثناء الوباء وفي هذا الصدد، يزعم الباحث رستاد وزملاؤه في ورقتهم البحثية بأن نجاح وقف إطلاق النار المتعلق ب COVID-19 كان محدودًا للغاية حتى الآن.[3] وجدت دراسة أجريت على تسعة بلدان مختارة أن الوباء زاد من حدة الصراع في الهند والعراق وليبيا وباكستان والفلبين، كان هذا هو الحال عندما حاولت الجماعات المتمردة استغلال نقاط ضعف جهاز الدولة أثناء انتشار الوباء وكذا تحول الاهتمام الدولي بعيدًا عن الجماعات المسلحة، حتى في البلدان التي انخفضت فيها حدة الصراع، مثل أفغانستان أو كولومبيا، يحاول المتمردون كسب أتباع جدد من خلال تنفيذ استجابتهم لسبل مجابهة الوباء أو عن طريق تجنيد الشباب العاطلين عن العمل. مع ذلك، مثلها مثل الحكومات، تواجه الجماعات المتمردة أيضًا تحديات هائلة بسبب إغلاق الحدود والركود الاقتصادي،[4] وفي نفس الوقت، ازداد العدد الإجمالي للاشتباكات بعد الموجة الأولى من الإغلاق في الشرق الأوسط فيما عرف تناقصا في آسيا، ويرتبط على الأرجح بالتحديات اللوجستية للجماعات المسلحة.[5] كشفت دراسة أخرى عن اتجاهات الصراع

[1] جريدة النيويورك تايمز، 08 أفريل 2021، بارنز، جوليان، تم التصفح يوم: 16 أفريل 2021.
[2] موقع الأمم المتحدة القرار "S/RES/2532(2020) - E - S/RES/2532(2020)". *undocs.org*
[3] Rustad, Siri Aas; Håvard Mokleiv Nygård & Fredrik Methi, **Are the Coronavirus Ceasefires Working?**, 2020, Conflict Trends, 4. Oslo: PRIO.
[4] Ide, Tobias. "**COVID-19 and Armed Conflict**". World Development. 2020-12-14, 140: 105355.
[5] Mehrl, Marius; Thurner, Paul W. "**The Effect of the Covid-19 Pandemic on Global Armed Conflict: Early Evidence**". 2020-08-13. Political Studies Review: 147892992094064.

العالمي انخفاضًا مؤقتًا في أحداث الاحتجاج بعد الموجة الأولى من الإغلاق في مارس وأفريل 2020 لمدة ستة أشهر تقريبًا، على النقيض من ذلك، لم تتراجع أحداث المعارك بل زادت في بعض البلدان (مثل ليبيا) لأن الجماعات المسلحة كانت تهدف إلى استغلال نقاط الضعف المرتبطة بالوباء لدى خصومها. [1]

كاستجابة من طرف منظمة الأمم المتحدة UN ،في جوان 2020 ، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة "استجابة الأمم المتحدة الشاملة لCoVid-19". تعرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNSC) لانتقادات لبطء الاستجابة المنسقة، خاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار العالمي للأمم المتحدة، والذي يهدف إلى فتح وصول المساعدات الإنسانية إلى أكثر مناطق العالم ضعفًا في مناطق النزاع.[2]

المطلب الثاني: الآثار على الأمن الإنساني

صحيا، قطاعان صحيان (هما الأمريكي والبريطاني اللذان كان يروّج أنهما الأفضل في بلدين صناعيين) يسقطان بالكامل أما جائحة كورونا، نقص في الأطباء والممرضين والإمكانات الصحية الضرورية، عدم وجود مواد أولوية كافية، غياب كامل لروح التكافل؛ فالجميع تقريباً رسب في اختبار الكفاءة. وليس هذا فحسب؛ بل عجز عن أن يستجيب لتحدٍّ مهم هو ضمان سلامة دافعي الضرائب[3] .

إن ضعف تمكين المواطنين من كسب التأييد والمشاركة في تحديد الاحتياجات والأولويات الصحية في العديد من البلدان جعلها غير مستعدة لحدث بيولوجي عالمي كارثي - كجائحة كورونا - ، وفق مؤشر الصحة العالمي لسنة 2020حسب المعطيات التالية:

- 81 % من البلدان تسجل في المستوى الأدنى للمؤشرات المتعلقة بالمخاطر المتعمدة للأمن الحيوي.

[1] Bloem, Jeffrey R.; Salemi, Colette. "**COVID-19 and conflict**". World Development, 2020-11-11.

[2] الأمم المتحدة، 25 جوان 2020، تم التصفح يوم 13 أفريل 2021

[3] Time Newspaper, Gavin Y, Clare W, **The U.S. and U.K. Were the Two Best Prepared Nations to Tackle a Pandemic—What Went Wrong?**, https://time.com/5861697/us-uk-failed-coronavirus-response/, 27 أفريل 2020 تم التصفح يوم 26 جوان 2021

- 66% يسجلون في المستوى السفلي للمؤشرات المتعلقة بالمخاطر العرضية للسلامة الأحيائية.
- 5 % من البلدان توفر الرقابة على البحوث ذات الاستخدام المزدوج.
- صفر: عدد البلدان التي لديها تشريعات أو لوائح سارية تتطلب من الشركات فحص تخليق الحمض النووي.
- 92% من البلدان لا تظهر أدلة على الحاجة إلى إجراء فحوصات أمنية للعاملين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المواد البيولوجية أو السموم الخطرة.

على رغم المجهودات التي بذلتها هذه الدول الغربية الا انها لا تزال في المستوى المتدني في الاستعداد للتهديدات الصحية، والتي يتطلب من منظور حضاري لإعادة صياغة منظومتها الصحية وامنها الوطني الصحي، بمقومات قيمية تربوية ثقافية تجعل من الفرد المواطن اكثر استعدادا والتزاما بشروط الوقاية، في حياته الطبيعة في عيشه ونمط غذائه ونظافته والتزامه بالضبط الصحي والسياسات التوعوية في مجال المكافحة واحترام التطعيم والتعقيم[1].

أجرى معهد سياسات التعليم العالي تقريرًا اكتشف أن حوالي 63 % من الطلاب زعموا أن صحتهم العقلية قد تدهورت نتيجة لوباء COVID-19، وإلى جانب ذلك أظهر 38 % منهم رضاهم عن إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة العقلية. رغم ذلك، أوضح مدير السياسة والمناصرة في المعهد أنه لا يزال من غير الواضح كيف ومتى ستستأنف الحياة الطبيعية للطلاب فيما يتعلق بوضعهم التعليمي والمعيشي. [2]

كان للجائحة العديد من التأثيرات على الصحة العالمية بخلاف تلك التي تسببها فيروس COVID-19 نفسه وقد أدى إلى انخفاض عدد زيارات المرضى إلى المستشفيات خوفا من الإصابة بعدوى الفيروس، حيث كان هناك تناقص في الزيارات التي تخص أعراض النوبات

[1] أحمد طيلب، **الامن الصحي في الظروف الاستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد8، العدد 2، 2020، ص 72.

[2] موقع BBC news, **Covid: Many students say their mental health is worse due to pandemic**، 31 March 2021، تم التصفح يوم: 20 جوان 2021

القلبية في الولايات المتحدة بـ38 زيارة في المائة للمستشفى و 40 لكل مائة زيارة أقل في إسبانيا.[1] صرَّح رئيس قسم أمراض القلب في جامعة أريزونا: "ما يقلقني هو أن بعض هؤلاء الأشخاص يموتون في المنزل لأنهم خائفون جدًا من الذهاب إلى المستشفى، هناك أيضًا قلق من أن الأشخاص المصابين بالسكتة الدماغية أو التهاب الزائدة الدودية لا يسعون للعلاج في الوقت المناسب. "[2]

لقد أثر نقص الإمدادات الطبية بشكل كبير على الأشخاص المصابين بأمراض مختلفة خاصة المستعصية منها والمزمنة (مرضى السرطان، الضغط الدموي، القلب، إلخ.)[3]

في العديد من البلدان، كان هناك انخفاض ملحوظ في انتشار الأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (HIV/AIDS)[4]، الذي يُعزى إلى إجراءات الحجر الصحي وإجراءات التباعد الاجتماعي. وبالمثل، في بعض الأماكن، انخفضت معدلات انتقال الإنفلونزا وفيروسات الجهاز التنفسي الأخرى بشكل ملحوظ أثناء الجائحة.[5]

كما أن الجائحة أثرت سلبًا على الصحة العقلية للأفراد على مستوى عالمي، بما في ذلك الشعور بالوحدة المتزايد و الناتج عن التباعد الاجتماعي [6] والاكتئاب والعنف المنزلي الناجم عن عمليات الإغلاق [7]. اعتبارًا من جوان 2020، كان 40 % من البالغين في الولايات المتحدة

[1] Garcia S, Albaghdadi MS, Meraj PM, Schmidt C, Garberich R, Jaffer FA, et al. "**Reduction in ST-Segment Elevation Cardiac Catheterization Laboratory Activations in the United States During COVID-19 Pandemic**". Journal of the American College of Cardiology. June 2020, 75 (22): 2871–2872.

[2] 'Where are all our patients?': **Covid phobia is keeping people with serious heart symptoms away from ERs**, Stat News, Usha Lee McFarling, 23 April 2020.2021 تم التصفح يوم 15 أفريل

[3] **Faust JS Medication Shortages Are the Next Crisis**". The Atlantic. 17 May 2020. تم التصفح يوم 16 أفريل 2021

[4] "**Sexually transmitted infections surveillance reports - Reports**". www.health.nsw.gov.au. 9 May 2020. تم التصفح يوم 17 أفريل 2021

[5] CDC" المركز الأمريكي لمراقبة الأوبئة والوقاية منها، "Weekly U.S. **Influenza Surveillance Report**"، 08 ماي 2020، تم التصفح يوم 15 أفريل 2021

[6] Brooks SK, Webster RK, Smith LE, Woodland L, Wessely S, Greenberg N, Rubin GJ, "**The psychological impact of quarantine and how to reduce it: rapid review of the evidence**". Lancet. Match 2020, 395 (10227): 912–920

[7] Surkova E, Nikolayevskyy V, Drobniewski F (September 2020). "**False-positive COVID-19 results: hidden problems and costs**". The Lancet. Respiratory Medicine. 8 (12): 1167–1168.

يعانون من أعراض أمراض عقلية ضارة، مع 11 % فكروا بجدية في محاولة الانتحار خلال شهر ماي 2020.[1]

بينما قادت منظمة الصحة العالمية العديد من المبادرات مثل صندوق الاستجابة للتضامن من أجل مكافحة فيروس كورونا، فريق مهام الأمم المتحدة للإمدادات خلال جائحة فيروس كورونا، وتجربة سوليداريتي (Solidarity) أو التجربة المتعاضدة لإيجاد العلاج للتحقيق في خيارات العلاج المحتملة للمرض و يهدف برنامج مشاركة لقاح COVAX التابع لمنظمة الصحة العالمية إلى توزيع ملياري جرعة من لقاح COVID-19 مجانًا أو بتكلفة مخفضة بحلول نهاية عام 2021.[2]

أثرت الجائحة بشدة على الأنظمة التعليمية على مستوى العالم حيث أغلقت معظم الحكومات المؤسسات التعليمية مؤقتًا، وتحول الكثير منها إلى التدريس عبر الإنترنت. حتى سبتمبر 2020، تأثر ما يقارب المليار متعلم بسبب إغلاق المدارس استجابةً لمحاربة الوباء، وفقًا لرصد اليونيسف، اعتبارًا من مارس 2020 ، أغلقت 53 دولة جميع المدارس و 27 دولة أغلقت البعض فقط مما أثر على حوالي 61.6 % من الطلاب في العالم.[3] لا يؤثر إغلاق المدارس على الطلاب والمعلمين والأسر فحسب، بل له عواقب اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. تطلب تعامل منظمة الصحة العالمية مع التفشي الأولي للوباء "إجراء توازن دبلوماسي" بين الدول الأعضاء لا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين[4]. في 27 أوت 2020 ، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن تشكيل لجنة مراجعة مستقلة مكونة من خبراء لفحص جوانب المعاهدة الدولية التي تنظم الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية. وصلت بعثة دولية بقيادة منظمة الصحة العالمية إلى الصين في جانفي 2021 للتحقيق في أصول جائحة COVID-19 وأصدرت نتائج أولية في فيفري 2021.

[1] Czeisler MÉ, Lane RI, Petrosky E, Wiley JF, Christensen A, Njai R, et al. (August 2020). "**Mental Health, Substance Use, and Suicidal Ideation During the COVID-19 Pandemic - United States**, June 24-30, 2020". MMWR. Morbidity and Mortality Weekly Report. 69 (32): 1049–1057.

[2] صحيفة Financial Times، 18 جانفي 2021، هاري ديمبسي، توم ويلسون، تم التصفح يوم 14 أفريل 2021

[3] موقع اليونيسكو "**Education: From disruption to recovery**". UNESCO. 12 October 2020. تم التصفح يوم 16 أفريل 2021

[4] صحيفة The guardian، 18 أفريل 2020، جوليان برغر، تم التصفح يوم 13 أفريل 2021

خلاصة الفصل:

إن ظهور أزمة كورونا أواخر سنة 2019 كانت لها آثارا وسياسية واقتصادية وأمنية كثيرة، سياسيا طرحت جائحة كورونا تساؤلات كثيرة حول هشاشة التنظيم الدولي خاصة مع فشل المنظمات الدولية في التصدي للأزمة، ووجدت الدول نفسها مسؤولة عن التدخل، مما أعاد النزعات الوطنية على حساب التعاون الدولي. كما طرحت أزمة كورونا أيضا عدة تساؤلات حول حقيقة الهيمنة الأمريكية المطلقة ومدى نجاح النموذج الرأسمالي خاصة أمام الصين والتي نجحت في الحد من الأزمة.

ولعل أبرز التأثيرات المباشرة لفيروس كورونا على الأنظمة السياسية للدول العالمية، الدور الذي لعبته الأزمة في التأثير على نتائج الانتخابات الأمريكية بسقوط الرئيس السابق ترامب على حساب بايدن، بعد سخط الشارع الأمريكي عليه لفشله – بحسبهم – في إدارة الأزمة.

اقتصاديا، تأثرت أسواق النفط بشكل كبير ليشهد انخفاضا في الأسعار هو الأشد منذ سنة 2005، لتكون الدول ذات الاقتصادي الريعي كالجزائر أكثر الدول تضررا. تأثرت أيضا الأسهم العالمية بالأزمة، عرفت الكثير من الدول ركودا اقتصاديا تسبب في زيادة نسب البطالة أيضا لاحظنا انخفاضا كبيرا في حجم المبادلات التجارية.

في الجانب الأمني، مثلت أزمة كورونا تهديدا حقيقيا للفرد، ولم تهدد فقط الأمن الصحي للأفراد، بل مثلت تهديدات للأمن الغذائي، الأمن الاجتماعي وكذا الأمن الشخصي.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر أزمة كورونا اختبارا حقيقيا للتنظيم الدولي العالمي، وعلى مستويات عدة، نظرا لطبيعتها الفريدة كونها تلمس وحدة التحليل الأساسية في المفاهيم الجديدة للأمن أي الفرد بشكل مباشر، كما أنها تتميز أيضا بسرعة انتشار رهيبة جعل الفواعل الدولية أمام موقف يلزمها على تحقيق رد فعل سريعة وفعالة. ومن خلال دراستنا نكون قد وصلنا إلى النتائج التالية:

- أزمة كورونا تعتبر اختبارا حقيقي للمنظمات الدولية وخاصة منظمة الصحة العالمية، إلا أن الكثير من الدول انتقدت المنظمات الدولية في تعاملها مع فيروس كورونا وخاصة منظمة الصحة العالمية، وأهم الانتقادات تلك التي وجهها ترامب للمنظمة ومن ثم خروج الولايات المتحدة الأمريكية رسميا من المنظمة، والذي رأت روسيا هذا القرار أنه "ضربة للشرعية الدولية والتعاون الدولي في الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى الوحدة لمكافحة فيروس كورونا".
- اعتمدت أغلب الدول على نفسها في فترة أزمة كورونا، ليعود التيار القومي بقوة في بدايات الأزمة، حيث جاءت أغلب الأصوات في صف الانعزال، ويمكن القول أن تيار المصلحة القومية الوطنية قد تفوق في بداية الأمر عن تيار التعاون الدولي، إلا أن الأمر تغير لاحقا خاصة مع ظهور البوادر الأولى للقاح فعال ضد الفيروس، حيث أدركت الدول أنه لا يمكن العيش بعزلة في العالم المعولم اليوم.
- إن تسييس الوباء يمكن القول أنه يدخل ضمن خطابات الأمننة، حيث حاول الكثير من الزعماء استغلال الوضع الصحي من أجل تحسين صورتهم بالداخل، وقد نجحت الكثير من الحكومات في ذلك، وقد لاحظنا ذلك في إحصائيات تأثير "الالتفاف حول العلم" في الفصل الثالث. إلا أن تسييس الأزمة أضر بشكل كبير بالمترشح دونالد ترامب، وقد أشارت الإحصائيات كما أشرنا في الفصل الثالث إلى أن أحد أهم الأسباب الرئيسية لخسارة ترامب هي طريقته لإدارة أزمة كورونا.

- إن الآثار الكبيرة التي خلفتها أزمة كورونا على اقتصادات الدول أثرت بشكل مباشر على مسار التقارب والتباعد الدوليين، فبعد أن شهدت المبادلات التجارية انخفاضات كبيرة بين الدول الكبرى في بداية الأزمة عرفت تعافيا تدريجيا أدى إلى وصول حجم المبادلات بينها إلى مستوى ما قبل الأزمة، في المقابل عرفت دول العالم زيادة في نسب البطالة وهذا عائد بالأساس إلى توقف الأنشطة للكثير من الشركات بسبب الإغلاق الذي فرضته الحكومات. وباستثناء الاقتصاد الصيني، عرفت اقتصادات دول العالم ركودا، وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن هذا الركود هو الأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.
- صحيا، شكل فيروس كورونا تهديدا مباشرا للأمن الصحي للأفراد، إضافة إلى ذلك فقد أثارت الأزمة عددا من المشاكل الأخرى، كالصحة العقلية والنفسية كالاكتئاب والعنف المنزلي نظرا للخوف من الإصابة ونتيجة للتباعد الاجتماعي والزخم الإعلامي الكبير الذي رافق الأزمة، أيضا أدت الجائحة إلى إغلاق المدارس في معظم دول العالم، مما أثر على أكثر من مليار متعلم حول العالم.

المراجع

المراجع العربية:

- القرآن الكريم.

1- الكتب:

- ابن منظور، "لسان العرب"، دار المعارف، ط2، 2007، القاهرة.
- تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية - التخصص والتنوع- ، تر: ديما الخضرا، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016.
- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، ط5، 2010، بغداد، ص12.
- سعيد حفظاوي، ماهية الأمن الإنساني، المؤتمر الدولي: الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي، 9-10 جانفي 2021.
- عامر مصباح، "العولمة الأمنية و التحليل الكوني للعلاقات الدولية"، دار الكتاب الحديث، 2014، الجزائر.
- عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- علي عودة العقابي، العلاقات الدولية – دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1996.
- فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة، بغداد، 1992.
- مأمون مصطفى، مدخل إلى القانون الدولي العام، دار مجدلاوي، عمان، 2002.
- مد قوجلي، الدراسات الأمنية النقدية . مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن،المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، الأردن.
- محمد الرويفي: محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة المعارف، طرابلس، 1976.
- معتز محي الدين الحميد، الإرهاب وتجدد الفكر الأمني، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014، الأردن.
- نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، دار عقل للنشر والترجمة، ط1، 2016، دمشق.

2- المقالات:

- أكرم عبد الرزاق المشهداني، الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث - جائحة كورونا نموذجا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 36، العدد 2، نسخة خاصة بأزمة كورونا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- بلال قريب، الصراع في العلاقات الدولية – جدل مفاهيمي، مجلة النقاد للدراسات السياسية، المجلد3، العدد1، أفريل 2019.
- بن زكورة العونية، تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي – قراءة في المؤشرات الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد4، العدد3، سبتمبر 2020.
- جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، 2017.
- جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 8، جانفي 2014.
- خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 13، السنة الثانية، جانفي 2006.
- ديفيد بلوم، ودانيال كاداريت، وجى بي سيفيللا، الأوبئة والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2018.
- رانيا سعيد بلبع، تامر نادي عبد العظيم، ظاهرة الصراع الدولي: دراسة في المفهوم والأشكال والأسباب وأساليب الإدارة، جامعة الإسكندرية، 2018.
- سامي عمري، مهيدي ذوادي، تداعيات فيروس كورونا على أسعار النفط وانعكاسها على بعض اقتصاديات الدول النفطية، برلين، المؤتمر الدولي الموسوم ب "جائحة كورونا كوفيد 19 بين حتمية الواقع والتطلعات" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يومي 15-16 جويلية 2020 ،عبر تطبيقZoom.
- سليم جداي، هالة يحياوي ، دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية والسياسية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بالجزائر، مجلة اتجاهات سياسية، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، مارس 2021، ص 151.
- سليمان عبد الله حربي، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وأبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 13 جويلية 2008، لبنان.

- سيد أحمد قوجلي، الدراسات الأمنية النقدية. مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، الأردن.
- صليحة كبابي، التهديدات الجديدة للأمن في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 3، جانفي 2017، الجزائر.
- صليحة كبابي، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، ديسمبر 2012.
- صولة فيروز، تداعيات الأمن الصحي في المجتمعات المتقدمة والنامية (المخاطر والتحديات)، الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020.
- عبد الناصر بن رابح جندلي، العلاقات الدولية بين إشكالية التحقيب الزمني وأزمة التنظير، مجلة جامعة الملك سعود، م 28، الحقوق والعلوم السياسية، الرياض، 2016.
- فوزي نور الدين، تحليل الصراعات الدولية المعاصرة: بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الإستراتيجية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36-37، نوفمبر 2014.
- محمد حيدر، تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي: هل نتوجه نحو إقامة نظام اقتصاد عالمي جديد؟، إسطنبول، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، 26 أفريل 2020.
- مصطفى بخوش، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، قطر، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، أفريل 2020.
- نعيمة خطير، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... إشكالية التعريف والتوظيف، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 02، 2018.
- نورة الحفيان، سلطانة ادمين، أزمة كورونا والنظام الدولي – الإنعكاسات والسيناريوات، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 21 سبتمبر 2020.
- هادي الشيب، رضوان يحي، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، 2017، برلين.
- وليد عبد الحي، مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ماي 2020.

3- المذكرات:

- تماضر الطيب أحمد: الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية: دراسة حالة العلاقات السودانية القطرية (1980-2000)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الخرطوم، آلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2002.
- خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية الدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007،2008.
- كمال روابحي، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر الأكاديمي، المسيلة، 2017-2018.
- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010.

4- المواقع الإلكترونية:

- صندوق النقد الدولي، الموقع الرسمي للصندوق.
- منظمة الأمم المتحدة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة.
- موقع الجزيرة-نت.
- مركز الجزيرة للدراسات.
- مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.
- سالم محمد، أثر كورونا على اقتصاد الجزائر، https://arabi21.com/story/1254322.

5- التقارير والمعاهدات:

- تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية سنة 2008، تحديات أمن الإنسان في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، 2008.

المراجع الأجنبية:

1- الكتب:

- Arnold Wolfers, Discord and Collaboration. Essays on International Politics, Baltimore (Md.), Johns Hopkins University Press, 1962.
- Barry Buzan, Is International security possible; presented at: New thinking about strategy and International security (conference); etited bay ken both (london :harpercottins Academic ,1991.
- Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998).
- Barry Buzan, Richard Little. International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations (2000).
- Carus, W.S. (2001) Bioterrorism and Biocrimes: The Illicit Use of Biological Agents in the 20th Century, Washington, DC: National Defense University.
- Charlesrles-Philippe David, Jean Jacques Roche, Théories de la Sécurité : définition, approches et concept de la sécurité internationale, Paris ,Edition Montchrestien,2002.
- Christian, Tomuschat (1995). The United Nations at Age Fifty: A Legal Perspective. Martinus Nijhoff Publishers.
- Elaine Thomopoulos, The History of Greece, The Greenwood Histories of the Modern Nations, ABC-CLIO, 2011.
- Fortna, Virginia Page (May 20, 2015). "Do Terrorists Win? Rebels' Use of Terrorism and Civil War Outcomes". International Organization. 69 (3).
- Gunther E. Rothenberg, "The Origins, Causes, and Extension of the Wars of the French Revolution and Napoleon". Journal of Interdisciplinary History (1988).
- Halibozek, Edward P.; Jones, Andy; Kovacich, Gerald L. (2008). The corporate security professional's handbook on terrorism (illustrated ed.). Elsevier (Butterworth-Heinemann).
- Heryanto, Ariel (April 7, 2006). State Terrorism and Political Identity in Indonesia: Fatally Belonging. Routledge.

- Johnson, L. (1965) 'Lyndon B. Johnson: Statement by the President in Response to Science Advisory Committee Report on Pollution of Air, Soil, and Waters', November 6. The American Presidency Project.
- Katz R, Singer DA. Health and security in foreign policy. Bull World Health Organ. 2007.
- KINGSLEY OBETTA, UDEH A, GLOBAL CONFLICT, CAUSES, IMPLICATIONS AND WAY-OUT, International Journal of Management and Applied Science, Volume-2, Issue-12, Special Issue-1, Dec 2016.
- Marianne STONE, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES 1, Series 09.
- Northedge, F.S (1986). The League of Nations: Its Life and Times, 1920—1946. Holmes & Meier.
- Rushton, Simon and Youde, Jeremy (2014). Routledge Handbook of Global Health Security. London: Routledge.
- Scott, George (1973). The Rise and Fall of the League of Nations. Hutchinson & Co LTD.
- Sinclair, Samuel Justin; Antonius, Daniel (2012). The Psychology of Terrorism Fears. Oxford University Press, US.
- Stéphane Beaulac: "The Westphalian Model in defining International Law: Challenging the Myth", Australian Journal of Legal History Vol. 9 (2004). pp.235.
- Suro, Roberto (2 March 2005). "Survey of Mexican Migrants, Part One: Attitudes about Immigration and Major Demographic Characteristics"
- Taylor, Mark (December 2007). "The Drivers of Immigration in Contemporary Society: Unequal Distribution of Resources and Opportunities". Human Ecology.
- Victor D.Cha, Globalization and the study of international security, Journal of Peace Research, N 37, 2000, London.
- Wade, Lizzie (2020-05-14). "From Black Death to fatal flu, past pandemics show why people on the margins suffer most". Science.
- Walt, S. (1991). The Renaissance of Security Studies. International Studies Quarterly, 35(2).

- White, Jonathan R. (January 1, 2016). Terrorism and Homeland Security. Cengage Learning.
- William Aldis (November 2008), "Health security as a public health concept: a critical analysis", Health Policy and Planning, 23.

2- المواقع الالكترونية:

- Ancient Discoveries.
- Asia Times, www.asiatimes.com.
- BBC.
- Britannica. www.britannica.com.
- Cambridge Dictionary.
- Cambridge University
- CNN.
- Etymology Dictionary.
- Interpol Official Site: www.interpol.int
- The guardian newspaper
- The United Nations. www.un.org
- World Health Organization, www.who.int.
- World History Encyclopedia, www.worldhistory.org.
- Armarium Interreta, Pandemic Politics: Incumbent Governments Voting Intention, https://armariuminterreta.site/2021/05/10/pandemic-politics-iv/.
- Bol, Damien Giani, Marco, Blais, André, Loewen, Peter John, "COVID-19 lockdowns have increased support for incumbents, trust in government, and satisfaction with democracy, (7 May 2020), https://voxeu.org/article/rallying-effect-lockdowns
- Lois Zoppi, How does the COVID-19 Pandemic Compare to Other Pandemics?, news-medical.net.
- Reuters News, Brad Brooks, Like the flu? Trump's coronavirus messaging confuses public, pandemic researchers say, https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-mixed-messages-idUSKBN2102GY.

- Shu Ting Liang, Lin Ting Liang, Joseph M Rosen, COVID-19: a comparison to the 1918 influenza and how we can defeat it, https://pmj.bmj.com/content/97/1147/273.

3- التقارير:

- Commission on Human Security. Human security now. New York: Commission on Human Security; 2003.
- Global Carbon Project, 2019.
- Human Development Report 1994, United Nations Development Program, Oxford University Press, New York, 1994.
- IEP, Global Terrorism Index report 2020.
- Leonardo Baccini, Abel Brodeur, Stephen Weymouth, The COVID-19 Pandemic and the 2020 U.S. Presidential Election, Germany, IZA Institute of Labor Economics, Nov 2020.
- Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 2021, Armaments, Disarmament and International Security, Oxford University Press, 2021.
- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED، الموقع الرسمي، https://www.oecd.org/newsroom/international-trade-statistics-trends-in-first-quarter-2021.htm.

4- المعاهدات والإتفاقيات:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة 2، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر2000.